المشكلات التى تواجه الدعوة الاسلامية
فى داخل العالم الاسلامى وخارجه

الأستاذ الدكتور/ عبد الغفار عزيز
استاذ ورئيس قسم الدعوة والثقافة
بكلية أصول الدين القاهرة

مقدمة وتمهيد :

الدعوة للإسلام دعوة حق ، والحق لا ينتشر بذاته ولا يقوم بنفسه وإنما لابد له من أدوات ووسائل تكفل له الذيوع والانتشار من قوة تقف وراءه ليستمر ويسود ـ وإذا أريد له الرسوخ والثبات فلابد من الدعم المتواصل وتنويع السبل والوسائل للاقناع به وبما فيه . مع ضرورة التزام الداعى اليه بالعمل بما يقول . فالدعوة إلى الخير تربية . والتربية المفيدة إنما تكون بالعمل لأنها مبنية على القدوة الصالحة والأسوة الحسنة . وصدق الله القائل : ﴿ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال انني من المسلمين﴾ .

واذا كانت الدعوة للإسلام ضرورة فى كل وقت ومتجددة بتجدد الزمان وتغير المكان . وتحتاج إلى تخطيط وتنظيم لنشرها والاعلام بها خاصة فى هذا العصر الذى اصبح التخطيط فيه للمستقبل ضرورة تحميها الحياة وتفرضها تطلعات الأمم والشعوب ـ فإن الظروف التى تواجه مجتمعنا اليوم تضفى على موضوع الدعوة وإعداد الدعاة ومعرفة المشكلات والعوائق التى تتعرض لها الدعوة ودعاتها . أهمية خاصة لأسباب كثيرة أهمها ما يتعرض له المجتمع الإسلامى من تيارات وأفكار متباينة بفتح الطريق أمامها وسائل الاتصال الحديثة . بالاضافة إلى عدم اهتمام كثير من الدول الإسلامية بما تؤدى اليه هذه التيارات من نتائج . ومع وجود تقصير واضح من بعض الأجهزة المعنية بنشر الدعوة وحمايتها . ورغم ما يبذله بعض الغيورين على الإسلام من داخل هذه المؤسسات وخارجها من جهود للمحافظة على التراث الإسلامى والوقوف فى وجه هذه التيارات . فإن التيار الجارف لما تحمله وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بالاضافة إلى ما تحمله الأقمار الصناعية والكاسيت والفيديو من أفكار . أقوى من هذه الجهود لأنها جهود غير منظمة ولا تعتمد على الأسس والقواعد العلمية التى تدرس الأسباب والمسببات ثم تقدم العلاج على أساسها ـ كذلك فإنه وإن كانت هناك توعية مستمرة عن طريق عدد من الدعاة المخلصين لمحاولة تحصين أبنائنا وبناتنا من الأفكار الهدامة والدخيلة على مجتمعات المسلمين . مع وجود بعض الجهود الفردية لمراقبة ما يدخل إلى البلاد من هذه التيارات والأفكار ومحاولة انتقاء ما يتفق منها مع

تقاليدنا وعاداتنا ـ فإننا برغم ذلك لازلنا فى حاجة إلى جهود أخرى حتى نتمكن من تربية أبنائنا التربية الدينية السليمة وتعليمهم القيم الإسلامية الأصيلة . خاصة من هم فى دور النشأة والتكوين . كذلك فان استشراء بعض السلبيات فى سلوكيات بعض فئات المجتمع ولا سيما تلك الفئات التى تتعامل مع جماهير الناس فى العمل والتجارة والأسواق ولا تجد هذه السلبيات من الوازع الدينى فى كثير من الأحيان ما يكبح جماحها يعتبر من مشكلات الدعوة فى هذا العصر ـ ومن مشكلات الدعوة أيضا عدم فهم كثير من شبابنا لأحكام الدين وشريعته السمحاء وقد أدى ذلك إلى تشدد الكثير منهم وتعصب بعضهم تعصبا أعمى لبعض الأحكام التى لم تمكنهم عقولهم من استيعابها وتأثر بعضهم أيضا ببعض المذاهب الهدامة المستوردة ـ وجاء ذلك بسبب وجود فراغ دينى لم يجد من يسده ومن المشكلات أيضا ظهور بعض اتجاهات نشيطة مناوئة للاسلام فى الخارج الأمر الذى يحتم ضرورة التصدى لهذه الاتجاهات بقدر ما تتيحه امكاناتنا ومحاولة تجلية أحكام الإسلام ومفاهيمه بالوسائل العلمية وبالتخطيط العلمي . حيث ينقصنا للأسف أسلوب التخطيط والتنظيم الذى نبغ فيه أعداء الإسلام وكادوا ويكيدون للاسلام عن طريقه ـ وقد أصبح التخطيط فى هذا العصر ـ للحاضر والمستقبل ـ ضرورة تحتمها الحياة وتفرضها تطلعات الأمم والشعوب ـ بل إن كتاب الفلسفات المادية الملحدة لا يفتأون أيضا يرسمون ويخططون لتطلعاتهم الالحادية بل يدرسون علاج مشكلات تطبيق نظرياتهم على مستوى عالمى . مما جعلنى أحس فى حالات كثيرة خاصة بعد قراءة بحث من أبحاثهم ـ ببأس كبير وقنوط شديد ـ لأننا نحن دعاة الإسلام راغبون تماما عن المعركة الحاضرة نعم لابد لدعاة الحق أن يبحثوا المشاكل التى تعترض طريق دعوتهم ويحاولوا وضع الحلول المناسبة لقضاياها حتى يساير وا عصرهم ويخططوا للحق ودعوته ـ لا للمسلمين وحدهم وانما للتصدير أيضا للعالمين فدعوتهم للعالمين ـ ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ .

نعم على دعاة الحق أن يحاولوا نشره فى كل المجتمعات وجميع المناطق فقد نجح الباطل وللأسف فى تصدير أفكاره لكل الناس ـ وكان العالم الإسلامى هدفا مقصوداً من أهداف تصدير هذه الأفكار ـ وحفلت مجتمعاتنا الآن بكثير من الزيف والفساد واستطاع المخلصون للدعوات الباطلة أن يحولوا بين بعض الشباب وأفكاره الأصيلة وعقيدته

الطاهرة النظيفة وسنرى حين نتعرض بالتفصيل لذكر بعض المشكلات التي تواجه الدعوة الإسلامية في هذا العصر أن العلاج يتطلب ضرورة اتخاذ أساليب ووسائل جديدة بالاضافة إلى بعض الوسائل المستعملة الآن . . نعم لابد من تغيير بعض الأساليب القديمة التي كانت تستعمل كوسائل قوية للدعوة إلى الإسلام أو الدفاع عنه - فمعظم المشكلات التي تواجه الإسلام الآن هي مشكلات علمية تحتاج الرد عليها وإبطالها إلى لغة العصر ومصطلحاته حيث المصطلحات العلمية والعقلية الحديثة التي يستخدمها المعارضون للدين .

أما محاولات السابقين لاثبات وجود الله واثبات الرسالة وما يتصل بهما من حقائق ميتافيزيقية فقد وقفت عند جهود علماء الكلام باستخدام الأجهزة المنطقية التي لم تعد لغتها مفهومة لشباب هذا العصر (مسلمين وغير مسلمين) والتي أصبح مجرد التحدث بها داعيا إلى الملل منها والسآمة من ذكرها - فالجدل الحديث مثلا لم يعد يستسيغ مناقشة الجوهر والعرض - أو القدم والحدوث وانما أصبح الآن يبحث عن شيء آخر مثل حتمية المادة أو العلاقة بين المادة والحركة أو حتمية التطور أو التوقعات العلمية لوجود عوالم أخرى غير عالمنا أو غير ذلك من أمور فرضها علينا العلم وأصبحت شغله الشاغل في هذه الحياة - وقد أصبح كل شيء عند كثير من شباب هذا العصر موضع شك وغطت القضايا القائمة على المسلمات المنطقية لأنه أصبح لكل مسلم منطقي نقيض يمكن أن يتحمله العقل .

ولو حاولنا حصر المشكلات التي تتعلق بالدعوة والدعاة في داخل العالم الإسلامي وخارجه لوجدنا أنها كثيرة ومتنوعة وتحتاج إلى مئات الصفحات ولذا فاني أرجو أن أوفق إلى عرض أهم هذه المشكلات ومحاولة تقديم وجهة نظري في حل هذه المشكلات وأسأل الله أن يوفقني لعرض هذا الموضوع العرض المناسب والملائم للإسلام والمسلمين .

د/ عبدالغفار عزيز

أصل المشكلات وأساسها :

اذا أردنا أن نعرف حقيقة هذه المشكلات وأسبابها الرئيسة ـ حتى نتمكن من تقديم الحلول المناسبة لهذه المشكلات ـ فانه يتحتم علينا أن نتحدث بصراحة ووضوح دون أن نجامل أو نتافق ولذا فاني أرجو الا تكون هناك حساسيات عند البعض حين أذكر رأيي بصراحة شديدة فى هذه المشكلات التي أعتقد أنه اذا وضعنا أيدينا عليها فإنه بالامكان تقديم العلاج والوصول بهذا العلاج إلى النتائج المرجوة منه .

وانا أعتقد أن أهم المشاكل التى تعترض الدعوة الإسلامية فى هذا العصر وتعوق مسيرتها الصحيحة تتلخص فى أمرين ثم يتفرع عنها بعد ذلك فروع كثيرة .

١ ـ الأمر الأول : ـ

جهل بعض حكامنا بأمور الدين وعدم اقتناعهم الاقتناع الكامل بقدرة هذا الدين على اصلاح المجتمع .

٢ ـ وجود التعصبات المذهبية بين المسلمين وتعدد هذه المذاهب وتعصب أصحابها لها ولأقوال رؤسائهم وقادتهم إلى حد جعلهم يناصبون اتباع المذاهب الأخرى العداء الشديد ووصل الأمر إلى حد تفرغ بعضهم لنشر معتقداته والرد على فكر وأقوال الآخرين . فانشغلوا جميعا بذلك عن نشر الإسلام والدعوة اليه واقناع غير المسلمين به بل أدت هذه التعصبات المذهبية إلى تشتت فكر الناس وتطرف بعض الشباب وضياع حقيقة الدين والابتعاد عن أصوله ومناهجه البسيطة السمحة ـ ولا أعني بهذا مجرد الخلاف بين أهل الشيعة وأهل السنة ـ وإنما وصل الخلاف بين أبناء المذاهب من أهل السنة إلى حد أدى إلى تشتت المسلمين وتفرقهم وتأخرهم .

وبعض هذه الخلافات هى خلافات شكلية فى حقيقتها لكنها عند بعضهم أصبحت من أصول الدين وقواعده ـ وقد نتج عن تمسك أصحاب هذه المذاهب والأفكار بمذاهبهم وآرائهم جمود فى التفكير الإسلامى والثقافة الإسلامية فبرغم التطور الهائل الذى يعيشه العالم لازلنا نجد بعض المسلمين يتحكمون بأمور تافهة تسبب عنها تشويه صورة الإسلام

ذاته عند المسلمين وعند أعدائهم واستغل هذا أعداء الاسلام من غير المسلمين ومن يسير في فلكهم ممن يطلقون على أنفسهم اسم المثقفين من المسلمين ليثبتوا عدم صلاحية النظام الإسلامي للتطبيق في هذا العصر. ووجدنا بعضهم يتندر بما اعتقده هؤلاء المسلمون وبما انشغل به بعضهم لنشره بين المسلمين، لاقناع غيرهم به فقد تمسك بعض الأقدمين من المسلمين باطلاق كلمة [البدعة المحرمة] على كل ما لم يكن معروفا في أيام النبي صلى الله عليه وسلم حتى وصل الأمر إلى أن أفتوا بتحريم تعلم اللغات الأجنبية والأكل بالملعقة ولبس القبعة وغير ذلك من الأمور الدنيوية الفرعية - مع أننا لو رجعنا إلى حقيقة الشرع الإسلامي لوجدنا أن تعاليم النبي صلى الله عليه وسلم لا تلزم المسلمين باتباعها الا اذا كانت تتعلق بالدين والأخلاق وما يتفرع عن ذلك - أما ما يتعلق بأمور الحياة الأخرى ومعايش الدنيا الفرعية التي لم يرد فيها نقص في القرآن أو السنة أو في اجماع الصحابة فقد ترك للناس أن يتصرفوا فيها بما يتناسب مع ظروفهم وأحوالهم وأزمانهم.

أهم العوائق والمشكلات التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية والبلوغ بها إلى أهدافها ومراميها الحقيقية والتي تتفرع عن الأمرين السابقين : -

لقد كان من أسباب ازدياد وسائل الحضارة وتنوع أشكالها وسهولة محاكاتها اتجاه كثير من الشعوب للتنكر نهائيا من ربقة تقاليدها والتنكر لعاداتها القديمة حتى وان كانت هذه العادات مما يدخل تحت اسم الدين والذي ينظر إليه بعض المثقفين الآن على أنه (موضة قديمة) - فقد وصل الأمر بأحد هؤلاء المثقفين وهو ممن ينتمون للإسلام اسما وهو حاصل على درجة الدكتوراه من ألمانيا الشرقية الشيوعية. أن قال لأحد الصحفيين - المصريين الذي كان في زيارة لألمانيا سنة ١٩٦٧ م قال له هذا المصري (المثقف) انه لن يعود من ألمانيا إلا عندما يتأكد عمليا أن المصريين سيؤدون التحية وقوفا وتعظيما أثناء مرور كتب ماركس - ولينين - ولما قال له الصحفي المصري (إن القرآن الكريم سيظل وحده الكتاب الذي يعظمه من في مصر أو خارج مصر في العالم الإسلامي) كان رد الدكتور المسلم (الشيوعي) (إن هذا القول دليل على التخلف ودليل على أنك مازلت أسيرا لفكر الأخوان المسلمين والسلفيين - وأن هذا الفكر تجاوزه التاريخ وأن الدول التقدمية عندما تخلصت من هذه الغيبيات بفضل الأحزاب الشيوعية انطلقت تبني الاشتراكية بنجاح ودون معوقات] - كما

أن الصحف والمجلات العربية (الإسلامية) تطالعنا كل يوم بمقالات لكتاب مسلمين وممن شغل بعضهم مناصب كبيرة فى القضاء والجامعة والصحافة وفى هذه المقالات يحاولون اثبات ضرورة انفصال الدين عن الدولة . وكيف أن الدين لم يعد صالحا لقيادة الناس فى هذا العصر ويدعون أن تطبيق الشريعة سيؤدى إلى كثير من المشاكل والخلافات خاصة بين المسلمين والمسيحيين ولذا فهم يرون أن الأوفق والأصلح لهذا العصر هو جعل النظام السياسي نظاما علمانيا . وإبعاد السياسة عن الدين إبعادا كاملا ـ وفى المقابل نرى رد الفعل عند بعض المتشددين من المسلمين . فنراهم ينادون بما يسمونه (إقامة الحكم الإسلامى الكامل) ونفاجأ بأن هذا النظام الذى يطالبون به نظام خيالى مثالى .

١ ـ مسئولية الأجهزة التعليمية : ـ

الحقيقة التى يجب أن تقال أن المسئولين عن التعليم والثقافة والاعلام فى الدول الإسلامية مسئولون مسئولية كاملة عن هذا الانحراف وعدم فهم الناس لحقيقة النظام السياسى فى الإسلام . فمدارس وجامعات معظم البلاد الإسلامية خاصة مصر تغفل تماما تدريس النظام الإسلامى بجوانبه الثلاثة (العقدية والسياسية والاقتصادية) وقد وضع الاستعمار مناهج التعليم فى مصر والبلاد الإسلامية الأخرى التى استعمرها وروج لفكرة انفصال الدين عن الدولة وعمق هذا المفهوم فى عقول الشباب والمتعلمين حتى اقتنع كثير ممن يطلق عليهم اسم (المثقفون) بأن الإسلام مجرد عبادة وقربى وفناء فى ذات الله وأنه لا صلة له بأمور الحياة الأخرى وأن سيطرة الدين على الدولة سيؤدى الى التخلف والانحطاط والجمود وحاول الاستعمار أن يقارن بين حكم الإسلام وحكم الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى . لاثبات ما ادعاه حتى وجدنا الآن من يرفض النظام الإسلامى بحجة أنه نظام حكم المؤسسات الدينية التى تنزع من الناس حقوقهم فى اختيار الحاكم أو النواب تحت اسم الحق الالهى الذى خوله لهم الإسلام ـ وقد تصادف ظهور مثل هذا النظام فى ايران فظهر من الكتاب ممن عرفوا باعتناقهم لافكار ومبادىء يسارية . من يحاول إفهام الناس بأن هذا هو النظام الإسلامى الذى يطالب به دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية مع أن نظام حكم المؤسسات الدينية يرفضه الإسلام تماما ولا يمت إلى الإسلام بأية صلة .

ومما يزيد فى جهل العامة بالنظام الإسلامى الصحيح بالاضافة إلى عدم تدريسه فى المدارس والجامعات سيطرة كثير من أصحاب المبادىء المناهضة للإسلام على وسائل الأعلام المقروءة والمسموعة وتصوير النظام الإسلامى للناس تصويرا مخالفا لحقيقته بالاضافة إلى منع العلماء وأصحاب الفكر من الإسلاميين الحقيقيين من الكتابة فى الصحف خاصة الصحف المنتشرة بين الناس والتى تسمى بالصحف القومية ومنعهم من شرح وجهة النظر الإسلامية الصحيحة بناء على تعليمات الرسميين الذين يرون لرواج هذا الفكر ضرورة تغيير كثير مما الفوه واعتادوا عليه ـ كما أن هؤلاء الرسميين يتصورون أن هذا النظام الإسلامى سيؤدى بالقطع إلى ابعادهم عن السلطة واخفائهم عن الأضواء هذا مع وجود القوانين التى تقف فى وجه الدعاة وأئمة المساجد لتمنعهم من التعرض لذكر هذه الأمور التى يرون أنها تعرض النظام كله للخطر والانهيار.

أما علاج هذه المشكلة فيتلخص فى ضرورة ضبط العملية التعليمية وجعل مادة الدين مادة أساسية فى البلاد التى لا تفعل ذلك كمصر مع وضع المناهج المناسبة والملائمة لفكر وعقول الطلاب وتدريس مادة الفكر الإسلامى أو الثقافة الإسلامية بالجامعات. والاهتمام بالنظم الإسلامية على وجه الخصوص خاصة النظام السياسى والادارى. حتى يكون الناس على بينة من دينهم وحتى لا نجد هذا الخلاف والاختلاف بين الناس فى هذا الموضوع الحيوى الكبير. والذى أدى عدم فهمه إلى وجود الرافضين له والمغالين فيه. واستكمالا لهذه الجزئية وتوضيحا لما اختلف فيه الرافضون والمغالون ـ يجدر بنا أن نرد عليهم بوجهة النظر التى نعتقدها. والتى نرى أنها لو سادت وانتشرت ودرست فى المدارس والجامعات لقدمت حلا لهذا الخلاف ودفعت عن النظام الإسلامى تهمة عدم صلاحيته للتطبيق فى هذا العصر فلابد من ان يعرف الناس أن النبى صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى حق التشريع وتقعيد القواعد والقوانين للدولة الإسلامية التى كان تأسيسها جزءا من رسالته هذا الرسول وبرغم هذه الخصوصية التى أعطيت له الا أنه صلى الله عليه وسلم لم يستعمل هذا الحق المطلق فى سياسة الناس وقيادتهم وانما جعل له المستشارين الذين يستشيرهم

ويأخذ برأيهم فى معضلات الأمور وبخاصة فيما لم ينزل فيه نص أو فوض من قبل السماء فكان يستشير أصحابه ويأخذ بآرائهم امتثالاً لقول المولى سبحانه ﴿وشاورهم فى الأمر﴾.

وكان يقبل رأى الغالبية حتى وان خالفت رأيه شخصيا وقد حدث ذلك قبل معركة أحد واضطر للخروج بناء على رأى الأغلبية رغم أنه كان يرى أن بقاء المسلمين فى المدينة أفضل والتاريخ يروى لنا كثيرا من الحوادث التى يبين كيف كان النبى يستشير أصحابه فيها ويأخذ برأى أهل الخبرة والتجربة فيما لم يرد فيه نص - كما يحكى التاريخ أيضا كثيرا من أمثال هذه المواقف، للخلفاء الراشدين الذين اعتمد حكمهم على الشورى وكانت كل تصرفاتهم محدودة بحدود الشريعة الإسلامية ومراقبة من نواب الأمة ممثليها المنتخبين من الأمة الإسلامية - والذين كانوا يعرفون فى ذلك باسم أهل الحل والعقد وهم يمثلون الآن فى عصرنا الحاضر المجالس التى تشرع للأمة قوانينها وتراقب السلطة حين تنفيذ هذه القوانين لو كان النظام السياسى الإسلامى يدرس فى مدارسنا وجامعاتنا لعرف الناس أن هذا النظام لم يحدد طريقة معينة ثابتة لحكم الناس وانما وضع القواعد والأصول العامة التى تتسع لكثير من الأنظمة التى تصلح لكل العصور والأزمنة وراعى التشريع الإسلامى فيها حاجة الناس إلى التجديد والتغيير والابتكار كما راعى اختلاف ظروف الناس وبيئاتهم وأزمنتهم.

لو عرف الناس ذلك لما وجدنا هؤلاء الرافضين للشريعة الإسلامية وما وجدنا هؤلاء المغالين فيها المشوهين لصورتها الطاهرة النقية.

والحقيقة أن كثيرا من استدلالات المغالين فى النظام الإسلامى - استدلالات خاطئة فعلا - وأن تشددهم وتمسكهم بنظام محدد معين لا يتغير يخالف طبيعة الإسلام فعلا ويتنافى مع صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان.

فالإسلام باختصار شديد له جوانب ثلاثة كبرى (الجانب العقدى - والجانب السياسى الاجتماعى - الجانب الاقتصادى) أما الجانب العقدى فهو الأصل والأساس وهو عبارة عن العبادات والفرائض التى لا خلاف فيها ولا اجتهاد فى نصوصها لأنه

(لا اجتهاد مع النص) أما الجانب السياسى والجانب الاقتصادى فقد وضع الإسلام لهما قواعد عامة فقط طالب المسلمين بتحقيقها الا أنه ترك لهم حرية التصرف فى وسائل هذا التحقيق بما يتناسب مع الزمان والمكان والبيئات وبما يحقق مصالح الناس على ألا يخرجوا على القواعد العامة الموضوعة لأن ما يصلح لعصر قد لا يصلح لعصر آخر ـ وما يصلح لبلد قد لا يصلح لبلد آخر. ولذا كانت الحكمة من عدم تقييد الناس بنظام سياسى محدد أو معين، واكتفى بوضع القواعد العامة التى يتحتم تنفيذها كالشورى ـ والحرية والعدالة والمساواة ـ والحقوق ـ والواجبات ـ واختيار الحاكم عن حرية واختيار ـ وأما أساليب التطبيق فكما قلنا تترك لظروف الناس وتحقيق المصلحة.

ولو جاء واحد من الناس ليقول ان الإسلام يمنع الانتخابات بصورتها المعروفة الآن لأنها لم تكن موجودة فى عهد النبى ولا أصحابه ـ والقرآن يمنعها حيث يستدلون بقول الله تعالى: ﴿وان تطع اكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾.
وعلى هذا فان حكم الغالبية من وجهة نظرهم مرفوض فى الإسلام وهم يرون أنه لابد من وجود ما يسمى بالامام أو الخليفة وأن طريقة اختياره لا يصح أن تكون عن طريق الانتخابات المعروفة حاليا لأن ذلك (كما يقولون) لم يحدث فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه من الخلفاء الراشدين.

نقول لهم ونقول لهؤلاء الذين يستدلون بهذه الآية على تحريم الانتخابات بأن استدلالهم استدلال خاطىء وهو فى غير محله فالآية تقرر بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ان أطاع اكثر من فى الأرض اضلوه عن سبيل الله وهذا صحيح فان أكثر من فى الأرض هم الكفار ـ والكفار لا تعنيهم مصلحة الإسلام ولا المسلمين بل هم اعداؤهم ويسعون لاضلالهم وافساد أحوالهم وشونهم ـ أما المسلمون فالمفروض فيهم أنهم أعوان لأنفسهم على الخير لا يشيرون الا بخير ولا يساعدون الا من أجل المصلحة العامة والخاصة فهم يتعاونون كما علمهم القرآن على البر والتقوى لأعلى الاضلال والفساد لأنهم بنص القرآن اخوة ـ والأخ لا يظلم أخاه ـ ولا يفسد عليه حاله ويرجو له كل خير.

ولو كانت هذه الآية قاعدة لكل الناس لفسدت الحياة وما استطاع الناس أن يقدموا خيرا ولا أن يتقدموا إلى الخير.

ثم ما هو البديل الذى يمكن أن يقدم لتحقيق مصالح المسلمين غير هذه الطريقة التى ثبت بالدليل العقلى والعملى أنها كانت أنجح الطرق لتحقيق مصالح الأمة ثم كيف نختار هذا الامام أو الخليفة ؟ وهل نستطيع أن نقنع الناس جميعا بتسليم انسان ما أيا كان هذا الانسان وأيا كانت قدراته إمامة هذه الأمة أو قيادتها باجتماع الأمة.

ان الله ذاته وهو خالق هذا الكون يكفر به كثير من الناس وأن المرسلين مع صدق دعواتهم وتفانيهم لتحقيق مصالح الناس لم يؤمن برسالاتهم الا القليل ممن أرسل اليهم وكان أكثر الناس رفضا اقاربهم ولعلهم فكيف نجد فى هذا العصر المتشابك المصالح المتغير الأحوال ممن يرضى ويقبل تولية واحد بعينه يتنازل الناس عن طيب نفس ودون مناقشة أو اعتراض ليتحدث باسمهم ويتولى أمورهم وشئونهم ولا يفرض عليهم ما يراه هو بصرف النظر عن قبولهم أو رفضهم.

لا شك أن هذا أمر مستحيل.

فماذا اذن لو اختلف الناس فيمن يتولى أمرهم ويقوم على رعايتهم والعناية بشئونهم ؟ ماذا لو طالب عدد من كبار الزعماء أو العلماء بمنصب الامامة أو الرئاسة ؟ وكل واحد منهم يرى أنه صاحب حق فيه وأولى من غيره فلمن نرضخ ؟ وعلى أى أساس نقبل واحداً منهم ؟ وبأى أسلوب نوصله للحكم ومع كل واحد اتباع وأعوان يرغبون فى سيطرة زعيمهم أو رئيسهم ؟ لا شك أننا لن نستطيع اجبار هذه الجماعات ولا رؤسائهم بالتنازل لأحدهم ومبايعته بالحكم لأن كل واحد منهم يرى أنه أقدر من غيره على خدمة الإسلام والمسلمين هذا اذا أبعدنا عنه شهوة السلطة التى يعتبرها علماء النفس غريزة متأصلة فى كل الناس ـ ووحدة الأمة وعدم السماح بوجود أكثر من جماعة تحتم ضرورة فرض هذه الجماعة الواحدة والزعيم الواحد عن طريق القوة التى قد تكون قوة ظالمة يقودها ظالم لا يراعى الله ولا مصلحة هذه الأمة. وفى هذه الحالة ستسود الديكتاتورية بدل الشورى ويحكم الناس عن طريق فرض الرأى الواحد الذى

لا يسمح بالمشاورة ولا بقبول النصح أو النقد أو الاعتراض، وسيصبح الحاكم فرعونا ويصبح المحكومون عبيدا للحاكم أذلاء للسلطان ـ ثم من يضمن أن يكون هذا الحاكم ملتزما بمبادىء الدين منفذا لشرع الله وتعاليمه.

ولما كان اجتماع الناس على رجل واحد ليكون اماما أو حاكما لهم مما يصعب حدوثه وكان تنازل من يرغبون فى هذه الامامة مما يصعب تحققه أيضا لم يكن هناك بد من اختيار واحد من المتقدمين لتولى هذا المنصب الخطير عن طريق الانتخاب أو الاقتراح بين المرشحين ان كانوا اثنين أو عن طريق يرتضه الناس ويتفقوا عليه جمهورية أو رئاسة أو ملكية أو خلافة فالأسماء لا تهم.

وليس هذا الرأى جديدا على علماء المسلمين وقد قال برأى الترجيح بالكثرة الإمام الغزالى حيث قال: ـ

أنهم لو اختلفوا فى مبدأ من الأمور وجب الترجيح بالكثرة وأوضح السبب فى ذلك حين قال (الكثرة فى الاتباع والاشياع وتناصر أهل الاتفاق والاجتماع أقوى مسلك من مسالك الترجح).

وهذا الكلام للغزالى يتضمن تقرير مبدأ عظيم وهو مبدأ الترجيح بالأكثرية وهو نفس مبدأ الأغلبية الذى تقوم عليه الديمقراطيات الحديثة. وهذا دليل قاطع على أن التفكير السياسي فى الإسلام قد أدرك هذا المبدأ من قرون عديدة ـ ومبدأ الانتخاب أو الاختيار عن طريق الأغلبية لا يمنعه الاسلام بل أرى أنه أفضل طريق وأضمنه للاختيار والترجيح ويقول الإمام الماوردى فى كتابه (الأحكام السلطانية) بمناسبة البحث عن الحكم عند اختلاف أهل المسجد حول اختيار الإمام فى الصلاة يقول: ـ

(ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار واذا اختلف أهل المسجد فى اختيار امام عمل على قول الأكثرين).

ثم لماذا نذهب بعيدا ألم يوص النبى صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يلتزموا الجماعة عند الفتنة ؟ والفتنة هى الاختلاف، والجماعة هى الأغلبية ؟ كما أن علماء الفقه

حين يتناولون كل مسألة من مسائله يقررون ما يرونه الأقوى والأرجح ويقولون هذا حق (رأى الجمهور) ويقولون (هذا هو المعتمد) ولا معنى للجمهور إلا أنه رأى الأغلبية من العلماء.

هذا ما يتعلق بعملية الاختيار للحاكم أو النائب أو الإمام ويرى علماء الإسلام أنه لا بأس من أخذ الرأى فيها عن طريق الأصوات وهو ما يعرف فى عصرنا الحاضر بالانتخاب ـ وعلى هذا فليس لواحد من الناس أن ينفى حق الناس جميعا فى اختيار الحاكم أو من يمثلهم فى المجالس التشريعية أو غيرها ـ وليس له أن يقول أن الإسلام لا يعترف الا بنظام البيعة التى يقصرها على أهل النظر والاجتهاد أو أهل الحل والعقد اعتمادا على ذلك الذى كان يحدث فى عهد الخلفاء الراشدين لأن ظروف المجتمع الإسلامي الأول هى التى فرضت ذلك.

وإذا كان مجلس شورى النبى صلى الله عليه وسلم لم يتم اختياره بطريق هذا العصر وأعضاؤه من السابقين الأولين للإسلام ومن الممتحنين المجودين الذين نبغوا فى جماعة المسلمين فيما بعد وحازوا بذلك ثقة النبى صلى الله عليه وسلم وثقة سائر المسلمين فاننا يمكن أن نقول إن انتخابهم قد تم بطريق فطرى حيث حازوا على ثقة القبائل المسلمة ـ ولو تقدموا هم أنفسهم بطرق هذا الزمان ما انتخب رجل من غيرهم أبدا.

لقد عرفت عن مجالس الشورى بعد ذلك فى عهد الخلفاء وهم الذين كان يطلق عليها اسم (أهل الحل والعقد) أنها ضمت إلى جانب هؤلاء السابقين للإسلام عناصر جديدة من الذين قاموا بأعمال جليلة ومهمات عظيمة فى الشئون العسكرية والسياسية ودعوة الناس إلى الدين بالاضافة إلى عناصر أخرى ممن نالوا شهرة عظيمة بين الناس من حيث تعلم القرآن وفهمه والتفقه فى الدين حتى أصبح عامة الناس يعتمدون عليهم فى الدين أكثر من غيرهم بعد النبى صلى الله عليه وسلم.

وكانت مكانة هؤلاء الناس وشهرتهم هى السبب فى عدم منافسة أحد المسلمين لهم فى أى قطر من أقطار المسلمين واعتبروا منتخبين من الأمة بطريق فطرى ولو أنهم

أرادوا اعلان الانتخاب لم يرغب من الناس ورشحوا أنفسهم مع غيرهم ما اختارو الناس سواهم. وربما أراد الله سبحانه بذلك ترك المجال لأمة الإسلام أن تختار ما يناسبها من طرق اختيار أهل الشورى (النواب) بالطريق الذى يعجبهم فترك اختيار هؤلاء الممثلين فى عهد النبى وخلفائه يتم بالطريق الفطرى دون تحديد لنظام معين حتى لا يُلزم المسلمون به ـ ولذلك لا يوجد نص فى القرآن أو فى السنة يحدد ذلك أو يوضحه وانما كما قلنا كانت هناك فقط القواعد العامة للنظام السياسي الذى طولب المسلمون بها دون تحديد للتفاصيل وذلك لاثبات أن الإسلام صالح فعلا لكل زمان ومكان ـ ولهذا فان الدارسين للدولة الإسلامية الأولى (عصر الرسول والخلفاء) يلاحظون أن التعاليم الإسلامية المنظمة للمجتمع فى أوضاعه السياسية والاقتصادية والدولية قد جاءت فى صيغ كلية وتوجيهات عامة غير مفصلة ـ حتى لا تقيد الأجيال المقبلة بهذه التفصيلات والتطبيقات ـ بل تتركها حرة تقتبس ما يتلاءم مع حاجاتها زمانا أو مكانا مادام يسود الوضع الذى اختارته هذه التعاليم الكلية بوجه عام وينبثق عن توجيهاتها.

ولابد أن نعرف أنه كان لابد من هذه المرونه لأن المجتمعات متغيره متطورة ولكل جيل أن يستبين الهدف من التعاليم الإسلامية فى شئون الحكم وشئون الاقتصاد وأن يراعى المحيط الدولى الذى يعيش فيه ويعد العدة لمواجهة اخطاره حتى لا يعيش المجتمع الإسلامي فى عزلة عن المجتمعات غير الإسلامية.

وإذا كان الإسلام قد جعل الشورى اساسا من أسس النظام الإسلامى اذ أنه لم يحدد نظاما معينا لتطبيق هذا المبدأ. بل وجدنا الخلفاء الراشدين أنفسهم تختلف اساليبهم فى تطبيق الشورى التى جاء بها القرآن وجعلها اساسا من أسس نظام الحكم فى الإسلام وذلك لأنها جاءت فى صيغة كلية حيث قال القرآن الكريم (وأمرهم شورى بينهم).

قد اختلفت اساليبهم فى تطبيق أخذ مقتضيات هذه الشورى فى أهم أمر من الأمور وهو اختيار رئيس الدولة بين تولية ابى بكر ثم تولية عمر ثم تولية عثمان ثم علي

ومع ذلك وبرغم هذا الاختلاف، فقد طبق نظام الشورى فى اختيار رئيس الدولة.

وكان هذا الاختلاف فى طريقة اختيار الحاكم وفى بداية التطبيق لنظام الحكم الإسلامي ـ تعليما بل تشريعا للناس ـ وفى فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاثين عاما ولقد اختلفت أساليبهم أيضا فى تأمين سلامة الدولة وتأمين الدعوة الإسلامية وفى حروبهم الداخلية وتأمين حدود الدولة واضطرارهم للدخول فى حروب خارجية اضطرتهم إليها مقتضيات المحيط الدولى المعاصر ـ الا أن الهدف من كل هذه الجهود كان واحدا وهو تأمين الدعوة والدولة وكل ذلك تنفيذا لفريضة إسلامية هى فريضة الجهاد فى سبيل الله.

وعلى ذلك فاننا نستطيع أن نقول بأن أى نظام يختاره الناس للدولة سواء صدق عليه ما يصدق على النظم الداعية المعروفة ـ أو كان نظاما خاصا مبتكرا لم تعرفه الشعوب سواء كان هناك وزارة برلمانية أو غير برلمانية وسواء كان هناك دستور مكتوب أو غير مكتوب وسواء كان نظاما ملكيا أو جمهوريا رئاسيا أو غير رئاسى ـ فهو نظام يقبله الإسلام مادامت تطبق الأصول والتعاليم الكلية الإسلامية ـ وعلى المؤمنين بهذه التعاليم والتوجيهات أن تبادر إلى وضع النظم التنظيمية لها مهما كانت هذه النظم بالطريقة التى تعجبهم مادامت كفيلة بتنفيذ هذه التعليمات والتوجيهات فى مجالات الحياة بما يتلائم مع احتياجات العصر ومع التقدم أو التخلف العمراني الذى وصل إليه وإلا صارت هذه التعاليم الكلية مجرد مواعظ قد لا يعيرها الكثيرون اهتمامهم وتكون عرضة لعبث التفسير من الذين يسوؤهم تطبيقها الصحيح.

اشتمال كتب التاريخ على كثير من الأباطيل : ـ

من العوائق والمشكلات التى تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية اشتمال كتب التاريخ على كثير من الأباطيل ـ وتقصير المسلمين فى تحقيق وقائع التاريخ الإسلامي. وعدم تنقية كتب التاريخ مما ملئت به من الأباطيل الأمر الذى أدى ببعض الحاقدين على الإسلام من أعدائه ومن بعض من ينتسبون إليه من أصحاب الاتجاهات الفكرية

المنحرفة ـ إلى أن يصور الصحابة فى صورة لا تتفق أبدا مع مكانتهم ومنزلتهم فأدى ذلك إلى تأثر كثير من الشباب بهذا الفكر المنحرف. وسقطت هيبة هؤلاء الصحابة عندهم لأنهم صدقوا ما نقله هؤلاء من كتب التاريخ وما فيها من اتهام لهؤلاء الاطهار فى ذممهم وشرفهم ـ مع أن الناس يعتبرونه قدوتهم ومثلهم الأعلى ـ تماما كما صنع اليهود مع أتباع موسى وعيسى حين نسبوا إلى كثير من أنبياء بنى اسرائيل ارتكابهم الكثير من الكبائر كالزنا وشرب الخمر والكذب والخداع وتقرب بعضهم للأوثان فأدى ذلك الى انتشار كثير من هذه الرذائل عند اليهود والنصارى وأصبحت شيئا عاديا عند العامة والخاصة بعد أن صدقوا ما نسب إلى أنبيائهم بعد أن ضمته دفتى كتابهم المقدس (العهد القديم) ـ ولعل كتاب (علي امام المتقين) للكاتب الماركسى عبدالرحمن الشرقاوى خير مثال على اتهام الصحابة بتهم كثيرة يصل بعضها إلى حد الكذب والتدليس والنفاق وغش المسلمين.

ولهذا فانى هنا أفرد فصلا للحديث عن هذا الموضوع وأثبت أن كثيرا من وقائع التاريخ لا يمكن الاعتماد عليها لأنها غير موثقة ولا ثابتة السند كأحاديث النبى الصحيحة. كما أن كثيرا من هذه الوقائع التاريخية يجب أن تمحص تماما وأن تخرج الأباطيل وتثبت زيفها خاصة بعد أن تسببت فى تشويه صورة الصحابة والفكر الإسلامي كله.

لماذا لا يجب الوثوق فى كل مرويات التاريخ الإسلامي ؟

المعروف أن وقائع التاريخ الإسلامى دخلها كثير من الدس أو التحريف وقصد بها تشويه معالمه وكان ذلك لمحاولة هدمه من أصوله أما بالتزيد فى القرآن أو الطعن فى شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم بما لا يتفق مع صفات الرسالة وأما بإلصاق التهم المزرية بالشخصيات البارزة فى الإسلام ـ ولقد أتيحت الفرصة للكاذبين فى التاريخ الإسلامى وانفرج باب الدس والاختلاق فيه بسبب تأخير تدوينه لأن العرب لم يعرضوا لتاريخهم بالتدوين الا أيام الأمويين واقتصر التدوين فى عهد الأمويين على تاريخ العرب الخاص وأخبار قبائلهم وشعرائهم فى الجاهلية وبعد الإسلام ـ أما

التاريخ العام للعرب وغيرهم فلم يتوفر بحثه الا فى أيام العباسيين وكان أول كتاب ظهر فى عالم التدوين لمادة التاريخ الإسلامى هو كتاب سيرة الرسول لمحمد بن اسحاق المتوفى عام ١٥١هـ حيث كتبه للخليفة المنصور ثانى خلفاء العباسيين ثم ظهر بعد ذلك سيرة ابن هشام الذى توفى عام ٢١٣هـ ومن بعد ذلك كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد المتوفى عام ٢٩٠هـ وقد اعتمد بن سعد فى طبقاته الكبرى على الواقدى فى كتابه المغازى والسير. وقد توفى الواقدى عام ٢٠٧هـ ومعنى هذا أن تاريخ الرسول صلى الله عليه وسلم لم يدون الا بعد فترة طويلة من الزمان تزيد على سبعين عاما من وفاته كما لم يدون تاريخ الصحابة الا بعد أكثر من مائة وخمسين عاما من وفاة آخرهم وهو بن ابى طالب الذى توفى عام ٤٠هـ ومعنى هذا أيضا بعد المسافة الزمنية بين وقوع الأحداث وتدوينها مما يغير كثيرا من ملامح الحدث الذى يرويه الرواة - ومع أن المؤرخين العرب كانوا يعتمدون فى مروياتهم على سلسلة الرواة الا أنهم كانوا لا يبحثون عن صحة الخبر وسلامته من الدس والتناقض - وقد يكون الراوى مخطئا بدليل تناقض اخباره بعضها مع بعض أو مخالفته لغيره من الرواه.

وقد انتهز عشاق الدس والتدليس تلك الفرص، ووضعوا فى تاريخ المسلمين شتى الوان الكذب والافتراء. وقد اكتشف النقاد أن كثيرا من المؤرخين القدامى والذين تعتبر كتاباتهم من المراجع الهامة فى التاريخ الإسلامى قد وقعوا فى أخطاء، لا تقرهم الأمانة العلمية بأى حال من الأحوال. وهناك نماذج كثيرة من الخلط والكذب فى التاريخ كان سببها اما الخضوع لأصحاب السلطان الذين أرادوا لونا معينا من الكتابة واما التأثر بمذهب دينى أو فكرة سياسية أو طمعا فى عطاء أو ربح مادى واما لبعد العهد بين وقوع الحوادث وتدوينها، فاختلط الأمر على الكتاب والمؤلفين.

وقد لوحظ أن المؤرخين القدامى للتاريخ الإسلامى كانوا مجرد نقله لما يسمعون من روايات، وكانوا لا يخضعون ما يسمعونه من روايات للعقل أو المنطق بالاضافة إلى جهل بعضهم بالقوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية، وكذا جهلهم بالقوانين التى تخضع لها ظواهر المجتمع الانسانى، مع عدم مراعاة البيئة الزمنية والتطور فى

الأشخاص والأوقات والأمصار. وهذه الأمور مع ما ذكرناه من خضوع كثير من المؤرخين لأصحاب السلطان وتأثرهم بمذاهب دينية أو أفكار سياسية هي أهم أسباب أخطاء المؤرخين.

كما ذكر ذلك ابن خلدون في مقدمته.

هل روايات التاريخ موثقة لروايات التفسير والحديث ؟

واذا كان قد ثبت أن معظم كتب التفسير كما أثبت ذلك المحققون المحدثون، قد ملئت بكثير من الاسرائيليات، كما ملئت كتب السنة أيضا، بكثير من الروايات الاسرائيلية، ونقلها المفسرون وأصحاب كتب الحديث مع محاولة حرصهم على تنقية هذه الكتب مما يعيبها.

فإن كتب التاريخ التي لا تحتاج إلى هذا الاحتياط المطلوب في كتب التفسير والسنة قد ملئت كذلك الأمر الذي جعل كلية اصول الدين بالقاهرة تقرر ضمن مواد الدراسة بقسمي التفسير والحديث مادة اسمها «الدخيل في كتب التفسير» ومادة باسم «الدخيل في السنة» وقد كتبت رسائل دكتوراه متعددة وسجلت رسائل أخرى عديدة في الاسرائيليات بجميع كتب التفسير.

واذا كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجد من يدافع عنه، ووجد من ينقيه من المدسوس عليه، والموضوع فيه حتى شاء الله أن يتفرغ جماعة من كبار علماء المسلمين القدامى الذين عرفوا بالحيدة والأمانة، واشتهروا بالتقوى والورع لدراسة حياة رواة الحديث الذين رووا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخضعوا هؤلاء الرجال لمقاييس خاصة تثبت أمانتهم، ونزاهتهم وعفتهم فظهر على أيديهم علم (الجرح والتعديل) وأصبح كل راو من رواة أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم له سجل خاص به وبحياته.

وتترك روايته لمجرد شبهة صغيرة فيه، كما تفرغ وتخصص علماء آخرون لدراسة متن الحديث وسنده، واتصال هذا السند أو انقطاعه، وصنفوا هذه الأحاديث إلى متواتر،

وصحيح وحسن وضعيف. . . الخ. وهو ما يعرف بعلم «مصطلح الحديث» وقد تخصص علماء آخرون فى جمع هذه الأحاديث، فجمع بعضهم كل مروريات الحديث دون تنقيته وجمع بعضهم الصحيح منها فقط، والذى تأكدت صحته سندا ومتنا ورتبت هذه الكتب. واستخلص العلماء منها ستة كتب اعتبروها أهم كتب الحديث ثم انتقوا من هذه الكتب كتابين اعتبروهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وهما «صحيح البخارى» «وصحيح مسلم» بعد أن تأكدوا كل التأكد من صحة السند والمتن وبعد الرواه عن أى مظنة أو شبهة. برغم ما عرف عن تدقيق البخاري بنفسه فى التأكد من صحة النقل حيث يسافر الشهر الكامل ليلتقى بأحد رواة النص الذى سمعه. وبرغم ذلك ومع كل هذا الحرص والتدقيق بالنسبة لكتب السنة فان علماء المسلمين لا يسلّمون مباشرة بصحة حديث دون البحث عن صحة السند والرواية الا اذا كان قد ثبتت روايته فى البخاري أو مسلم أو فيهما معا. أما ما عدا ذلك من بقية الكتب الستة التى تعتبر من أكثر كتب الحديث صحة، فانهم لا يقرون حديثا روى فى أحد هذه الكتب الا بعد تخريجه والتأكد من صحة سنده وروايته وبعد اخضاعه للقواعد والشروط العلمية التى وضعها المتخصصون لذلك.

هل كل روايات الحديث صحيحة ؟

لا يمكن أن نعتبر كل ما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ولو وجد فى الكتب الستة المشهورة صحيحا ما لم يثبت بالفعل صحته والتأكد من صدق روايته وسنده معا. وعلى هذا فان عشرات الآلاف من الأحاديث المنسوبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والتى ملئت بها كتب الحديث من أحاديث موضوعة مكذوبة، وبعض رواياتها لا يقبله العقل ولا المنطق، وان كان هناك من شاء الله أن يسخره لتوضيح الأحاديث الموضوعة والمكذوبة وتأليف الكتب التى جمعت الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتاب (اللآلى، المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة). . وكتاب (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) للألبانى كما وجدت كتب التفسير من يبين ما دخلها من مدسوسات اسرائيليات ككتاب «التفسير والمفسرون» للشيخ محمد الذهبى. و«الاسرائيليات فى التفسير» للمرحوم الدكتور

الذهبي أيضا بالاضافة إلى بعض الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) والتي قدمت لكلية أصول الدين في الاسرائيليات في كتب التفسير. وإذا كان الله قد سخر للتفسير والحديث هؤلاء فان روايات التاريخ الإسلامي لا تزال في حاجة إلى تمحيص وتنقية وابعاد الدخيل عليها والمدسوس فيها، والذي لا يخضع للعقل، ولا يصدقه المنطق وبخاصة ما يتعارض مع تعاليم الإسلام. أو لا يتفق مع سيرة الصحابة الكبار، ومركزهم الديني، ولا يليق بصحبتهم لرسول الله، وما لهم من منزلة في نفوس وقلوب المسلمين.

وان كان هناك بعض من كتبوا عن بعض الوقائع التاريخية الشهيرة في تاريخ الإسلام والتي نسبت حوادث لبعض الصحابة تصورهم بصور لا تليق مع مكانتهم وفضلهم وأثبتوا أنها أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ. فانها قليلة جدا وغير منتشرة وقد ألف كتاب تحت هذا الاسم «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ» للدكتور ابراهيم علي شعوط الأستاذ السابق بجامعة الأزهر. وقد بين المؤلف في هذا الكتاب أسباب الخلط والدس في التاريخ الإسلامي. ودلل بموضوعية واقتدار على بطلان بعض ما اشتهر من وقائع التاريخ وتناقله الناس جيلا بعد جيل كقصة الغرانيق، وزواج الرسول صلى الله عليه وسلم من زينب بنت جحش، واتهام خالد بن الوليد باتهامات باطلة. كقتله لمالك بن نويرة وزواجه من امرأته، وما روى حول ذلك من افتراءات وروايات لا يقبلها عقل سليم. وما قيل في خلاف عمر مع خالد، وأسباب عزل خالد. وكثير مما رواه التاريخ عن موقف الصحابة من بيعة عثمان وأسباب الفتنة وغير ذلك من عشرات الروايات التاريخية التي اشتهرت في التاريخ وأثبت هو زيفها وعدم صدقها. كما أثبت أن سياسة الهدم في التاريخ الإسلامي سياسة قديمة بدأت مع ظهور الإسلام وأن خصومه كثيرون وبدأ ظهورهم مع بداية الإسلام نفسه ودخل بعضهم في الدين ليشوه تعاليمه بما يدسه من سموم وأفكار، وبما يقوض دعائمه باسم العلم والبحث العلمي. وأنهم كانوا يلفقون في سير الأعلام البارزين ليخضوا من مقامهم وليفقدوهم المنزلة التي ينبغي أن تكون لهم في كل زمان ومكان ثم تلا ذلك الدخلاء على الإسلام من الديانات القديمة والذين بدأوا يظهرون في أوائل القرن

الثانى من الهجرة إثر دخول بعض اليهود والنصارى والمجوس والدهرية إلى الإسلام. وكان كثير منهم قد أسلم ورؤوسهم مملوءة بأديانهم القديمة، فأثاروا من حول الإسلام الشكوك والشبهات. وجاء الصليبيون بعد ذلك فعملوا على الهجوم على أصحاب هذا الدين وأخذوا ينشرون الأكاذيب عن الإسلام والمسلمين تقربا للكنيسة وخدمة للمسيحيين. ثم جاء الاستعمار الأوربى بعد ذلك فجعل من أكبر أهدافه طمس معالم التاريخ الإسلامى وتشويه صفحاته، ومحو الصورة الناصعة من أذهان المسلمين، ثم انتقلت العدوى الفكرية إلى البلاد الإسلامية ذاتها عن طريق المبعوثين الشرقيين إلى جامعات أوربا وصارت البرامج التعليمية وسيلة لابعاد الشباب الإسلامى عن تاريخه أو ماضيه. ولجأ العلماء المستشرقون إلى تحريف الحقائق وتزييف الوقائع الإسلامية. وانتهزوا فرصة اقبال الشباب الإسلامى على مؤلفاتهم وجامعاتهم فسمموا أفكارهم وهونوا عليهم فى دينهم وطعنوا فى الإسلام ورجالاته. ثم وجدنا بعد ذلك صنائع الاستعمار من المسلمين وغير المسلمين الذين تخرجوا فى مدارسهم وجامعاتهم ينشرون ويكتبون ما انطوت عليه صدورهم من الحقد على الإسلام وأهله حتى وجدنا جورجى زيدان يكتب سبع عشرة رواية عن أبطال المسلمين وكثير منهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جعل فى كل رواية من هذه الروايات بطلة نسائية تخلب لب البطل الإسلامى، فيصبح جهاده وشجاعته من أجل اعجاب البطلة به لا من أجل دينه وحرصه على عقيدته. ولهذا فان على الجامعات الإسلامية ومراكز السنة والسيرة الموجودة فى بعض الدول الإسلامية أن تبدأ فورا فى تصحيح هذا الوضع وتنقية التاريخ الإسلامى من الدخيل فيه والأباطيل التى يجب أن تمحى تماما من الكتب والعقول معا.

تشدد بعض الشباب بسبب الفهم الخاطىء للدين :-

ومن العوائق والمشكلات التى تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية فى الداخل - تشدد بعض الشباب وفهمهم الخاطىء لمعنى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر - وهذا الفهم الخاطىء ولاشك ناشىء عن تقصير مزدوج من المسئولين عن الإعلام والتعليم. ومن المسئولين أيضا عن التوعية الدينية كعلماء الأوقاف ورجال الوعظ بالاضافة إلى تقصير

المفكرين الإسلاميين فى نشر الكتيبات والكتابة أو الحديث فيما يمكن أن يكتبوا فيه من صحف ويتحدثوا فيه من وسائل إعلام مرئية ومسموعة.

وقد ظهر فى هذا العصر جماعات تدعو إلى تكفير المجتمعات الإسلامية القائمة فى معظم الدول الإسلامية ويرون أن كل القوانين الموجودة فى هذه المجتمعات سواء كانت سياسية أو اقتصادية غير إسلامية كما أن فتاوى علماء الأزهر غير شرعية وهم (أى العلماء) عندهم علماء سوء وضلال لا أمل فيهم ولا رجاء منهم وقد غضب الله عليهم كأحبار اليهود - كما أن بعضهم يحرم الجندية لأن الجيش لا يقاتل فى سبيل الله - وبناء على هذه المعتقدات فانه لابد لهم أن يتصدوا للمنكرات والمفاسد الموجودة فى المجتمع بهدف تغيير المنكر - ويرون أن تغيير المنكر واجب عليهم وجوبا عينيا على أساس أن أقوياء الإيمان ويستطيعون التغيير باليد. ولا يصح الاقتصار على اللسان أو القلب باعتباره أضعف الإيمان.

والغريب أن كثيرين من هؤلاء الشباب يدعون أنهم استخلصوا هذه الأحكام من كتاب الفتاوى لابن تيمية - وقد أولوا كثيرا من النصوص فى هذا الكتاب لتتفق مع فكرهم وفهموا نصوصا أخرى على ظاهرها. وأخرى على غير ما قيلت بسببها. مع أن للإمام بن تيمية الذى يؤمن بفكره معظم الجماعات الإسلامية خاصة المتشددون منهم كلاما جميلا فى موضوع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهى القضية التى يدور حولها الخلاف ويستند عليها فكر هذه الجماعات والتى لم تتمكن من فهم كثير من النصوص التى ذكرها الإمام ابن تيمية الرجل المفترى عليه والذى اضطر كثير من الناس أن يلصقوا به تهمة التشدد وهو منها برىء بل استطاع بعض ذوى الميول والأهواء من الجماعات الإسلامية أن يغيروا فى بعض ما قاله الرجل ليتخلصوا من ذلك آراء وأفكار نسبوها إلى الرجل المظلوم بعد أن أولوا بعضها إلى غير ما تحمله النصوص - هذا الإمام المظلوم والمفترى عليه فى عصره وعصرنا يحتاج إلى بعض المنصفين لتوضيح حقيقة فكره للناس وإنصافه منهم بعد أن شوه الآخرون صورته - فى كتابه (مجموع الفتاوى) وفى الجزء الخاص بالجهاد وهو الكتاب الذى اعتمد عليه المتشددون من الجماعات الإسلامية يقول الرجل فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بعد أن

ذكر أهمية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وما يندرج تحت هذا الأمر (انه لابد فيه من الرفق) ويستدل بحديث النبى صلى الله عليه وسلم (ماكان الرفق فى شىء إلا زانه ولا كان العنف فى شىء إلا شانه). وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا (إن الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف). ولهذا قيل (ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر) ويوضح ابن تيمية بأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إذا كان من أعظم الواجبات والمستحبات فإن الواجبات والمستحبات لابد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة ويعلل ذلك بأنه بهذه المصلحة بعثت الرسل وأنزلت الكتب (الله لا يحب الفساد) ويقول: فحيث كانت مفسدة الأمر والنهى أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به حتى وإن كان قد ترك واجباً أو فعل محرماً - ويقول (إن المؤمن عليه أن يتقى الله فى عباده وليس عليه هداهم).

ويرى الإمام ابن تيمية أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لابد أن يتوافر فيه ثلاثة أشياء (العلم - والرفق - والصبر) العلم قبل الأمر والنهى والرفق معه والصبر بعده - واستدل على ذلك بما ذكره القاضى أبو يعلى فى المعتمد حيث قال: (لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر الا من كان فقيها فيما يأمر به فقيها فيما ينهى عنه رفيقاً فيما يأمر به رفيقاً فيما ينهى عنه حليما فيما يأمر به حليماً فيما ينهى عنه).

ثم يتحدث الإمام ابن تيمية عما يقع فيه الناس من غلط وجعلهم فريقين - فريق يترك ما يجب من الأمر والنهى مطلقاً تأويلاً للآية الكريمة ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾.
ويرى أنهم يقعون فى غلط كبير لأن الاهتداء انما يتم بأداء الواجب وعلى المسلم أن يقوم بما يجب لكن بالشروط المطلوبة وبالأسلوب الذى لا يؤدى إلى مفسدة أو ضرر بالآخرين فاذا قام بهذا الواجب لم يضره ضلال الضلال.

أما الفريق الثانى عند الإمام ابن تيمية فهو يرى أنهم أيضا يقعون فى خطأ كبير وهو من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده من غير فقه وحكم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح - وما يقدر عليه وما لا يقدر - ويقول الإمام عمن يصنع

هذا إنهم معتدون فى حدود الله مع أنهم يأتون بالأمر والنهى معتقدين أنهم بذلك يطيعون الله ورسوله ـ وقد فعل ذلك كثير من أهل البدع والأهواء كالخوارج والمعتزلة والرافضة ـ ثم يتحدث الإمام عن ناس آخرين يقعون فى الغلط حين يأمرون وينهون ويجاهدون على ذلك فيؤدى عملهم هذا إلى فساد مع أن المطلوب هو الصلاح ـ ثم يبين أن هذا كان من أسباب أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة والنهى عن قتالهم ماداموا يقيمون الصلاة وكيف أن النبى صلى الله عليه وسلم قال عن الأئمة الجاهلين (أدوا اليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم) وذلك لأن لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال فى الفتنة أصل من أصول أهل السنة والجماعة ـ ويرى أن من يخالف هذا هم أهل الأهواء ثم يبين أن هناك قاعدة عامة يجب أن يلتزم المسلمون بها وهى أنه إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت فإنه يجب ترجيح الراجح منها إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد، ومعنى هذا باختصار شديد أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإن كان واجبا على كل مسلم حسب طاقته وقدرته فإنه مشروط بشرط الوصول إلى مصلحة وعدم حصول منكر بسبب إقامته ـ أما اذا تأكد وقوع ضرر كبير بمن يدعو ـ وتعرض من دعى لذلك إلى ضرر فليس من حق ولا سلطة المعاقبين أن يعاقبوهم به ـ وقد سكت النبى صلى الله عليه وسلم عن عبدالله بن أبى وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من أعوان وخشية إغضاب قومه ـ وحتى لا يتسبب عقاب النبى لهم من نفور الناس إذا سمعوا أن محمداً يقتل أصحابه. والله لا يكلف نفساً إلا وسعها ولم يقل واحد من علماء المسلمين بأن تغيير المنكر باليد إنما هو من حق عوام المسلمين وإنما هو حق من استرعاه الله رعية وجعله مسئولا عنها بشرط ألا يؤدى ذلك إلى مفسدة أيضا ـ كالرجل فى أهل بيته ـ أو من يقود هيئة أو مصلحة ويملك حرية التصرف فيها وإصدار الأمر والنهى ـ وقد اتفق جماعة من الشباب فى مصر على أن يتصدوا للمنكرات والمفاسد الموجودة فى المجتمع بهدف تغييرها باليد والقوة واستدلوا على ضرورة ذلك بحديث النبى صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً... الخ». وفسروه على أن الاقتصار على اللسان أو القلب لا يجوز لغير القادر على التغيير باليد

لأن هذا هو أضعف الإيمان وهم يرون أن إيمانهم ليس ضعيفاً باعتبارهم من الشباب المؤمن القادر على التغيير باليد ولاشك أن هذا التفكير يتناقض تماما مع ما إتفق عليه علماء الأمة من أنه لا يجوز التغيير باليد إلا لمن يملكه وبشرط ألا يؤدى إلى مفسدة ومنكر آخر - وإذا كان ما ذكره التحقيق أيضا مع هؤلاء الشباب من أن هؤلاء الناس يؤمنون باعتزال المجتمع لجاهليته ويكفرون الحاكم ويرون الخروج عليه لعدم تطبيق حكم وشرع الله ويرون فى القوانين السياسية والاقتصادية فى الدولة أنها قوانين غير إسلامية - فقد اخطأوا كثيرا فى هذا الفهم وصور لهم فكرهم غير السوى من أنهم وحدهم مع قلة عددهم هم أهل الحق وغيرهم أهل الباطل مع أن الحديث الصحيح يؤكد أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ولهذا كان اجتماع هذه الأمة حجة لأن الله تعالى أخبر أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر - ولو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو اخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل لكانوا قد اتصفوا بالأمر بمنكر والنهى عن معروف.

والآية الكريمة تقتضى أن ما لم تأمر به الأمة وليس من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر - إذا كانت آمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف والله تعالى كما أخبر يقول أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر حيث قال: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾.

والواقع أن عددا قليلا من الناس هم أصحاب هذا الفكر وهم الذين يرون هذا الرأى ويخالفون إجماع الأمة فى عدم استعمال العنف لإزالة المنكر فى أن الحاكم لا يخرج على ملة الإسلام لوجود بعض المخالفات للشريعة وفى أن المجتمع لا يزال على الإسلام حتى وإن كان هناك تقصير فى إزالة المنكر. وهم بذلك على ضلال فى فهمهم وبكفرهم للناس وغيرهم ولا شك ليسوا على باطل مادامو لا يقرون المنكر ولا يصح أبدا أن يستدل هؤلاء أو غيرهم بمثل قوله تعالى: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾.

لأن الناس هنا لا يقصد بهم المسلمون وإنما يقصد بهم كل الناس ومعظمهم ولا شك من غير المسلمين كذلك لابد للآمر بالمعروف والناهى عن المنكر أن يكون عالما بما يأمر

به وما ينكره وقد عرف عن معظم هؤلاء أنهم من عوام الناس ولم يصلوا إلى هذه المرتبة التى تؤهلهم أو تمكنهم من فهم الدين أو الاجتهاد فيه ـ وفي حديث لمعاذ بن جبل رضى الله عنه : «العلم إمام العمل والعمل تابعه» ومعنى هذا أن القصد والعمل ان لم يكن بعلم كان جهلا وضلالا واتباعا للهوى وهذا هو الفرق بين أهل الجاهلية وأهل الإسلام فلابد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما ـ كذلك لابد من العلم بحال المأمور به والمنهى عنه وهذا لا شك لا يتوفر فى هؤلاء الذين حكموا على المجتمع بالكفر وخرجوا على الحاكم المسلم مع أنه يقيم الصلاة ـ ولا ينكر الحكم بما أنزل الله وأن تأخر التطبيق لأسباب يمكن أن تزول يوما ما . . واذا كنا قد اتفقنا على أن أمة الإسلام لا تتفق على ضلالة أى لا تتفق على اقرار المنكر وهذا والحمد لله لا يوجد فى مصر ولا يمكن أن يوجد حيث لم تر حتى الآن حاكما أو عالما من علماء الدين يقر المنكر ويرى ألا حرمة فيه حتى وان ارتكبه بعضهم وفرق كبير بين اقرار المنكر والعمل به وبين الوقوع فيه . وفى هذه الحالة فليس على المسلم الا أن يأمر وينهى حسب قدرته وطاقته بحيث لا يؤدى دفع المنكر إلى منكر كما قلنا ـ ولهذا شرط العلماء أن يكون استعمال اليد فى تغيير المنكر لمن يملك هذا الحق وأيضا مع الالتزام بالشروط وإلا صارت الأمور فوضى حيث لا يعطى لعوام الناس الحق فى تغيير منكرات الآخرين بأيديهم ولا فى منع الفساد والمنكر عن طريق القوة التى لا يملكونها أو بالعنف الذى يؤدى إلى فساد كبير خاصة وأن طبيعة البشر تأبى النصح والزجر ممن يقلون عنهم سنا أو مستوى أو حتى يتساوون معهم ومن هنا أعطى حق التعزير وإقامة الحدود لولى الأمر فقط وهو الذى يرضخ الناس رغما عنهم لحكمه وسلطانه والمسئول رسميا عن المحافظة على شريعة الله وإقامة حدوده أما أن يعطى كل الناس حق تغيير المنكر بأيديهم فى غير ما يملكونه أو يملكون التحكم فيه والسيطرة عليه فهو ذاته منكر يجب أن يتوقف لأنه بالضرورة سيؤدى إلى منكر أكبر.

والإسلام نظام يخضع أتباعه من رعايا دولته إلى من يتولون أمورهم ويلزم هؤلاء الاتباع بتنفيذ أوامر الدولة الإسلامية والالتزام بتعليماتها وقوانينها ويعطى للحاكم

حق زجر ومعاقبة المخالفين بما يتناسب معهم وما يؤدى إلى زجر الآخرين ممن يفكرون فى تقليدهم أو الوقوع مثلهم فى الخطأ.

والانتظام فى الجندية مع ضرورة الالتزام به قانون من قوانين الدولة التى تحتم على الناس أن يلتزموا به يعتبر الرافضون له آثمين شرعا بل إن بعض العلماء اعتبر من يرفض المشاركة فى الجهاد كمن يرفض ركنا من أركان الدين لأن الجهاد هو الركن السادس من أركان الإسلام ـ يقول الإمام ابن تيمية :ـ

(وأرى طائفة انتسبت إلى الإسلام وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله) كما قاتل أبوبكر الصديق (رضى الله عنه) وسائر الصحابة (رضى الله عنهم) مانعى الزكاة وكان قد توقف فى قتالهم بعض الصحابة ثم اتفقوا).

ومادامت غالبية الناس قد رضخوا لحكم الدولة وسلموا بمعظم قوانينها فان على بقية الناس أن يقبلوا الأمر الواقع حتى وإن كان لهم رأى آخر مخالف وليس لهم الا أن ينصحوا ان كانوا يرون أن هناك مخالفة ويدعون باللسان والقلب أيضا بشروط الدعوة المعروفة والتى لا تؤدى إلى منكر بل يلتزمون فى كلامهم ونصحهم بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى أحسن ـ ولم يخل مجتمع من المجتمعات من لدن آدم إلى يومنا هذا من وجود منكرات ظاهرة وباطنة ـ ومن وجود دعاة يتحملون عبء الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حتى فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأثناء وجوده بين الناس ـ والدليل على ذلك اقامة كثير من الحدود فى عهده صلى الله عليه وسلم مع أمره صلى الله عليه وسلم المسلمين أن يدرأوا الحدود بالشبهات ـ ولم نسمع أبدا لا فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى حياة خلفائه أو من جاء بعدهم من حكام المسلمين أنهم سمحوا لعوام الناس ممن لا يملكون سلطة الحسبة أو اقامة الحدود أن يغيروا المنكر بأيديهم ولو قيل بأن المجتمع الآن جاهلى، وأن الحكام قصروا فى اقامة الحدود وأنه لا يصح السكوت على المنكر مع تقصير هؤلاء الحكام لقلنا ان هذا أيضا لا يستند

إلى أي دليل فنحن مطالبون أولا بتغيير الناس لنصل إلى الحكم الذى يطبق شرع الله ونترك بعد ذلك أصحاب الحق فى ازالة المنكر باليد، أن يزيلوه بأيديهم وسلطانهم وقوانين السماء التي يلتزمون بها - والله تبارك وتعالى يقول: -

﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾. وفى الأثر (كما تكونوا يولى عليكم)

واذا قيل إن استعمال العنف والقوة فى ازالة المنكر كحرق أندية الفيديو ومحلات الخمور أو دور السينما أو غيرها انما هو وسيلة فقط لاسقاط نظام الحكم الذى لا يطبق شرع الله - نقول إن هذا أيضا غير جائز فى شريعة الإسلام التى نريد تطبيقها فلم يقل واحد أبدا من العلماء المحققين بجواز استعمال العنف لغير أصحاب السلطة من أجل تغيير المنكر حتى ولو كان هذا من أجل تغيير النظام - فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يتمنى ويتعجل ازاحة السلطة القائمة فى مكة لاقامة دولة الإسلام وتطبيق شريعته ومع ذلك استمر ثلاثة عشر عاما كاملة يتحمل المشاق والصعاب فى سبيل الدعوة للخير مع أنه كان بامكانه أن يكون فرق قتل واحراق وأن يقصد مضاجع الحكام وأصحاب السلطان وهم يتعرضون لدعوته ويحاولون القضاء عليها بشتى الطرق بل إنه صلى الله عليه وسلم قد أمر ألا يكون فظا ولا غليظ القلب حتى لا ينفض الناس من حوله والناس بطبيعتهم ينفرون من مثل هذه الأساليب أساليب العنف ولا يثقون فى اصحابها بل يرون أنها دليل ضعف وليست دليل قوة فهى وسيلة العاجز عن الاقناع باللسان القادر على تغيير الناس واقناعهم بما يرى فيه المصلحة لهم ولدينهم ولم نسمع ونقرأ فى سيرة رسول أو مصلح اجتماعى أنه تولى نشر فكرة أو تغيير ما في المجتمع بمثل هذه الأساليب التى يرفضها الإسلام رفضا كاملا - ويرى معاقبة ومحاسبة من يفعلها باعتباره مغاليا فى الدين، وهؤلاء ممن يدخلون تحت اسم الغش والتدليس فى الديانات، والتى تحدث عنهم ابن تيمية فى مجموع فتاواه فى الجزء الخاص بالجهاد.

ولو بحثنا فى تاريخ الدولة الإسلامية من يوم تأسيسها على يد محمد صلى الله عليه

وسلم إلى نهاية حكم الخلفاء الراشدين وهى الفترة الذهبية فى تاريخ الإسلام والتى يجب على المسلمين ألا يخرجوا على ما وضعته من أصول وقواعد وقررته من مناهج حكم وأسلوب ادارة وسياسة باعتبار هذه الفترة هى فترة التشريع للنظام الإسلامى كله لم نجد عملا أو قولاً يدعو عامة الناس إلى تغيير المنكر بقوة السلاح أو بترويع اصحابه حتى وان كانوا من غير المسلمين بل إن هناك اتفاقاً على أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبطرقه المختلفة يجب أن يكون ظاهراً معلوما للناس يجهر به أصحابه ويقتنع المدعوون وغيرهم من الناس بصواب ما يفعلونه وصحة ما يدعون إليه. ومحاولة التقويم بحيث لا يؤدى إلى فساد أو خلل يؤثر على أمن المجتمع واستقراره - ولهذا تركت عملية التغيير باليد لمن يملكها وهى بالنسبة للامور العامة والظواهر السائدة فى المجتمع من اختصاص السلطات الحكومية كل حسب ما وكل إليه من أعمال ولا يعرف فى الإسلام تشكيل فرق خاصة من عامة الناس تتولى بنفسها بعيدا عن السلطة تغيير المنكر ومحاربة الفساد مهما كان حجم الفساد لأن ذلك سيؤدى ولاشك الى فساد آخر بالاضافة إلى تعرض هؤلاء الناس للمحاسبة ووقوعهم رسميا تحت طائلة القانون الأمر الذى سيؤدى ولا شك الى ضرب أصحاب هذا الفكر ومحاولة القضاء عليهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة وربما تكون هذه الجماعة وهى لاشك كذلك تبغى من وراء ذلك مصلحة الإسلام وتطبيق شريعة الله - لكنها بهذا الأسلوب غير الإسلامى ضيعت على نفسها فرصة مساندة الناس لها واقتناعهم بفكرها كما ضيعت على نفسها أيضا فرصة وصولها إلى ما تبغيه من تغيير المجتمع الإسلامى فيؤدى هذا إلى خوف الناس من هذه الجماعة وهروبهم منها - بل سيؤدى ذلك إلى وقوفهم بجانب السلطة ومساندة هذه السلطة فى محاربة هذا الفكر والقضاء على أصحابه وسيؤدى ذلك أيضا إلى محاولة السلطة ضرب التيار الإسلامى كله ظنا منها أنهم جميعا يؤمنون بهذا الاسلوب كما يخيف الناس كثيرا أن يحملهم أصحاب الفكر المتشدد حتى وان رغبوا فى اقامة شريعة الله لأنهم يرون فى شريعة الله تسامحا ورفقا بالمدعوين على غير مايرونه فيمن يقتلون ويحرقون ويستولون على أموال الناس بالقوة ويستحلونها تحت أى تأويلات - ونحن نقول لهؤلاء أنكم من وجهة نظر غالبية الأمة مجتهدون فيما

تعتقدونه من مبادىء وأفكار ومنها تغيير المنكر باليد والعنف فهل يعطيكم اجتهادكم حق الاعتقاد فى أنكم وحدكم على صواب وما عداكم على خطأ ـ أنتم قلة تؤمنون بهذا الأسلوب وبقية الناس وفيهم علماء الأمة ومفكروهم مع اعتقادهم بوجود فساد وانحراف وتقصير فى حق شرع الله الا أنهم يرون أن هذا لا يخرج الناس عن الملة ماداموا لم يعتقدوه حتى وان قصروا فى تغييره ـ وكما قلنا قبل ذلك لا يمكن أن تجتمع الأمة على ضلالة وهذا أيضا لا يمنع من ضرورة التغيير ومحاولة الوصول إلى المجتمع الإسلامى المثالى ـ وأما فكرة اعتزال المجتمع بجاهليته فكرة تتناقض تماما مع مبادىء الإسلام وتعاليمه ولم يقل بها أحد من العلماء المنصفين ـ وقد كان أولى بهذا الاعتزال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه فى بدء الدعوة الإسلامية بخاصة وأن النبى وأصحابه كانوا فى مجتمع مكة ضعافا قليلى العدد يتعرضون كثيراً للأذى والاضطهاد ولاشك أن اعتزالهم أو اعتزال اى مسلم عن مجتمع يرى فيه الفساد يعد هروبا من المسئولية تتنافى مع أمر الله لهم بضرورة الدعوة للإسلام وتبليغه للناس بما حوى من عقيدة وشريعة وأخلاق ـ كما أن الدعوة للإسلام لا تتوقف على الأمر والنهى باللسان فقط وأن أكثر الوسائل تأثيراً فيها هو العمل المقرون بالقول مع الاعلان عما تنتمي إليه المبادىء التى تدعو بها وهذا هو ما يعنيه قول الله تعالى: **﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال انني من المسلمين﴾**.

كما أن مجتمعنا بصورته الحالية لا يضيق الخناق على من يدعو إلى الله مادام يلتزم الأمر الالهى المتمثل فى قوله سبحانه:

﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن﴾.

اذن فان اعتزال المجتمع بدعوى جاهليته يتنافى مع الفكر الإسلامى الصحيح ويتعارض مع فريضة الدعوة بشروطها المقررة ـ ولا يمكن أبدا أن نعتبر مصر دار كفر لأن بعض أحكام الإسلام لا تطبق فيها ـ وان كنا نؤمن بتقصير الحكام فى عدم استكمال احكام الشريعة ولا نقرهم على ذلك. أما دعوى أنه لا توجد فى المعمورة دار اسلام سوى ايران التى توالى الجماعات الإسلامية فى كل مكان وتؤيد نشاطها فى مصر كما يقولون فهى دعوى غير صحيحة. فالعلماء المنصفون يقررون بأن نظام الحكم فى

ايران والذى ينبغى على اعطاء الحق الإلهى لآيات الله ورجال الدين عندهم لا يقره الإسلام ورفض هذا النظام لخروجه على مبدأ الشورى والذى هو من أهم اركان النظام الإسلامى بالاضافة الى ثبوت خروج حكام ايران على العقيدة الإسلامية الصحيحة فمذهبهم الشيعى يؤمن بتكفير أبى بكر وعمر وعثمان بل أنهم يعتقدون بأن أهل بدر ومشايخ الإسلام وعبادهم من غير الشيعة كفار مرتدون بل هم أكفر من اليهود والنصارى لأنهم مرتدون عندهم والمرتد أشر من الكافر الأصلى بل أنهم يعتقدون أن من حرم زواج المتعة كافر ومن لم يؤمن بالمهدى المنتظر عندهم فهو كافر - الخ . ما ذكره العلماء المنصفون من اعتقاداتهم الشاذة المنكرة - والغريب أننا لو دققنا النظر فيما نقله بعض الشباب عن ابن تيمية وكفروا به حكام المسلمين الآن هى بذاتها نفس النصوص التى ذكرها ابن تيمية وقصد بها هؤلاء الغلاة اسلاف السحيلى وطائفته وهم الذين اتفقوا مع التتار ضد المسلمين فى بلاد الشام وحاربوا فى صفوفهم بل ان ما حصلوا عليه من عز وسلطان انما كان سبب وقوف التتار بجانبهم وهم لا يتورعون عن معاونة اليهود والنصارى على قتال المسلمين لأنهم يرون ضرورة القضاء على أهل السنة لنشر مذهبهم الشيعى - ويقول عنهم ابن تيمية انهم كانوا من أعظم الأسباب فى دخول التتار قبل اسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكانوا من اعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسب نسائهم .

ولعل حروبهم الشرسة مع العراق ورفضهم التوقف عنها والتصالح مع جارتهم المسلمة بالاضافة إلى استعانتهم باسرائيل وأمريكا وتحالفهم مع كل القوى التى تكيد للإسلام دليل صدق على ما نقوله - ولو كان الإمام ابن تيمية يقصد بحكام المسلمين الذين تحدث عنهم فى فتواه وخطرها دون فهم أو تمحيص بعض شبابنا المتحمس للإسلام والحكام الذين لا يطبقون شريعة الإسلام كاملة أو تظهر فى بلادهم مفاسد وانحرافات ما كان قد قال بعد ذلك مباشرة :

(أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فى هذا الوقت المقاتلون على دين الإسلام وهم من أحق الناس دخولاً فى الطائفة المنصورة التى ذكرها النبى صلى الله عليه وسلم

بقوله فى الأحاديث الصحيحة المستفيضة عنه (لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة) وفى رواية لمسلم (لايزال أهل الغرب) ـ وبعض العلماء يرى أن أهل الغرب يقصد بهم أهل الشام ومصر.

واذا استمر هؤلاء الشباب على هذه الصورة من العنف والتشدد فلا شك أن هذا سيضر بالإسلام كثيراً وسيعطى فرصة لأعداء الإسلام أن يشوهوا صورته وأن ينسبوا اليه التطرف والارهاب.

أما الذين يرفضون فتاوى العلماء ويعلنون عدم شرعية الأزهر ويرون أنهم وحدهم أهل الحق وهم (جماعة المسلمين). ويقارنون بين هذا المجتمع. والمجتمع الجاهلي قبل الإسلام. انما يخطئون كثيراً ولابد لهم من محاورات ومناظرات مع العلماء لمناقشتهم فى هذا الفكر وتوضيح الإسلام الصحيح لهم ـ وأنا أعتقد أنهم مضللون خاصة الأتباع منهم ـ وعلى زعماء الجماعات أن تتحمل وزر مسئولية ما ارتكبوه من أخطاء فى حق الدين والمجتمع.

وقد كان هذا التشدد فى الدين وسيظل سببا من أسباب خوف الحكام من تطبيق الشريعة الإسلامية. ظنا منهم أن مايدعو إليه هذه الجماعات هو المقصود بالشريعة الإسلامية.

(٤) من المشكلات: قصور المناهج الدراسية بالمدارس والجامعات:

من العوائق والمشكلات التى تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية فى الداخل والخارج نظام التعليم فى كثير من البلاد الإسلامية وعدم توفر الوسائل والمناهج التى تخرج لنا الداعية الكفء مما تسبب عنه توقف عملية البناء والتكوين فى داخل المجتمع الإسلامى ولم يعد هناك كما كان فى الماضى ـ تخرج لأجيال وأفواج مؤمنة بصنعها القرآن الكريم ومدرسة النبوة حتى جمد المسلمون على حال مريع من الجهل والضياع.

وإذا كنا لا نستطيع أن ننكر أن مدارسنا وجامعاتنا قد خرجت عددا من العلماء

وأعوان الدعوة الإسلامية فإن أثرهم قد انحصر، كذلك انحصر نشاطهم بالاضافة إلى قلة عددهم بالنسبة إلى صحافة المؤامرات واتساعها إضافة إلى ضيق فى الأفق فى عالم ممتد واسع تشمله المؤامرات ـ وليت هذا القصور فى التعليم كان خاصا بما يسمى بالتعليم العام (أى غير المتخصص فى الدراسات الإسلامية) وإنما نستطيع أن نقول إن هذا القصور والتقصير العام ـ فى المنهج التعليمي والديني معا ـ قد أدى إلى تشويه صورة الإسلام عقيدة وتشريعاً ولغة فليس القصور العلمي مقصورا على عدم الاهتمام بتدريس الدين ومناهج الثقافة الإسلامية. وانما خطط لتدريس أفكار وآراء ومذاهب ونظريات علمية أقل ما يقال عنها إنها نظريات هدامة روج لها أعداء الإسلام وخاصة اليهود وفرضت على مناهج التعليم فى بلادنا حتى أتت أكلها وأينعت ثمارها وقطفنا بالفعل الثمار وقد نفذ هذا المخطط بأساليب شتى واستخدمت فى ذلك أبواب العلم الحديث كعلم النفس والاجتماع والتربية وغير ذلك من علوم ثبت أنها أسلحة فتاكة وجهت إلى قلوب وعقول المسلمين فى كل رقعة من رقاع العالم الإسلامي ـ وقد سهل هذا اعتناق كثير من المسلمين للفكر الغربي المادى ورفض كثير من فكرنا الإسلامى وتراثنا الأصيل والمعروف أن الغرض الحقيقى من تأسيس المدارس والمعاهد العلمية ليس مجرد التعليم فقط وإنما هو مع العناية بشأن التعليم تربية العقول والنفوس وإيصالها إلى حد يمكن من نيل كمال السعادة أو معظمها كما أن تربية العقول تقصد بها إخراجها من حيز البساطة الصرفة والخلو من المعلومات إلى تصورات ومعلومات صحيحة تحدث لها ملكة التمييز بين الخير والشر والضار والنافع ـ وبذلك يكون النظر الصحيح هو سجيتها وتصبح عقله بعد ذلك قادراً على الفصل بين الطيب والخبيث ـ وأما تربية النفس فمقصود منها إيجاد الملكات والصفات الفاضلة فى النفس وترويضها عليها وإبعادها عن الصفات الرذيلة حتى يكون المتحلى بها ناشئا على ما يوافق قواعد الاجتماع البشرى[1].

وقد لوحظ اشتمال الكتب التعليمية فى معظم البلاد الإسلامية حتى الآن على نظريات علمية ثبت بالدليل القاطع أنه يتسبب عنها الشدة فى الدين لأن نتائجها تتناقض مع معتقدات الناس ـ ووجدنا نظريات (دوركايم) اليهودى الذى أسموه

أستاذ علم الاجتماع والذى حاول أن يبطل آثار الأسرة فى تطور الآداب والفضائل وأن يلحق نظام الأسرة بالأوضاع المصطنعة التى لا تقرها الأديان ووجدنا أيضا اشتهار وانتشار اسم من أطلقوا عليه العالم النفسانى (فرويد) الذى ارجع كل الميول والآداب الدينية والخلقية والأسرية الى الغريزة الجنسية حتى يبطل قداستها ويخجل الانسان منها فيزهد فيها - وقد درس الشباب الوجودية ولا زالوا وللأسف يدرسونها فى كثير من الجامعات الإسلامية واعتنق الكثير من هذا الشباب آراء سارتر الذى يقول أنا موجود - معناه أنا حر - ومجرد قولى أنا حر معناه ان الله لم يعد موجوداً . .

أما (نيتشـــه) الذى يدرس الشباب افكاره وآراءه فيكفى أن نعرف رأيه فى الأله يقول نيتشه (اننا اخترعنا الله لكى نغطى مالدينا من ضعف ونفسر كل ما فى تجربتنا من ثغرات) وراح نيتشه يمد النظريات الالحادية بوقود جديد. فيقول :

ان فكرة الله تسقط ظلال الخطيئة على براءة الأرض وانه لابد للمؤمنين بالحس الأرضى من أن يهبوا بمعاولهم على تلك الفكرة) .

أمثال هذه الأفكار وهذه المبادىء وهذا الإلحاد يدرسه أبناء المسلمين فى دور العلم فى بلادهم وهو من المواد الأساسية بالنـــبة لطلاب القسم الأدبى فى المدارس الثانوية فى غالبية الدول العربية - أما الدين الصحيح والتعاليم الإسلامية الصحيحة والإلاه فى نظر الإسلام فلا يعرفون عنه الا القليل المشوه والمشوش وذلك لأن هذه الأفكار ليست وللأسف من مواد أو مناهج دراستهم . ولقد تنبهت لذلك أخيراً بعض الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية صدرت أوامر ومراسيم ملكية بضرورة تدريس مادة الثقافة الإسلامية فى الجامعات للتعريف بالإسلام وشرح أسسه وأهدافه والمقارنه بينه وبين المذاهب الوضعية المعاصرة لإثبات حيفها وزيفها لكن الذي يجب ان يعرف أن اليهود بالذات، هم الذين خططوا لنشر هذا الفكر والترويج له فى كل بلاد الدنيا وأرادوا به محاربة الأديان خاصة الدين الإسلامى وتوهينه فى قلوب وعقول الشباب بالذات .

ولعل هذه النصوص التى انقلها من بروتوكلات حكماء صهيون تثبت ما أقوله .

وتوضح الى أى مدى خطط اليهود للقضاء على الدين والسيطرة على عقول الشباب عن طريق اشاعة هذه الأفكار - واذا كانوا قد روجوا لنظريات علمية تؤدى إلى انهيار الأخلاق فى العالم والتى ذكرنا بعضا منها فان الغرض من ذلك واضح وهو محاولة السيطرة على هذا العالم من خلال هذا الانهيار الأخلاقى - وفى ذلك يقولون فى البروتوكولات (يجب ان نعمل لتنهار الأخلاق فى كل مكان. وعندئذ تسهل سيطرتنا. ان فرويد منا وسيظل يعرض العلاقات الجنسية فى ضوء الشمس لكى لا يبقى فى نظر الشباب شىء مقدس ويصبح همه الأكبر ارواء غرائزه الجنسية وعندئذ تنهار الأخلاق).

كما انهم يقولون فى هذه البروتوكولات التى هى عبارة عن ميثاق التزموا به وبتنفيذه.

(لا تتصوروا ان تصريحاتنا كلمات جوفاء. ولاحظوا هنا ان نجاح دارون وماركس ونيتشر قد رتبناه من قبل. والأثر غير الأخلاقى الذى تشنه علومهم فى الفكر الأممى (غير اليهودى) سيكون واضحا لنا بالتأكيد) ويقولون ايضا: (ان دارون ليس يهوديا ولكنا عرفنا كيف نروج آراءه على نطاق واسع ونستغلها فى تحطيم الدين).

ولاشك أنه اذا كانت مناهج التعليم بهذا الشكل فاننا لا ننتظر من وراء هذا التعليم سوى فساد العقول والنفوس. وبالتالى فساد وانحراف المجتمع. وعليه فانه يتحتم تغيير مناهج التعليم فى كل مراحله على أن يراعى وضع المناهج التربويه المعتمدة على الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامى الصحيح - كذلك فان التعليم فى حاجة إلى معلمين جدد مدربين خاصة وان مهمة المدرسة هى مجرد ايصال أنواع المعرفة وأنواع المهارة الى أذهان التلاميذ وهذه المعلومات وتلك المهارات هى من صنع عقول الكبار الراشدين - وقد وضعت هذه المعلومات وفرضت على الطلاب فرضا فيما يسمى بالمناهج والمدرسة مضطرة لبذل كل جهد ممكن حتى تصل بهذه المهارات إلى الأذهان ولأن للمدرس أن يشرح ويبسط ويستعين بأساليب التشويق لتسـاغ المادة مع اللجوء إلى وسائل الإيضاح لاظهار ما غمض منها - وقد تخرج المعلم سواء كان

معلما للمرحلة الأولى أو للمراحل التالية على مثل هذا النظام الموجود الآن أو شبيه به - وهو الذي لا يستطيع ان يعطى اكثر مما عرف ووجد عنده ولقد كان الإمام محمد عبده يدعو إلى اصلاح حال التعليم ويحاول ان يفتش عن العلاج الحاسم لتحقيق هذا الاصلاح وحدد الاصلاح بانه (استعادة الروح الجماعية والروح القومية والروح الإسلامية والانسانية العامة وحدد العلاج تبعا لذلك بالتنشئة الدينية وقيام المرحلة الأولى من مراحل التعليم على التعاليم الإسلامية)[2].

ويقول الدكتور/ محمد البهى (ولكنه مع ذلك لم يرد أن يقصر هذه المدرسة على هذه التعاليم. بل جعل هذه التعاليم أساسا رئيسيا فى منهج المدرسة على ان تضاف إليه بقية العلوم والصنائع التى تنفع الناشىء فى حياته وتجعله لا يقل عن الغربى فى سيطرته على الحياة)[3].

ومن عيوب التعليم عندنا عدم اهتمام المسئولين عن التعليم بعلوم المقاصد واهتمامهم بعلوم الوسائل اهتماما كبيرا بل ان بعض البلاد الإسلامية لا تهتم بعلوم المقاصد على الاطلاق مما ادى إلى إبتعاد معظم هذه المجتمعات عن شريعة الإسلام وقد رأينا كيف ان فى بعض هذه العلوم ما يشكك فى مبادىء الإسلام ويثير الشبهات حول كثير من احكامه وهى أسلحة فتاكة تفتك بكيان الأمة لأنها تركت وحدها فى الميدان - وبعدم اهتمامنا بعلوم المقاصد أى (العلوم الدينية) سلبنا بذلك من المتعلمين المسلمين السلاح القوى الذي كان يجب أن يتسلحوا به ضد الشرك والإلحاد - بل أصبح بعض هؤلاء رغم اسمائهم الإسلامية حربا على الإسلام ومبادئه وشيروا بأنفسهم السلوك حول الإسلام وأحكامه. ولهذا فانه قد أصبح من المحتم اصلاح هذا الخلل الكبير الذى قد يؤدى لو ترك فترة أخرى إلى خلخلة العقيدة فى نفوس الجميع وذلك بتغيير مناهج التعليم فى كثير من بلاد المسلمين بما يتناسب مع روح الإسلام وروح العصر معا - والغريب أننا رغم اهتمامنا بعلوم الوسائل أكثر من اهتمامنا بعلوم المقاصد الا أننا لازلنا متخلفين فيه عن الغرب ولازلنا نحبو حتى الآن - فضاعت منا وللأسف الدنيا والآخرة - وضاعت شخصيتنا الإسلامية وسخنا رغبة التقليد الغبية التى حولت الطاووس إلى غراب.

(ضعف مستوى التعليم الديني) :

واذا جاز ان نتحمل بعض القصور فى التعليم العام فليس من المقبول ابدا أن يكون هناك أى قصور أو تقصير فى التعليم الديني . هذا التعليم الذى يخرج لنا الدعاة المدربين المجيدين لأسلوب نشر دعوة الله للعالمين . والذين بدونهم ينتهى الإسلام ويضيع ويؤدى عدم دخول الدعاة الاكفاء إلى وجود كثير من الانحرافات والفوضى فى المجتمع واذا كنا قد قلنا فى بداية هذا البحث ان مجتمعنا يتعرض اليوم لتيارات وافكار تتعارض فى كثير مما تحمله مع قيمنا الدينية الأصيلة . وان بعض السلبيات قد انتشرت فى سلوكيات بعض فئات المجتمع التى تتعامل مع جماهير الشعب فى العمل والتجارة والأسواق .

وظهر تطرف من بعض فئات من الشباب فهموا دينهم فهما خاطئا وتعصب بعضهم لبعض القضايا التى لم تستوعبها عقولهم بسبب عدم وجود الدعاة الاكفاء الذين يمكنهم توضيح احكام الدين والشريعة السمحة وكان هذا الضعف فى التعليم الدينى سببا فى سيطرة بعض الأفكار المناوئة للإسلام فانه لابد لنا أن نقدم العلاج لهذه المشكلة وقبل ذلك سنتعرض لبعض أوجه القصور فى هذا التعليم الذى يجب أن يكون مستوعبا لكل ما يؤدى إلى اسلوب التغيير الاجتماعى السليم ويعالج قضايا المجتمع ككل وتوصل مناهجه الى تخريج الدعاة الاكفاء الذين يتعاملون مع كل الناس فى مجالات الحياة المختلفة . ويقدمون الحلول لكل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . نعم اننا فى حاجة إلى دعاة يعالجون قضايا الاقتصاد لتوعية الجماهير على تحويل الأرض الموات إلى أرض حافلة بالخضرة وبإثارة الحماس فى نفوس الشباب إلى العمل - واقناعهم بان طلب الرزق باب أساسي من أبواب التقوى والقربى من الله - دعاة يمكنهم أن يشرحوا للناس - كيف يعالجون مشكلة التضخم الاقتصادى من خلال اغلاق أبواب الرشوة والاسراف والتبذير وكنز المال دون تنمية ووضع حد متزن للانفاق فى العسر واليسر واحترام حرمة الحيازة الشخصية . وتأكيد صيانة المال العام - لسنا فى حاجة إلى دعاة يكتفون بمجرد تخويف الناس من النار والتركيز على قضايا العبادات فقط وانما نريدهم ان يعرفوا كيف تعالج

قضايا الأسرة التى يجب ان تقوم على أساس من الايمان بالله وحل مشكلات الاسرة اسريا لا يتدخل فى ذلك أحد الا فى نهاية المطاف ـ كما نريد دعاة يندمجون مع مجتمعهم ويعرفون ما يدور فى العالم وفى بلادهم. عندهم دراية كاملة بالمجال السياسى ويمكنهم ان ينصحوا لقيادات الدولة بما يرضى الله ويضمن صلاح المسلمين. هذا بالاضافة إلى معرفتهم المعرفة الكاملة بما يدور فى المجال الاجتماعى فينبهون الناس والمسئولين إلى رعاية اليتامى والأرامل وأصحاب الحاجة وتعبئة الجهود ضد المستغلين ومحاربة الخارجين على القيم والأخلاق ـ ولا شك أن هذا كله يحتاج إلى نظام تعليمى خاص يخرج لنا هؤلاء الدعاة الاكفاء الذين يجب ان يتصفوا بصفات خاصة وان يُعدوا اعدادا خاصا وان يراعى فيما يدرسونه ويحصلونه أن يكون موصولا الى الاعداد الجيد محققا لما يرجى من خير وفلاح.

وحتى نضع ايدينا على المشكلة لابد لنا أن ننظر إلى الواقع الذى يعيشه أبناؤنا الذين نعدهم لهذا العمل الخطير.

(٥) التعليم فى الأزهر :

يعتبر الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره. وهو يحمل امانة الرسالة الإسلامية إلى كل شعوب الأرض وقد انشئت الكليات الأزهرية عام ١٩٣٠م (كلية اصول الدين وكلية الشريعة وكلية اللغة العربية) وذلك للعمل على تزويد العالم الإسلامى والوطن العربى بالمختصين واصحاب الرأى فيما يتصل بالشريعة الإسلامية والثقافية الدينية والعربية لغة القرآن، كذلك لتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين يجمعون إلى الايمان بالله والثقة بالنفس كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة. والربط بين العقيدة والسلوك.

ولم يكن هناك فرق بين تخريجى هذه الكليات الثلاث وبخاصة فيما يتعلق بقيامهم جميعا بواجب الدعوة إلى الله، حيث كانت مناهج الدراسة فى الكليات الثلاث وان اختلفت فى بعض تفصيلاتها الا أنها جميعها تعطى للدارس لها قدرا كبيرا من

المعلومات الدينية فى الفقه والتفسير والحديث. وهى من موضوعات اصول الدعوة التى نبغ الأزهريون فيها وملكوا زمام الريادة والتأثير فى الناس بها، ولهذا فقد وجدنا كثيرين من خريجى كلية اللغة العربية يعملون فى حقل الوعظ والارشاد اما وعاظا فى الأزهر أو ائمة بوزارة الأوقاف.

ولا يزال الكثيرون منهم يعملون فى هذا الحقل حتى الان، وبعض هؤلاء الوعاظ السابقين يتولون مناصب علمية وادارية بكليات اللغة العربية بالجامعة ـ وقد عملت انا والدكتور احمد قاسم (عميد كلية اللغة العربية السابق بالزقازيق) فى حقل الوعظ والإرشاد لفترة طويلة بمصر والخارج مع انه خريج كلية اللغة العربية وانا خريج تخصص الوعظ والإرشاد.

وهكذا لم تكن هناك فروق كبيرة بين خريجى الكليات الثلاث، وكان الخريجون من الكليات الثلاث ممن يعملون فى حقل التدريس بالأزهر يقومون بتدريس أى مادة من مواد الدراسة بصرف النظر عن تخصصاتهم حيث كان خريج اللغة العربية يقوم بتدريس الفقه وخريج اصول الدين يقوم بتدريس البلاغة والأدب، كما يكلف خريج الشريعة احيانا بتدريس الفقه والحديث ـ ولا شك ان الظروف الاجتماعية فى هذا الوقت كانت سببا من أسباب قوة مستوى التعليم بالاضافة إلى وجود علماء عاملين تفرغوا تماما للعلم ولم تشغلهم ماديات الحياة عن اداء واجبهم التعليمي لطلاب الأزهر وللناس جميعا ـ هذا بالاضافة إلى أن ـ معظم الذين كانوا يدخلون الأزهر فى ذلك الوقت قد وهبوا انفسهم أووهبهم اهلوهم للعلم ودراسة الدين. وقد استمر هذا الوضع حتى صدر قانون تطوير الأزهر الذى قلب التعليم فى الأزهر رأساً على عقب، حيث صدر فى وقت كانت قد تغيرت فيه نظرة الناس للحياة عموما والى التعليم الدينى على وجه الخصوص ـ فقد تطورت الحياة الاجتماعية واصبح التعليم مجرد شهادة يبحث عنها الناس ليتمكنوا عن طريقها من الحصول على وظيفة تمكنهم من الحصول على مصدر رزق لا غير.

وان كان قانون تطوير الأزهر قد أريد به كما قيل (اخراج خريجى الأزهر من عزلتهم

عن المجتمع الذى يعيشون فيه وتصفية رواسب الاستعمار التى تشكل خطرا على القيم الإسلامية نفسها وعلى تعاليم الإسلام - وهدم الحائط الذى يحول بين تفاعل الأزهر مع الحياة الإنسانية والمجتمع الذى يعيشون فيه) - فان الظروف الاجتماعية والسياسية معا كانت سببا من أسباب ضعف المستوى العلمى لطلاب الأزهر ومعهم ايضا طلاب المدارس والجامعات الأخرى بعد أن فتح الباب على مصراعيه واصبح التعليم مشاعا لكل الناس كذلك بسبب توسع الدولة فى إنشاء الجامعات وفتح الباب ايضا أمام انشاء الكليات الأزهرية - الدينية والعملية .

ولابد أن نعترف بان محاولة التنافس غير المتكافىء بين جامعة الأزهر والجامعات الأخرى كانت سببا أيضا من أسباب هذا الضعف الموجود على المستوى الجامعى فى كل مصر .

ولا عيبا فى قانون التطوير ذاته وانما العيب فى أسلوب التنفيذ وطريقته فقط تطلب التوسع المفاجىء فى افتتاح الكليات الأزهرية فتح الباب على مصراعيه أمام الطلاب الراسبين فى مدارس التعليم العام، أو الحاصلين على مجاميع ضعيفة لا تؤهلهم للدخول فى مدارس وزارة التربية للقبول بمعاهد الأزهر الكثيرة التى انتشرت فى معظم القرى والنجوع - هذا مع عدم توفر المدرسين الاكفاء للتدريس بهذه المعاهد بالاضافة إلى رغبة المعاهد فى الاستمرار حتى لا تغلق أبوابها - وقد زاد ضعف الطلاب مع ضعفهم من الأساس . كثرة المواد التى تدرس لهم والتى فرضها قانون التطوير الجديد .

وقد تسبب عن هذا كله، وصول أعداد هائلة من الطلاب إلى كليات جامعة الأزهر القديمة والجديدة - كما تخرج منهم آلاف مؤلفة عملوا مرغمين فى حقل الدعوة أو التدريس فى الأزهر أو فى وزارة التربية والتعليم - وصاروا للأسف وصمة عار فى جبين الأزهر .

ومعنى هذا أن معظم مدرسى المعاهد الدينية وائمة الأوقاف والوعاظ وهم من

الشباب المتخرج فى عهد التطوير ليسوا على المستوى المطلوب وبالتالى فأبناؤهم الطلاب ليسوا على المستوى المطلوب أيضا.

وأنا اعرف كثيراً من هؤلاء الخريجين لا يستطيع بعضهم كتابة خطاب كما لا يستطيع كثير منهم ان يفرق بين بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

ولقد عجز أحد طلاب السنة الرابعة بقسم الدعوة بكلية اصول الدين فى امتحان نهاية العام عن قراءة آية الكرسي كما عجز عن تسميع سورة البينة وقرأ الكلام هكذا: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكهين﴾. بدلا من منفكين..

والغريب أن هذا الطالب ذكر انه يعمل مقيم شعائر بوزارة الأوقاف، وقد اطلق لحيته واطالها - والمفروض أنه بعد نجاحه فى هذا الامتحان سيكلف بالعمل فى الوعظ أو يعمل اماما بوزارة الأوقاف.

وليس من العيب أن نعترف بان كثيرين ممن يعملون فى هيئات التدريس بالأزهر وممن يحملون درجة الدكتوراه ويعملون فى الجامعة يقل مستواهم العلمي كثيراً عن ذى قبل ويفشل بعضهم فى تكملة محاضرة وتوصيل معلوماتها للطلاب. وكم شكى الطلاب من ضعف مستوى بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. كما اضطرت جامعات عربية كثيرة إلى الغاء عقود عدد كبير من هؤلاء المدرسين الشبان لضعف مستواهم العلمى.

والحقيقة ان مستوى التعليم فى الأزهر والتعليم فى جامعة الأزهر على وجه الخصوص يحتاج إلى اعادة نظر وإلى ضرورة الاسراع فى تدارك الأمر قبل فوات الأوان.

ولعل من أسباب ضعف المستوى العلمى لجامعة الأزهر بالاضافة إلى ما قلناه نظام الاعارات فى الجامعة والذى يسمح باعارة ٤٠٪ من أعضاء هيئة التدريس بصرف النظر عن عدد الأساتذة بالكلية - وقد يصل عدد المعارين استثناء إلى ٥٠٪ بحجة جبر الكسر لصالح عضو هيئة التدريس.

هل استفاد الأزهر من قانون التطوير الذى صدر عام ١٩٦١م:

أنا شخصيا أرى اننا قد فشلنا فى تطبيق قانون التطوير وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ بعض الأساتذة القدامى وهم قلة لم يعجبهم هذا التطوير وتصوروا ان ذلك هدم للأزهر وقضاء عليه وبالتالى قضاء على الدين فحاربوا التطوير ورفضوا تنفيذ ما وضع من مناهج دراسية كان من المفروض الالتزام بها وتنفيذ ما فيها ولعل بعضهم اقتنع داخليا بهذا التطوير الا أنه كان قد تعود على طريقة يصعب عليه ان يغيرها خاصة وانه قد استمر على هذا الأسلوب فترة طويلة والتزم بها تعلما وتعليما ـ فيصعب عليه تغيير هذا الأسلوب وظل على ما هو عليه لم يغير فى الطريقة ولا فى التأليف اللهم الا تغيير اسم الكتاب وطبعه على ورق أبيض جديد والاكتفاء بمجرد التهميش عليه أو التعليق على بعض ما فيه من ألفاظ غامضة ولقد ساعد على ذلك عدم وجود هيئة علمية لكل كلية لفحص انتاج الأساتذة والزامهم بما قررته المناهج الدراسية.

٢ ـ كان بعض الأساتذة على نقيض ذلك تماما فتصوروا ان التطوير معناه الغاء القديم نهائياً والاتيان بأى جديد بصرف النظر عن مطابقته للمنهج أو حتى حاجة الدراسة الجامعية إليه فالغوا فى أى موضوعات والزموا بها الطلاب بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى وكاد الأزهر (المتطور) يضيع بين هؤلاء وهؤلاء وهووان ظل الأمر على ذلك سينتهى حتما إلى الضياع.

٣ ـ بالنسبة للمعاهد الدينية اضيفت المواد الحديثة إلى مواد الدراسة بمعاهد الأزهر (الابتدائية والاعدادية والثانوية) وهى تقريبا كل المواد التى يدرسها طلاب مدارس التعليم العام ـ فتضاعفت المواد وكثرت إلى حد جعل الطالب يعجز عن تحصيلها بالقدر الكافى الأمر الذى جعل المسئولين عن التعليم فى المراحل (الابتدائية والاعدادية والثانوية) يتساهلون مع الطلاب فادى ذلك إلى تخرجهم دون المستوى التعليمي المطلوب.

والحقيقة ان الطلاب معذورون إلى حد كبير فهم مطالبون بدراسة جميع مواد الدراسة المقررة على طلاب مدارس وزارة التربية والتعليم بكل المراحل بالاضافة إلى

دراسة المواد الشرعية الأصلية وقد اضطر الأزهر إلى اختصار المواد الشرعية وتبسيطها حتى يتمكن الطلاب من استيعاب كل المواد المقررة ـ لكن أنى لهم ذلك والمواد لا تزال مضاعفه ـ فالطلاب لا يتمكنون من الاستيعاب بسبب صغر سنهم أو عدم قدرتهم على ذلك لأنه اكبر من قدراتهم . وقد اضطر الأساتذة إلى التساهل مع الطلاب حين وجدوا ان التشدد معهم معناه عجز الطلاب الكامل عن التحصيل وبالتالى عدم النجاح.

٤ ـ تسببت صعوبة المواد وكثرتها فى هروب الطلاب من التعليم الديني وعدم اقبال الناس على ادخال ابنائهم الأزهر ـ فاضطر المسئولون بالأزهر إلى تخفيض من القبول بالمرحلة الإبتدائية إلى خمس سنوات بدلاً من ست فى مدارس التعليم العام واضطر الأزهر لقبول أعداد أخرى أقل من هذا السن حتى وصل الاستثناء فى السن إلى أربع سنوات ونصف. كذلك سمح بقبول طلاب بالتعليم الاعدادى الأزهرى من المنقولين بمدارس التعليم العام إلى السنة السادسة الابتدائية أو الراسبين فى الشهادة الابتدائية . وقبّل ذلك قَبِل الأزهر أيضا أعدادا كبيرة من الراسبين فى الشهادة الاعدادية بمدارس التعليم العام والحقوا بالمعاهد الأزهرية الثانوية . وكذا من حالت مجاميعهم الضعيفة من القبول بالثانوى العام ـ ولا شك أن هؤلاء التلاميذ من صغار السن أو الراسبين فى التعليم العام أو اصحاب المجاميع الضعيفة يمكنهم تحصيل نفس علوم التعليم العام بالاضافة إلى تحصيلهم لعلوم الأزهر ايضا . وقد ادى ذلك على عمل امتحانات صورية للطلاب لقبول اعداد كبيرة منهم والحاقهم بالمعاهد الدينية لسد النقص الكبير فى أعداد الطلاب واضطر الأساتذة إلى التساهل مع طلابهم حيث ان مستوياتهم العلمية أصلاً أقل من المستوى المطلوب، كذلك فان كثرة المواد الدراسية وتنوعها تزيد فى ضعف هذا المستوى.

وقد أدى كل ذلك إلى تخريج طلاب فى مستوى علمى متدنى ـ ورغم ذلك كله يكون نصيب الكليات النظرية فى جامعة الأزهر اقل هؤلاء الضعاف مجموعا. واكثرهم ضعفا حتى أصبح معظم الخريجين فى مستوى علمى يقل عن مستوى طلاب الابتدائى والثانوى القديم.

وقد نتج عن ذلك هروب الكثيرين من الخريجين من أعمال الأمانة والوعظ لأنهم لا يجدون فى انفسهم الكفاية العلمية التى تؤهلهم لذلك.

لقد كان المطلوب من التطوير ان يخرج الأزهر من عزلته عن العالم وان ينفتح به على آفاق متنوعة جديدة تتناسب مع ما يحتاج اليه العالم الإسلامى بالفعل بعد ان وضعته الظروف السياسية التى يمر بها فى هذا العصر فى موضع الاختيار حتى يستكمل بالإسلام وفكر الإسلام أسباب تحرره ونهضته والارتفاع بمستوى معيشته ليستطيع بالفكر الإسلامى أن يقضى على الثقافة الاستعمارية التى استطاع الاستعمار فى فترة استعماره للعالم الإسلامى أن يلون بها افكار أهله وعقائدهم ووضع بها فى نفوسهم موازين جديدة وقيما جديدة حاول بها ان يباعد بينهم وبين الإسلام.

لم يكن القصد من التطوير ابدا مجرد تطوير الكتب أو تغيير طريقة التدريس فى تدريس أى كتب أو تدريسها بأى طريقة ولكن كان المطلوب من التطوير دراسة الإسلام وفلسفته واخلاقياته ونظرياته العلمية بطريقة جديدة تتناسب مع العصر وتطوره حتى تستطيع ان تقف فلسفة الإسلام واخلاقياته فى وجه الفلسفات المادية المعاصرة وان تثبت بالأدلة العلمية والعملية حضارة الإسلام وتطوره وتميزه وضرورته واثبات انه دين الفطرة والسلام والأمان. وانه ملائم لكل زمان ومكان.

المفروض فى التطوير ان ينقى العقيدة مما شابها من خرافات واضاليل وان يبعد المسلمين عن الاسرائيليات وان يعد العالم الدينى الفاهم المثقف الواعى الخبير فى الدعوة أو التجارة أو الصناعة أو التعليم أو الصحة المتخصص فى عمل من أعمال الخبرة أو الانتاج التى تحتاج اليها نهضة المسلمين فى كل البلاد.

لكن ما هو العلاج :

حتى لايضيع الأزهر بين الذين انكروا التطوير أساساً ورفضوه وبين الذين فهموه فهما خاطئا فإنحرفوا به عن مساره وطريقه الصحيح أقدم بعض الإقتراحات لإمكان

النهوض بالأزهر وتطويره تطويراً صحيحاً والإفادة من هذا التطوير الذى قصد به الإصلاح ولم يصل به بعد إلى هذا الإصلاح وكان العكس :

أولا - بالنسبة لتعليم الإعدادى والثانوى يجب أن يتم تعديل مناهج الدارسة وإختصار المواد إلى الحد الذى لايرهق الطالب وأن توضع حوافز تشجيعية للطلاب للإقبال على هذا النوع من التعليم وأن يعاد إفتتاح مكاتب تحفيظ القرآن الكريم والإهتمام بها وإمتحان الطلاب فى القرآن الكريم كله إمتحاناً حقيقياً .

ويمكن تقسيم حفظ القرآن على سنوات الدارسة الابتدائية وإمتحان الطلاب فى أجزاء منه كل عام فى الإعدادى والثانوى - وكما قلت : مع ضرورة وضع حوافز تشجيعية مالية وأدبية والتوسع فى إنشاء المعاهد الدينية الاعدادية والثانوية فى كل المحافظات .

ثانيا : بالنسبة للكليات يجب الإلتزام بالمناهج الموضوعية بكل فرقة دراسية وتكليف الأستاذة بتأليف الكتب طبقا لهذه المناهج - على ألا يبدأ تدريسها إلا بعد عرضها على مجلس القسم ليقرر مدى مطابقتها للمنهج من عدمه - ويضع تقريراً بذلك يرفع إلى مجلس الكلية ليقر تدريس الكتاب أو عدم تدريسه .

- ولا يلزم من تدريس كتاب لاحد الأستاذة بفرقة من الفرق ضرورة أن يكون هو القائم بتدريسه - وتكون الأسئلة التى يمتحن فيها طلاب الفرقة مرتبطة بالمنهج إرتباطاً وثقياً .

ويمكن إختيار الكتاب المطلوب تدريسه ، بالمفاضلة بين كل ما ألف فى المادة لتقرير افضلها كل عام - ولا مانع من منح صاحب المؤلف المختار مكافأة حافزة - ويتم طبع وتوزيع هذا الكتاب عن طريق الجامعة منعاً للإستغلال .

ويجب ربط الطالب بالإستاذ طوال العام الدراسى - وذلك عن طريق تكليفه

بأبحاث شهرية يمنح عنها درجات أعمال السنة التي ينبغي أن تعود لتعود للكلية مكانتها بين طلابها .

كما يجب العناية بالتدريب في كل قسم من أقسام الكلية ويوزع هذا التدريب على مدار العام الدراسي ليكون رابطاً يربط الطلاب بالدراسة لتكون مادة التدريب إجبارية يتقرر على أساسها إنتقال الطالب أو رسوبه .

ويكون نوع التدريب في كل قسم حسب طبيعة الدراسة فيه فالتدريب بقسم الدعوة كما هو مقرر بمنهج التدريس، يكون بالمساجد وفي المنشآت الصحية ذات الحاجة إلى الدعوة الإسلامية .

ويمكن أن يتم تدريب طلاب الشعب الأخرى بالمساجد أيضا أو بالتدريس في المعاهد الدينية أو المدارس الإعدادية والثانوية .

هذا بخصوص المناهج والتدريس بالنسبة لكليات أصول الدين خاصة والكليات النظرية عموما . وإن كنت أرى وضع حوافز مالية لطلاب كلية الدعوة لحفزهم على مواصلة الدارسة بها وعدم الهروب خوفا من أن يتم تعيينهم أئمة بالمساجد .

لذلك ولما كان الأزهر قد أنشيء لتكون وظيفته الأساسية الدعوة إلى الله ونشر الثقافة الإسلامية في الداخل والخارج . كان لابد من تشجيع الإقبال على الكليات التي تخرج هؤلاء الدعاه والاهتمام بها - خصوصا بعد أن أصبح من حق الطالب الأزهري الحاصل على الثانوية الأزهرية أن يلتحق بالكليات العملية ليتخرج منها طبيبا أو مهندسا أو محاسبا .

وإذا جاز لبعض المعاهد العلمية والكليات العسكرية أن تعطي حوافز مادية لتشجيع الطلاب على الإلتحاق بهذه المعاهد وهذه الكليات لحاجة الدولة اليهم كما في المعاهد الفنية العسكرية والكلية الحربية وكلية الشرطة التي تتكفل بتعليم الطلاب مجانا وإعطائهم مرتبات شهرية طيلة مدة الدراسة عدا الإنفاق عليهم من مأكل ومشرب وملابس وذلك لحاجة الدولة إلى هذه التخصصات وما تعطيه بعض الوظائف

لموظفيها من بدلات ومنح ماليه ووضعهم على درجات خاصة وسرعة ترقيتهم نظير مايبذلونه من جهد أو لإهمية هذه لوظائف فى الدولة مثل القضاء والجيش والشرطة والجامعات وخلافه . فإنه أصبح من المحتم خصوصا فى هذه الأيام التى طغت المادة فيها على كل شيء أن تتألف قلوب طلاب الأزهر بتشجيعهم على الأقبال على هذه الدراسة والعمل بوظيفة الإمامة أو الوعظ التى يفرون ويعملون كل ما فى وسعهم للهروب منها - حتى أصبحت كليات الأزهر الأصلية تكاد تكون مقصورة على ذوى العاهات ومن وقفت امامهم اللوائح والنظم فمنعتهم من الإلتحاق بغيرها - بل أصبح أساتذة هذه الكليات ينفرون من الحاق أبنائهم بها وفضلوا عليها الكليات الأخرى العملية على إعتبار أن - المستقبل لها والأعمال منفتحة أمامها أو [هكذا يقولون] .

ماذا لو يتكفل الأزهر بالإنفاق على الطلاب الذين تعدهم الجامعة لوظائف الإمامة ؟

ويعيد لهم المساعدات المالية الشهرية التى كانت تمنح لكل طلاب الأزهر فى الماضى ؟

وماذا لو تكفلت الجامعة بصرف الكتب الدراسية لهم بالمجان ؟

أعتقد إنه لو تم ذلك فسيكون هناك إقبال منقطع النظير على هذه الكليات وهذه الأقسام بالذات .

كما أرى أن يتم الإتفاق مع وزارة المالية على منح الأئمة والوعاظ مرتبات خاصة كمرتبات الشرطة والجيش ورجال الإعلام لتشجيع الإقبال على هذه الوظائف - حتى للإمام أن يعيش كريمة وأن يظهر بالمظهر اللائق الذى يتناسب مع وظيفته .

وصل بل العالم الإسلامى كله فى حاجة ماسة خصوصاً فى هذه الأيام التى غلبت فيها المادية وأنتشر فيها الإلحاد إلى المتخصصين فى الدعوة الإسلامية وبإعداد كبيرة .

كما أرى أن يتم الإتفاق مع وزارة المالية على منح الأئمة والوعاظ مرتبات خاصة كمرتبات الشرطة والجيش ورجال الإعلام لتشجيع الإقبال على هذه الوظائف - حتى

يمكن للإمام أن يعيش عيشة كريمة وأن يظهر بالمظهر اللائق به الذى يتناسب مع وظيفته .

ومصر بل العالم الإسلامى كله فى حاجة ماسة خصوصاً فى هذه الأيام التى غلبت فيها المادية وانتشر فيها الالحاد إلى المتخصصين فى الدعوة الإسلامية وباعداد كبيرة .

ضرورة الإبقاء على الشُّعـــب :

وإذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية قد فرضت على الأزهر هذا التطوير وفرض التطوير هذا التوسع فى التعليم الدينى الذى نتج عنه هذا الضعف، فإن الظروف الاجتماعية أيضا قد فرضت وجود تخصصات كثيرة أصبحت ضرورة من ضرورات هذا التطوير ـ لاشك أن وجود هذه التخصصات فى هذا العصر أصبح أيضا ضرورة بسبب عدم إمكان وجود الإنسان ـ المتنوعب لإكثر من تخصص كما كان فى الماضى ـ ولتشعب هذه التخصصات وظهور تخصصات أخرى كثيرة فرضتها ظروف التوسع فى التعليم وظهور علوم جديدة أنفصلت عن علوم أخرى وصار لها استقلالها وتفردها، بعد أن كانت مجرد جزئيات فى علوم أخرى وظهرت علوم كثيرة انفصلت عن غيرها كعلم الإعلام الذى أصبح له أبناء كثيرون ينتسبون إليه بل لم يعد مجرد علم أوحتى قسم وإنما صارت هناك كليات خاصة بالإعلام اشتملت على عدد من الأقسام وهناك علوم كثيرة تنتسب كلها لعلم واحد اسمه الإعلام ـ وما يصدق على علم الإعلام يصدق على علوم أخرى تفرع منها علوم جديدة كثيرة ـ كعلم الدعوة الذى أنفصل عنه علوم ـ (فقه الدعوه ـ وتاريخ الدعوة ـ ومناهج الدعوة ـ وعلم الخطابة وفن الإلقاء) وغير ذلك من علوم إستحدثت صار لها كليات مستقلة اسمها كلية الدعوة التى أصبحت تعنى بتخريج الدعاة المتخصصين الدارسين لعلوم الدعوة نظريا وعمليا ولم يعد مسلما أن يقال أن كل خريجى الأزهر دعاة وبخاصة بعد الذى عرف عن موقف الخريجين العاملين فى مجال الدعوة من المتخرجين حديثا .

وبعد الذى عرفناه عن مستواهم العلمى، فلو وضعوا للعمل فى هذا المجال لكانت حجتهم دائما أنهم لم يتخصصوا فى علوم الدعوة .

إن الحاجة التى دعت فى الأربعينات إلى إفتتاح قسم الوعظ والإرشاد بكلية أصول الدين هى نفسها التى دعت إلى إفتتاح قسم الدعوة والثقافة الإسلامية فى الستينات وهى نفسها التى دعت إلى أنشاء كليات الدعوة فى السبعينات .

ولقد أنفصل عن كلية البناء الإسلامية بجامعة الأزهر كليات أخرى كثيرة كالطب والتجارة والعلوم ـ والدراسات الإسلامية ـ والدراسات الإنسانية (الأداب) ثم بدأت تنفصل بعض الأقسام عن كلياتها لتصبح كليات مستقلة كالصيدلة وطب الإسنان إلى غيرذلك من كليات كانت مجرد أقسام فى كليات أخرى .

وهكذا اقتضت ظروف العصر ظهور التخصص العلمى الدقيق حتى وجدنا الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تنشىء كلية القرآن وكلية للسنة بجانب كلية أصول الدين والدعوة ووجدنا هذه الجامعة تدرس مواد فى التفسير والحديث هى فى كليات أخرى مجرد موضوعات لعلوم أخرى .

ثم ها هى كليات جامعة الأزهر تنشأ بها بين الحين والحين أقسام جديدة وكليات جديدة كما هو الحال بالنسبة للجامعات الأخرى ـ وقد نسمع عن كلية للإقتصاد بجامعة الأزهر أو للإحصاء أو للإعلام كما حدث بالجامعات المدنية .

ولاشك أن الكلية أقدر على خدمة العلوم المنتسبة إليها تخصصيا أكثر من خدمة هذه العلوم ما لو كانت تحت إدارة قسم تابع لكلية .

بمعنى أن علوم الدعوة أو الاقتصاد أو غيرها ستلقى اهتماماً أكثر ما لو كانت هذه العلوم هى أساس إنشاء الكلية وإدارة الكلية وأساتذتها هم أهل التخصص ـ فالكل غير الجزء .

ومن هنا فإنى أرى أن إنشاء كليات مستقلة للدعوة فى مصر من ضرورات هذا العصر كما أن التركيز على تخريج الدعاه المتخصصين فى هذا العصر ضرورة أيضا ـ وبخاصة إن حاجة الدولة لائمة المساجد تضطر القوى العاملة إلى تكليف خريجى كلية أصول الدين جميعاً للعمل بوزارة الأوقاف برغم عدم كفايتهم لهذا العمل حيث أن أقسام العقيدة والتفسير والحديث بالكلية لا تدرس مواد الدعوة كما أنهم لم يدرسوا فى أى عام من أعوام الدراسة المادة التى يجب على جميع الائمة تعلمها وهى مادة الخطابة التى ألغيت من كلية أصول الدين بالقاهرة والتى لا تدرس إلا لطلاب شعبة الدعوة (الثالثة والرابعة) وعددهم فى عام ٨٣/٨٢ كان على مستوى الكلية كلها (سبعون طالبا) فقط معظمهم من الأجانب .

وهذا فإن نقص الدعاه وضعف مستواهم العلمى يحتم تدعيم كليات الدعوة وإنشاء كليات أخرى حيث أن الدول المتقدمة تعمل دائما على سد العجز والقصور فى أى تخصص من التخصصات بالتوسع فى الدراسات المتعلقة بهذا التخصص ـ كما إنها تغلق أحيانا الأقسام أو الكليات التى لم تعد الدولة فى حاجة إليها ، ولا شك إن الدولة فى حاجة إلى عدد كبير من الدعاة المتخصصين لسد الفراغ الدينى الموجود الآن فى مصر والعالم الإسلامى ، وتلبية حاجة المساجد الكثيرة المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد .

ولذا فإنى أرى أن تكون كل الكليات التى يوافق على إنشائها بالأقاليم كليات للدعوة ولا داعى للإكثار من الكليات الأخرى التى لا تحتاجها البلاد فى هذا الوقت .

وقد يقال أن كلية أصول الدين تكفى لتخريج الدعاة المطلوبين والجواب إلا أنه بالإضافة إلى ما ذكرناه من ضرورة الإهتمام بعلوم الدعوة والتخصص الدقيق فى الدعوة والإرشاد لابد من أن نعرف أن أقسام كليات أصول الدين هى (العقيدة ـ التفسير ـ الحديث ـ والدعوة ـ والثقافة الإسلامية) .

أولا : بالنسبة لقسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة يجب أن يضم لكلية الدعوة لأنه لا داعى لهذا الازدواج .

ثانيا : أقسام التفسير والحديث والعقيدة بمناهجها المعمول بها الآن لا يمكن لها أن تخرج دعاة لأنها لا تدرس أى مادة من مواد الدعوة وفن الإلقاء ، كما أن طلاب هذه الأقسام لايدرسون ولايتدربون على الخطابة وهى أهم وسيلة من وسائل الدعوة - وبالتالى فهم لم يؤهلوا بطبيعتهم للقيام بوظيفة الواعظ أو الامام وبالتالى فهم لايصلحون إلا للتدريس بالأزهر فى مواد تخصصهم أو مدرسون للتربية الدينية بوزارة التربية والتعليم .

ومعنى هذا أن كليات أصول الدين بوضعها الحالى ليست كليات تخريج الدعاه .

ثالثا - قد تضطر الدولة إلى تعيين خريجى أصول الدين وأحياناً كليات أخرى للعمل فى حقل الدعوة لقلة عدد الائمة لذا يتحتم تدريس مادة واحدة على الاقل فى جميع سنوات - الدراسة والكليات الدينية الثلاث (أصول الدين - اللغة العربية - الشريعة) وهى مادة التدريب على الخطابة على أن يدرب الطلاب على الخطابة العملية وحتى إذا لم يعين خريجوا هذه الكليات رسميا فى الإمامة أو الوعظ فإنهم غالبا ما يقومون بالقاء خطبة الجمعة فى أماكن سكناهم أما تطوعا أو بالأجر - ولذا فيجب على جميع خريجى الأزهر أن يكونوا مدربين على الخطابة دارسين لعلوم الدعوة وأساليبها - بل إنى أرى أن تقرر مادة (الدعوة والخطابة) على طلاب الثانوى الأزهرى ليكون النفع أكبر وأكثر .

بالإضافة إلى أن دراسة النظم الإسلامية وتاريخ المجتمعات وعوامل التأثير فيها من أهم ما يحتاجة الدعاه .

وقد بدأت الدارسة بكليتى الدعوة بالقاهرة والمنوفية فى العام الجامعى ١٩٧٩/٧٨ بدأت فى القاهرة بـ ١٠١ طالب وفى المنوفية ٣٦ طالبا فقط وتم إختيارهم بعد إمتحان قبول لهم - وقد ثبت أن هذه الدفعة والتى تليها كانتا من أحسن مستويات الكليتين بل لا أبالغ حين أقول أنهم كانوا من أحسن مستويات جميع الكليات النظرية والدليل على ذلك ما قاموا به من نشاط كبير فى التوعية عن طريق القوافل التى جابوا فيها أكثر

أنحاء الجمهورية أثناء نتيجة إمتحانهم فى السنة النهائية والتى زادت على ٩٠ ، ٩٤٪ وقد تبين بعد الممارسة العملية للتدريس فى الكلية فإنه فى الإمكان الإكتفاء بقسمين فقط من الأقسام الثلاثة وهما قسم (الإعلام الإسلامى وقسم الاديان) حيث تبين أنه لا يمكن وضع حد فاصل لما يسمى قسم الثقافة الإسلامية وبخاصة فى الدراسات العليا التى يجب أن تكون مواد كل قسم من أقسامه محدد ولاتخرج عن التخصص الدقيق الذى تبين عدم امكان تحديده بالنسبة للثقافة الإسلامية بالذات .

قسم علم النفس والاجتماع :

أرى ضرورة إنشاء قسم آخر لعلم النفس والإجتماع الإسلامى وهو القسم الذى لايوجد بأى كلية من كليات الجامعة والذى أرى أنه ألصق بكلية الدعوة وغيرها من الكليات - حيث أرى أن الدعوة للإسلام يجب إلا تقتصر على الائمة والوعاظ ، وإنما تكون الدعوة للإسلام عن طريق الإشراف الإجتماعى فى دور التعليم والمنتديات والوحدات الإجتماعية المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد كما أن مواد علم النفس والإجتماع هى من المواد الضرورية للداعية التى يجب أن يدرسها حتى يعرف نفسيات الناس وأنماط حياتهم ليعرف أسلوب الدعوة الذى يتناسب معهم .

كليات الدعوة الحديثة :

تصورى الحالى لما يجب أن تكون عليه كلية الدعوة لازلت أعتقد ضرورة وجود أقسام بكل الكليات، نظرا لعدم إمكان توفر الخريج المستوعب لأكثر من تخصص ولان الجامعات الإجنبية تشترط تخصصات معينة محددة لخريجى كلياتنا ولأعضاء هيئة التدريس فى هذه الكليات، وبالنسبة للأقسام التى أرى ضرورة وجودها بكلية الدعوة فهى كما يلى :

١ - **قسم الوعظ والإرشاد** : وذلك لتخريج الوعاظ وأئمة المساجد .

٢ - **قسم الإعلام الإسلامى** : وذلك لتخريج الدعاة الإعلاميين الذين يقودون

وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة وتلفاز إلى بث دعوة الإسلام عن طريق هذه الوسائل المهمة والمؤثرة أكثر من غيرها .

٣ ـ **قسم علم النفس والإجتماع الإسلامى** : وذلك لتخريج الاخصائى الاجتماعى والرائد المسلم لطلاب المدارس والجامعات والوحدات الاجتماعية بالمدن والقرى الدارس لعلوم الدعوة والمؤهل لهذا العمل الإسلامى عن طريق دراسته للدين وعلم النفس والإجتماع الإسلامى (وقد أخترت موضوعين فى علم النفس الإسلامى لاثنين من المعيدين بكلية الدعوة توطئة لتخريج المتخصص فى علم النفس وعلم الإجتماع الإسلامى . وقد نوقشت الرسالة الأولى أول أكتوبر ١٩٨٣ م وشاركت فى مناقشتها) كما نوقشت رسالتان اخريان عام ٨٦ ، ٨٧ م

ويمكن البدء بالتخصص من السنة الأولى لكل قسم من هذه الأقسام بعد عمل مناهج خاصة لكل قسم على أن تكون العلوم الإسلامية الاصلية (علوم المقاصد) كالتفسير والحديث والفقة والتاريخ الإسلامى هى القاسم المشترك بين جميع الاقسام ـ ويجب أن يتم التوفيق عند إختيار طلاب هذه الكلية وضرورة عمل إختبار شخصى لطلابها لأنها كلية ذات اعتبارات خاصة ـ كما أن تتوفر فى طلابها قدرات خاصة وشروط معينة أسوة بما يتبع مع طلاب الكليات العسكرية وبعض الكليات التى تتطلب مهارات معينة كمعاهد التمثيل والكليات الرياضية وكليات الفنون وغيرها .

كما يجب وضع حوافز نظير ذلك لطلاب هذه الكلية ـ ويراعى وضع حوافز أكبر لطلاب قسم الوعظ والارشاد بالذات مع ضرورة حفظ طلاب هذا القسم للقرآن الكريم كله .

هذا بالنسبة لأقسام الكلية كما أتصورها :

وأما بالنسبة للمناهج فيجب إشراك عدد من المتخصصين فى هذه العلوم من خارج الجامعة بالاضافة إلى المتخصصين فيها لوضع مناهج هذه الأقسام بما يتناسب مع المتطلبات الحقيقية من هذه الكلية .

وبالنسبة للأساتذة :- فيجب أن يراعى مايلى :-

أولا : بتعيين العدد الكافى فيها من أعضاء هيئة التدريس والتدقيق كثيراً عند اختيارهم والذين يجب أن يكونوا قدوة فى العلم والعمل والسلوك

ثانيا : يجب ضم جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الدعوة بكلية أصول الدين بالقاهرة لكلية الدعوة بعد ضم قسم الدعوة إليها وإلغائه من أصول الدين ويمكن الابقاء على القسم كما هو لمدة سنتين حتى يتم تخرج طلابه . مع رفض قبول طلاب جدد فيه . وذلك لإختلاف مناهج القسم عن مناهج الكلية .

بالنسبة للكتب :

يجب تشكيل لجان لتأليف الكتب بالكلية أو لجمع مؤلفات الأساتذة وطبع الكتب الدراسية المشتركة منها الملائمة للمناهج والموضوعات المقررة ومنع عمل المذكرات الخاصة وقد جربت ذلك أثناء توليتى عمادة الكلية وأشركت جميع أساتذة قسم الدعوة بكلة أصول الدين مع أساتذة كلية الدعوة فى التأليف والتدريس بالقسم والكلية معاً وقد نجحت هذه الفكرة نجاحاً كبيرا وظهرت كتب علمية ممتازه تتناسب مع المقررات الدراسية وعدد ساعات الدراسة .

كما يجب أن تقوم الجامعة بتزويد طلاب كلية الدعوة بأمهات الكتب وأن تهيء مكتبات خاصة بهم تمولها الجامعة بالإشتراك مع وزارة الاوقاف أو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وكذا مجمع البحوث الإسلامية .

ونظرا لضرورة تواجد الطلاب يوميا بالكلية لممارسة التدريب العملى وتشجيعا أيضا على الإلتحاق بهذه الكلية التى تحتاج إلى تدريبات عملية مستمرة فإنى أرى أن تخصص الجامعة لهم نسبة كبيرة من الإسكان الجامعى ليكون ذلك من بين الحوافز التى تحفزهم للإلتحاق بهذه الكلية .

وبالنسبة للدراسات العليا :

يجب ان تفتح الدراسات العليا فورا للراغبين فيها من خريجي كلية الدعوة وفى التخصصات الثلاثة التى اقترحتها ـ أو التى تراه اللجنة التى يمكن أن تشكل لهذا الغرض .

الدراسات الحرة :

ولا يفوتنى ذكر القسم الحر للدعوة الإسلامية هذا القسم الذى أصبح من ضرورات هذا العصر . حيث تجرأ العوام وغير المتخصصين على اعتلاء المنابر والقاء الدروس والمحاضرات فى المساجد ، ظناً منهم أن هذا العمل غير مقصور على أحد ، وأن فى إمكان كل الناس أن يتعرضوا للدعوة وأن يتصدوا للافتاء والوعظ ، ولقد تسبب عن ذلك ظهور أفكار خارجة على تعاليم الإسلام وإنحراف كثير من الشباب نتيجة تأثرهم بهؤلاء الدعاة المدسوسين على الدعوة ولهذا فإنه من الواجب منع أمثال هؤلاء من ممارسة الخطابة أو الوعظ ـ أو القاء الدروس قبل حصولهم على شهادة صلاحية لهذا العمل يستطيعون الحصول عليها بعد دراسة تخصصية مستوعبة عن طريق قسم الوعظ والارشاد الحر الذى يمكن ان تشرف عليه كلية الدعوة إشرافاً كاملا ، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالتدريس فيه بعد وضع المناهج المناسبة والملائمة لهم ، على أن يكون طلاب هذا القسم الحر ممن يحفظون قدرا كبيرا من القرآن الكريم . ويمكن وضع شرط للراغبين فى الالتحاق بهذا القسم وهو الحصول على شهادة الثانوية أو مايعادلها على الأقل وتكون الدارسة بهذا القسم مسائية ولمدة عامين على الأقل يحصل بعدها الطالب على شهادة تؤهله لممارسة الدعوة رسميا فى المساجد والأماكن العامة .

وإذا تم ذلك فإنه فى الإمكان منع غير الحاصلين على هذه الشهادة من الدعوة والافتاء :ـ

القسم العالـي للدعـوة :

هذا ويمكن إفتتاح قسم عال (دراسات عليا) فى الدعوة والإرشاد لجميع الحاصلين على مؤهلات عليا جامعية وبشرط حفظهم لعدد معين من أجزاء القرآن الكريم بعد عمل أختبار خاص بهم - ومعرفة إمكاناتهم العلمية وتوفر الشروط التى تؤهلهم للقبول بهذا القسم وتوضع لهم مناهج خاصة بهم يركز فيها على (التفسير والحديث والفقه والسيرة والأديان والأخلاق وعلوم الدعوة وتكون الدراسة بهذا المعهد لمدة ثلاث سنوات يسمح بعدها للحاصلين على تقدير جيد أو جيد جداً بتسجيل رسائل ماجستير فى علوم الدعوة - ويمنح غير الحاصلين على هذا التقدير درجة الدبلوم فقط - وقد نجحت هذه الطريقة بالمعهد العالى للدعوة الإسلامية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض الذى تحول بعد ذلك إلى كلية الدعوة وقد تبين لى بعد ممارسة العمل بهذا المعهد أن عدداً لا بأس به من طلابه حصلوا على تقدير ممتاز . ثم كانت المفاجأة حين تبين أن معظم المتفوقين من الأطباء والمهندسين وخريجى الكليات غير الدينية وأنهم تفوقوا على خريجى الكليات الدينية الذين التحقوا معهم بالمعهد . وقد كان من بين طلاب هذا المعهد (أستاذ مساعد بكلية العلوم بمصر) وكان معاراً لجامعة الرياض - ودكتور مهندس حاصل على شهادتى دكتوراه واحدة من مصر والأخرى من المانيا - بالإضافة إل عدد من الأطباء والمهندسين والمحاسبين وكنت أعرف كثيراً من هؤلاء الطلاب كبار السن الذين التحقوا بهذه الدراسة عن رغبة قوية وتصميم أكيد - وكانوا يدرسون العلوم الدينية عن عقيدة واقتناع - وكنت أقوم بتدريبهم على الخطابة فى أحد مساجد مدينة الرياض فكانوا يتبارون جميعا فى القاء الخطبة - وقد حصل الكثيرون منهم على درجة الماجستير من هذا المعهد الذى أنشىء عام ١٩٧٦م وتقدم بعضهم لجامعة الأزهر لمحاولة التسجيل للدكتوراه ولازال موضوعهم قيد البحث فى لجنة المعادلات .

هذا وفى مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية الكثير ممن يتمنون الإلتحاق بالكليات الدينية لدراسة الإسلام بعد أن فرضت عليهم نظم تعليمية أخرى وجهوا إليها مرغمين أو تحت تأثير أفكار معينة وكانوا لايزالون فى سن المراهقة والشباب وهم

الآن يرغبون فى التوجيه العلمى السليم للدراسة وفهم الإسلام ـ وقد التقيت بكثير من هؤلاء فى أماكن كثيرة فى الداخل والخارج وهم ينتظرون من جامعة الأزهر فتح الباب أمامهم لدراسة الإسلام ولو لم يحصلوا على مؤهلات علمية .

ويكفى أن نعرف أن عشرات الخريجين من الجامعات المدنية يترددون على كلية الدعوة وكلية أصول الدين للسؤال عن إمكان إلتحاقهم بالسنة الأولى بالكلية إلا أن اللوائح تمنع قبول غير الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

كما أن إلتحاق عدد من خريجى الكليات الأزهرية بالسنة الأولى بكلية الدعوة بالقاهرة وبعضهم من أطباء مستشفى الحسين الجامعى دليل على رغبة الكثيرين فى الإلتحاق بالكلية لدراسة الإسلام على وجهه الصحيح ولتعلم أساليب ووسائل الدعوة التى تهتم بها الكلية أهتماماً كبيراً .

أهمية بقاء أسم كلية الدعوة :

لقد أصبحت كليات الدعوة الإسلامية برغم حداثتها هى أمل جماهير المسلمين فى تخريج الدعاة المتخصصين المثقفين بالثقافة العصرية الحديثة : الدارسين لوسائل الدعوة الصحيحة وأساليبها المتعددة ـ وذلك بعد ثبوت العجز والقصور فى خريجى الكليات الأخرى المعينين بالإمامة خلال العشر سنوات الماضية .

هذا وأن إسم الدعوة الإسلامية إسم حبيب إلى نفوس المسلمين الذين يأملون فى سيطرة الإسلام ودعوته على المجتمع كله ـ ولا شك أنه الأصل وهو الأولى بالبقاء من غيره من أسماء وهو أسم جامع لكل مسميات كلياتنا الدينية .

ولعل هذا هو السبب فى إنتشار هذا الإسم بسرعة فى كثير من البلاد الإسلامية فقد أفتتحت كليات للدعوة الإسلامية بكثير من الدول الإسلامية خاصة المملكة العربية السعودية ـ كما أنشئت أقسام للدعوة بجامعات الكويت وأبوظبى والجزائر والمغرب .

وتنتشر كليات الدعوة وأقسام الدعوة فى جميع أنحاء البلاد الإسلامية لإحساس هذه البلاد بالحاجة الماسة للدعاة المتخصصين الدارسين لعلوم الدعوة وفنونها .

ولاشك أننا أولى الناس بالمحافظة على هذا الأسم والعمل على الأكثار من هذه الكليات المتخصصة التى يجب أن نوفر لها معامل الصوتيات ـ والأجهزة اللازمة للتدريب العملى على فن الإلقاء وتوصيل المعلومات عن طريق أجهزة الإرسال المختلفة مع الإستعانة بالخبراء والمتخصصين فى هذه المجالات .

موقف الإستعمار الإنجليزى من الأزهر والتخطيط للقضاء عليه :

الحقيقة أن التاريخ لا ينسى موقف الأزهر الوطنى فى سنة ١٩١٩ ومناهضته للإستعمار الإنجليزى ووقوفه فى وجه هذا الإستعمار وقفات نابعة عن العقيدة الدينية التى كان لها أثرها فى إشتعال الوعى الدينى والوطنى ومن هذا التاريخ تآمر الإستعمار على الأزهر وفكر المستعمرون فى إضعاف سلطانه وتغيير وضعه ، حتى تستقر اقدامهم فى مصر خصوصا وقد استقر فى نفوسهم أن قوة الأزهريين مستمدة من عقيدتهم الدينية ولذلك بدأ الإستعمار يضع العقبات التى تعوق الأزهر عن أداء واجبه ولذلك رأينا أحد ساسة الإنجليز قول (إن قدم لا تستقر فى مصر مادام الأزهر يدرس هذا الكتاب) يعنى : (القرآن الكريم(*)) .

ومن هذا التاريخ أيقن الإنجليز أن العقيدة الدينية هى مصدر تعبهم وهى أقوى العوامل لمقاومة الإستعمار لهذا عنوا بدارسة نظم الأزهر ـ ووضع الخطط التى تغير من نظامه حتى يخضعوه .

وقد ربط اللورد كرومر فى كتابه (مصر الحديثه) الإحتلال وتنفيذ سياسة الإستعمار بإضعاف الأزهر وتغيير نظامه حتى يطغى عليه منهج التعليم المدنى ـ وينصرف عنه الناس بحجة توحيد التعليم ـ والهدف من هذا أن يقع الأزهر تحت سيطرة أحدى الوزارات فيتمكن المستشار الإنجليزى (دانلوب) الذى كان يسيطر على التعليم المدنى من أضعاف الأزهر بواسطة الحكومات السابقة الضعيفة ـ وقد رسم

المستعمرون لذلك سياسة لحمل الأزهر على الإندماج فى وزارة المعارف ـ (ويقول اللورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة[٥] .

إذا تعذر إندماج الازهرى فى الوزارة فلابد من رعاية أمور ثلاثة فى معاملة الأزهريين :

١ ـ حرمان الأزهريين من وظائف الدولة الكبرى مخافة إستغلال عقيدتهم فى مجال وظيفتهم .
٢ ـ عدم تسوية المؤهلات الأزهرية بالمؤهلات المدنية فى القيم المادية حتى ينصرف الناس عن الأزهر .
٣ ـ إضعاف السلطة التى تربط بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ـ وقد كان من أثر ذلك الغاء التعليم الدينى بالمدارس الإلزامية حينذاك ـ ولما قام الخيرون من أهل الغيرة بإنشاء جمعيات لتحفيظ القرآن ـ سلطوا عليها وزارة الصحة لتغلقها بحجة أن امكنتها غير صحية .

ولا أقول ذلك لأنى أرى أن التطوير الحالى هو تنفيذ لسياسة الإستعمار أو قصد به أساسا الغاء الأزهر .

ولكنى أرى فيما اطالب به أدخال المواد الدينية بالمدارس والإهتمام بها مع ضرورة الاهتمام بمكاتب تحفيظ القرآن ورعايتها والتوسع فى إنشاء المعاهد الدينية فى جميع المحافظات مع الإهتمام بتحفيظ القرآن على أساس منح حوافز مادية وأدبية والتقليل من عدد المواد التى يدرسها طلاب المعاهد الأزهرية وصولا إلى ما نبغيه من نهضة الأزهر وصلاحه وتطوره تطوراً حقيقياً لمصلحة الإسلام والمسلمين خصوصا إذا أضيف إلى ذلك ما اقترحته من التزام المناهج وتدريسها والتشجيع على التأليف بالنسبة للأساتذة وربط الطلاب بالدراسة وتشجيع الإقبال على الكليات التى تخرج الأئمة والوعاظ وغير ذلك من مقترحات ضمنتها الفصل السابق .

وإلا فنحن بهذا التطوير نكون قد نفذنا فعلا خطة دانلوب وتخطيط كرومر ووتنفيذ

سياسة الإستعمار بإضعاف الأزهر وتغيير نظامه حتى ينصرف الناس عنه .

يقول الدكتور محمد البهـــى[٦] :

الأزهـر فى رأيى هو قمـة المؤسسـات الإسلامية فى العالم الإسلامى التى كانت نـــتطيع مواجهة الصليبية الإستعمارية والماركسية الألحادية وكانت نـــتطيع أيضا أن تقدم للحياة الإسلامية فى مصر ووراء مصر أكبر العون فى حل المشكلات التى تبدو فى حياة الاسرة الإسـلامية والإقتصاد الإسلامى والتوجيه الإسلامى ـ ولذلك كان يمكن أن تكون هناك قوة فكرية روحية ثالثة فى الشعوب الإسلامية تواجه القوتين العالميتين الرئيسيتين اليوم الصـليبية الغربية والشيوعية الدولية ـ ولا عوض عن الأزهر وكل يوم يمر عليه فى أزمته يزيد فى ضعف قيمته ويقلل من الإنتفاع به فى تكوين تلك القوة الثالثة التى كان يجب أن يكون لها شأن اليوم .

ويقول الدكتور البهـــى[٧] :

إصلاح الأزهر ليس رفع مرتبات ولا إعادة طبع الكتب المتأخرة ولا اقتباس نظام وزارة الـتربية والتعليم ـ ولا ملاحقة هذه الوزارة بطلب مشروعها والإفادة من خبرة رجالها ولا بزيادة كم العلماء والطلاب .

إصلاح الأزهر فكرة وتنفيذ رسالة ـ هى فهم الإسلام وحسن عرضه .

أيضا هذه الجماعات الكثيرة التى زاد عددها عن ثلاثين جماعة فى مصر وكل جماعة فى مصر منهـا تتخيل إنها وحدها الجماعة المسلمة التى قيضها الله لإعادة مجتمعهم الكافر إلى الإسلام ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة وحمل السلاح ـ وفى المقابل كنا سنرى مجتمعا مسـلما معتدلا لانرى فيه غلوا ولا تقصيرا ـ والغريب أن معظم حكام البلاد الإسـلامية يجهلون حقيقة هذا النظام ـ وقد تعلموا ودرسوا الفكر الغربى الذى يدعو لفصل الدين عن الســياسة ويؤكد فكرة التخلف والجمود لمن لا يحاول الفصل بين الـدين والسياسـة ومعـظم الحكـام المسـلمين مبهورون بحضارة الغرب المادية ويحاولون محاكاتها والوصول إليها ويظنون إنهم لن يلحقوا بها إذا ما تمسكوا بالأفكار

الرجعية المختلفة التى يرونها وللأسف، من هيمنة الدين على النظام السياسى وترك قوانين الغرب المتطورة ـ من وجهة نظرهم ـ إلى قوانين الإسلام التى يظنونها متحجرة ـ والغريب أن هؤلاء الحكام ومعهم معظم المتعلمين والمثقفين بهذه الثقافة الغربية المادية لا يعرفون من تطبيق الشريعة الإسلامية إلا أنها تقطع يد السارق وترجم أو تجلد الزانى وتحكم بإعدام القاتل عمدا ولذا فإنهم يحاولون ما أمكنهم أن يقفوا فى وجه هذا التطبيق لأن بعضهم سيكون أول من يطبق عليه هذه الحدود وبخاصة بعد أن تفشى الفساد فى مجتمعات المسلمين وإنتشرت الأثرة والأنانية بين الحكام والمحكومين وتعالوا بنا نناقش المتشددين من المسلمين المغالين فى فهم النظام الإسلامى الذى ساعدوا الرافضين لهذا النظام المناوئين له فى محاولة إثبات عدم صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان وإثبات عدم قدرة الشريعة على إستيعاب كل حاجيات ومتطلبات الانسان فى هذا العصر المتشابك المصالح والأعراض .

لقد أعطى هؤلاء المغالون المتشددون الفرصة للرافضين أن يثبتوا للآخرين أن النظام الإسلامى الذى يطالب به المتشددون إنما هو نظام هلامى خيالى لا يمكن تحقيقه فى الواقع وإن ما يقال عن ضرورة إقامة الخلافة الإسلامية لا يمكن تحقيقه فى الواقع كما كان رفض هؤلاء المتشددين لنظام الإنتخابات أونظام الاحزاب باستدلالات خاطئة وتفسيرات غير مقبولة مع أن الإسلام كما قلنا لم يحدد نظاما ثابتا لإسلوب الحكم وكان ذلك من المتشددين ورقة رابحة استغلها الرافضون للنظام والملاقاة به لما يواجه المسلم من مشاكل ـ وهى ـ رسالة فريدة لا يمكن لمؤسسة تعليمية أخرى أن تنهض بها، ولذلك لا تجدى مشورة وزارة والتربية والتعليم فى شأنها .

والحقيقة أن الإسلام فى يومه وغده بتأثيره قوه إلى حد ما بقوة الأزهر والجامعات الإسلامية وضعفها اليوم وبعد اليوم .

ولذا فإن الأزهر ومعه كل الجامعات الإسلامية الأن مسئولون عن ركود الفكر الإسلامى وعدم قيامه بالدور الأساسى فى الحياه المعاصره، مما يسبب ظهور الفكر

الغربى والإستشراقى والمادى الماركسى وإنتشارهما ـ فأعطى بذلك فرصة للكثيرين من المثقفين أن يقبلوا هذا الفكر المادى الالحادى ـ دون أن يجدوا فى ثقافتهم التى يحملونها وفى أنفسهم ما يناقش هذا الفكر حتى يكون قبولها نتيجة إقتناع وتأمل .

لقد إستطاع الإستعمار أن يعزل الإسلام عن الثقافة عزلا تاما إذ إستطاع أن يعزل الأزهر عن الحياة الجارية وأثر ذلك فى الجامعات الإسلامية الأخرى وأصبح العالم كله اليوم فى حاجة ملحة وسريعة إلى الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامى ـ حتى يقوم بالدور الإيجابى فى الحياة المعاصره وملاء هذا الفراغ الموجود بالاصلاح الدينى حتى يظل الوعى الإسلامى والفكر الإسلامى مجرد شعار يحمله المسلم فقط ، لا يدرك من إسلامه إلا أنه ينتسب إلى الجماعة الإسلامية فحسب .

إن الجماهير الإسلامية فى كل مكان فى بقاع الأرض، عمالا وفلاحين ومثقفين فى حاجة إلى حل مشاكلهم عن طريق التوجيه الإسلامى حيث أن هذه المشاكل ترتبط ارتباطا كبيرا وتشتبك جذورها اشتباكا قويا مع نوع الإيمان الذى يكمن فى نفوس هذه الجماهير التى ثبت أن الإتجاهات الحديثة والإدارات الجديدة التى انشئت لحل مشاكلهم خصوصا ما يتعلق منها بحياة الفلاح والعامل وحياة الجماهير على العموم ـ الارشاد الإجتماعى أو الخدمة الإجتماعية أو التوجيه الريفى أو مشاكل ذلك من تنظيمات قد أثبتت عدم فاعليتها وحدها دون مساعدة العامل الدينى والتوعية الدينية التى يقوم بتحمل مسئوليتها الأزهر والفكر الإسلامى الصحيح الذى يحميه الأزهر ويدافع عنه .

١ ـ وهناك مشكلات تتعلق بالدعاة العاملين فى ميدان الدعوة فى مصر برغم ما ذكرناه من ضعف مستوى التعليم فى الأزهر الذى يترتب عليه تخريج أعداد كبيرة لا تصلح لهذا العمل إلا إننا نلاحظ أن حاجة المساجد إلى أئمة وخلو وظائف الوعظ فى الأزهر يفرض تعيين ائمة ووعاظ لهذه الأماكن وليت الأمر يتم

عن طريق إختبارات تعقد لهم ليختار من بين هؤلاء - وهم دون المستوى كما قلنا - أفضل العناصر الصالحة لهذا العمل - وإنما يتم تعيين الخريجين بالإجبار عن طريق القوى العاملة (وزارة القوى العاملة) التي تفرض عليهم أن يكونوا وعاظا وأئمة ويفرضون على الناس والكثير منهم لايملك الإستعداد ولا الرغبة مع أنهما جوهر الدعوة .

٣ - ومن المشكلات التي تتعلق بالدعاة أيضاً عدم وجود مساكن للأئمة والوعاظ مما يحد من إتصالاتهم .

٣ - عدم وجود مقار مناسبة للدعاه في كثير من المحافظات والمراكز .

٤ - صعوبة المواصلات للإنتقال إلى الأماكن النائية والقرى البعيدة .

٥ - عدم توفر المكتبات الدينية والثقافية التي يمكن أن يرجع إليها الدعاة .

٦ - سوء الحالة المادية للوعاظ والأئمة وهذا من أهم الأسباب التي جعلت الطلاب لايقبلون على الإلتحاق بكلية الدعوة أو اقسامها بكلية أصول الدين .

٧ - توجس الكثيرين من الوعاظ والأئمة من بعض النظم الرقابية والأجهزة الأمنية المفروضة عليهم مما يجعل الكثيرين يحجمون عن التقدم إلى هذه الوظيفة إيثارا للسلام - وفي بعض البلاد توجد قوانين تعاقب بمقتضاها أو يعاقب بمقتضاها بالسجن أو الحبس كل من يتعرض بالنقد أو التجريح لقرار إداري أو قانون من قوانين الدولة ولو كان من رجال الدين على سبيل النصيحة الدينية[٨] .

٨ - عدم الإهتمام بإقامة دورات تدريبية للوعاظ والأئمة وخاصة الذين يتم تعيينهم حديثا .

ومن هنا فإنه يتحتم علاج هذه المشكلات حتى يتمكن الدعاة من اداء رسالتهم كما ينبغي - فيتم اختبارهم قبل التخرج وبعده وممن يملكون الإستعداد والرغبة في هذا العمل لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

كذلك فإن على الدولة أن ترعاهم الرعاية الكاملة إجتماعيا وصحيا وأدبيا ـ فتقيم لهم المقار المناسبة كالنوادى الإجتماعية والإستراحات ، الخاصة بهم على غرار المعمول به بالنسبة للهيئات الأخرى مع تهيئة مساكن ملائمة لهم فى مقار أعمالهم وقد أحسنت وزارة الأوقاف حين أصدر وزيرها السابق الدكتور الأحمدى أبو النور قرار بعدم ضم أى مسجد أهلى للوزارة إلا بعد بناء المسكن الخاص بالإمام أو تسليم الوزارة شقة خاصة بنفس البلده التى يوجد بها المسجد ـ إلا أن على وزارة الأوقاف أن تقوم بحل مشكلات ـ الأعداد الكبيره من الإئمة القدامى والذين لاتتوفر لهم المساكن الملائمة القريبة من مقار أعمالهم ويمكن التفاهم فى هذا الأمر مع المحافظات والمجالس المحليه أو بناء مساكن خاصة بهم من أموال الوزارة ـ كما يتحتم منح جميع الأئمة الوعاظ مكتبات تضم أهم الكتب التى يحتاج إليها الدعاة ويمكن أن تصرف هذه الكتب موزعة على عدد من الأعوام حتى لا ترهق ميزانية الوزارة بالإضافة إلى أن هذه الكتب لن تكلف ميزانية الوزارة كثيراً من الأموال وعندها من ريع الأوقاف وأموالها ما يغطى مثل هذه النفقات ويزيد ـ أما سوء الحالة المادية فكما ذكرت قبل ذلك فإن على الأزهر والأوقاف أن يعملا لإقرار نظام خاص بالدعاة يتناسب مع ما يقدمونه من خدمات وتتناسب مع مكانتهم الأدبية التى لا تسمح لهم بممارسة أى أعمال أخرى مثلما يحدث بالنسبة لغير العاملين فى حقل الدعوة ـ كما أن أئمة المساجد على وجه الخصوص يتفرغون تماما لهذا العمل وليس عندهم وقت فراغ كاف لممارسة أعمال أخرى حيث إنهم يطالبون بإقامة شعائر الصلوات الخمس ـ هذا إذا إفترضنا إنه سيسمح لهم بممارسة عمل آخر .

أما خوف الكثيرين من الدعاة من رقابة بعض الأجهزة وإمكان تعرض بعضهم للسجن أوالحبس أو الإتهام فى قضايا تحريض أوخلافه فإن ذلك يحتم ضرورة تمتع الداعية بشىء من الحصانة ويجب أن إلا يحاكم جنائياً أويقبض عليه إلا بعد رفع الحصانة عنه عن طريق إدارة عليا للدعوه والدعاة يرأسها دعاة مثلهم أوعن طريق رياستهم المباشرة وأعتقد أنه لو ووفق للدعاه على إنشاء نقابة عامة لهم تتولى رعايتهم والدفاع عنهم مثلما هو حادث بالنسبة لمعظم المهنيين كنقابة الأطباء والمهندسين

والمحامين والتعليم وغير ذلك من نقابات تستوعب غالباً كل أبناء المهنة الواحدة إلى حد أنها تغطى تقريباً كل الهيئات حتى القراء والمأذونين والموسيقيين والسينمائيين وغيرهم .

والمعروف أن قوانين هذه النقابات التى يوافق عليها مجلس الشعب تنص على الرجوع إلى هذه النقابات عند القبض على أحد المنتسبين إليها والمشتركين فى عضويتها وتقوم النقابة نيابة عنه بالدفاع وتحمل جميع النفقات والإعتراض على إجراءات القبض التى تكون مخالفة للقانون .

ضرورة إلتزام الدعاة بالأساليب المشروعة :

وإذا كنا نطالب بإعطاء الدعاة حصانة تمكنهم من أداء عملهم ونطالب بعدم القبض عليهم أو التعرض لهم بسبب أعمالهم إلا بعد الرجوع لرئاستهم أو الهيئة التى يمكن أن تنشأ لهذا الغرض .

فإننا نود أن نلفت النظر أيضا إلى ضرورة التزام الدعاة بإستعمال الأساليب المشروعة للدعوة إلى الله ـ فإذا كان الدعاة مطالبين بإستعمال كل الوسائل الممكنة المشروعة والمتاحة للدعوة إلى الله فإنما حدد الله تعالى أسلوب التعامل مع المدعوين بقوله سبحانه :

﴿ أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنه وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾

فدعوة الإمام [الداعية] ليست مقصوره على مجرد الكلام فقط، وإنما يدخل فيها عملية القدوة التى تؤثر فى الناس أكثر مما يؤثر الكلام وذلك بقول المولى سبحانه

﴿ ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين ﴾

ومعنى هذا ضرورة التزام الداعية بهذه القواعد وعدم الخروج عليها حتى يؤثر فى جمهوره الذى ينظر إليه نظرة تقدير وإحترام على أساس أنه المثال لما يدعو إليه من مكارم الأخلاق . فإذا خرج على هذه القواعد سقط . من أعين الناس وزالت هيبته فى

نظرهم . خاصة إذا وصل الأمر إلى حد قذف الآخرين أوشتمهم أو توجيه التهم إليهم وقد روى عن النبى (صلى الله عليه وسلم) إنه قال (إنى لم أبعث سباباً ولا شتاماً) كما إنه لم يثبت عن النبى ولا عن خلفائه الراشدين إنهم تعرضوا بالتجريح أو النقد لأشخاص بعينهم . وإنما كان النبى يعمم ويتحدث بالتورية على سبيل النصيحة . ومن غير أن يذكر الأسماء حتى لا يجرح شعور الآخرين مع خطئهم ووقوعهم فى المخالفات فكان يقول (صلى الله عليه وسلم) «ما بال أقوام يفعلون كذا . . . . . الخ) .

وقد ثبت أن نقد الحكام والتشهير بهم من فوق المنابر مع ذكر اسمائهم والتعرض لإشخاصهم وتصرفاتهم الشخصية يؤدى إلى نتائج عكسيه ويتسبب فى إلحاق الاذى والضرر بالدعاه وبالتالى تتأثر الدعوة بذلك ـ ومع أن مهمة الدعاة هى الاصلاح وتغيير الخطأ والمنكر ، فليس من حقهم أن يقولوا ما يشاءون مما يؤدى إلى الاضرار بالدعوة وأصحابها .

لا توجد حرية مطلقة فى الإسلام :

والإسلام لا يعرف ما يسمى بالحرية المطلقة وكل أمر من أمور الحياة جعل له الإسلام حدوداً بحيث لا يخرج عنها أو يتعداها وإلا كان فى ذلك خروج على حدود الشريعة نفسها وهذا هو ما يعرف بمفهوم العصر الحديث باسم القانون . ولولا ذلك لصارت الحياة فوضى لا إلتزام فيها ولا حرمة لاحد أيا كان .

وقد يستعمل بعض أئمة المساجد منابر مساجدهم لأغراض شخصية وهذا مما لايقبله الإسلام . ولا يوجد فى أى بلاد من بلاد الدنيا إنسان فوق القانون ، أوإنسان لايحاسب على ما يقوله ـ وإذا كان قد إشتهر عند الناس مقولة أن اعضاء البرلمان لا يحاسبون على مايقولونه داخل البرلمان . فيجب أن نعرف أن هذا مقصور على مايبدونه من وجهات نظر فقط ـ وهو يحاسب أن خرج عن الحدود التى تقررها اللائحة وفى حالة خروجه يحال إلى لجنة خاصة تحاكمه وتعاقبه أن ثبتت مخالفته ـ وتصل العقوبة أحيانا إلى حد فصله وإلغاء عضويته ـ وينطبق ذلك على جميع الناس بجميع

فئاتهم ومهما كانت مكانتهم ـ والإسلام يعطى الحق لكل مسلم أن يقاضى كل من يتعرض إليه بضرر مادى أو معنوى بغض النظر عن منصبه ومركزه الإجتماعى وعلى هذا فإنى أرى أن الإمام ممكن الرجوع عليه ومقاضاته أن تعرض للسب أو القذف لأى مواطن ولايعطيه المسجد حصانه تمنع محاسبته على ما يقوله من التعرض والسب والقذف للآخرين .

أو إذا كان بعض الناس يرى أنه يجوز نقد الشخصية العامة فيما يتعلق بعملها على أساس أن هذا من حق المجتمع فأنا شخصياً أرى ضرورة أن يلبس هذا النقد ثوب النصح ودون حده حتى لايؤدى ذلك إلى ردود فعل عكسية أما بعدم الإستماع إلى هذا النقد أو بالحاق الأذى والضرر بالداعية فيؤثر ذلك على الدعوة ذا ا ـ وقد قيل [أن النصيحة على الملاء فضحية] ولا أعتقد أن إنساناً وايا كان منصبه لايقبل النصح والإرشاد ما دام ملتزماً بحدود ما أشتملت عليه الآية الكريمة من الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى أحسن ـ ولا بأس من أن يستعمل الداعية أسلوب التلميح أن وجد فى التصريح ما يؤدى إلى الحاق به أو بما يدعو إليه .

أما نقد الدعاه للجزء الخاص من الشخصية فيعتبر من قبيل الغيبة المحرمة ، فالأشخاص سلوكهم الخاص ، داخل الأسرة وهذا جزء مصون لاينبغى لأحد أن يقتحمه ولا أن يتبعه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من تتبع عورة امرىء مسلم تتبع الله عورته حتى يفضحه فى عقر داره» .

ومن الأخطاء الفاحشة التى يتورط فى مثلها بعض الدعاه حكمهم على بعض المسلمين غير الملتزمين بالإسلام (فى ظاهر أعمالهم» بأنهم من أهل النار أو أنهم كفره خارجون عن الإسلام فليس من حق الداعية أن يصدر أحكاماً على فلان من الناس بالكفر وإلا تحول الدعاه إلى (كنسانسيين) يعطون صكوك الغفران لمن شاءوا ويصدرون قرار الحرمان من رحمة الله لمن ارادوا .

ويقول المستشار حسن الهضيبى المرشد الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين فى

كتباه : (دعاه لاقضاه) [ليس من حقنا أن نقرر أن فلاناً بعينه من أهل النار ولو كان من غير المسلمين فربما سبقت رحمه الله فأسلم وحسن إسلامه] .

ولاشك أن الدعاه هم أطباء المجتمع، أطباء القلوب والنفوس، ولذا فإن عليهم أن يدخلوا على الناس من باب الحب والرغبة الشديدة فى أن يلتقى جميعاً على الصراط المستقيم ومعروف أن الدعاه لو دخلوا مع الناس فى عداء لخسرت الدعوة أكثر مما تستفيد .

لك ذلك فأنا أقترح تشكيل لجنة من الدعاه لوضع ميثاق إسلامى على غرار ميثاق المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو المجلس الأعلى للصحفة . وتوكل إليهما مهمة من يخالف هذا الميثاق والحصانة المطلوبة للدعاه تكون حماية لهم من المساءلة فقط إذا قالوا رأى الدين فى مسألة مطروحة تختلف عليها الآراء ووجهات النظر، وبالطبع فإن رأى الدين لابد أن يؤخذ به مهما تكون هناك آراء أخرى تخالفه .

المشكلات التى تعترض الدعوة الإسلامية فى الخارج وتعوق مسيرتها :-

المشكلات التى تعترض طريق الدعوة الإسلامية فى الخارج وتعوق مسيرتها كثيرة ومتعددة وقد شاء الله أن أسافر إلى كثير من دول أوربا وأمريكا خلال السنوات الخمس الماضية وأشاهد بنفسى كثيراً من هذه المشكلات التى تحتاج إلى علاج وتضافر قوى المسلمين فى كل بقاع الأرض بإعتبارهم مسئولون مسئولية كاملة ومباشرة عن عدم قيامهم بواجب الدعوة إلى الله ونشر دينه بين العالمين خاصة وأن هذا العصر هو أنسب العصور للدعوة للإسلام خارج العالم الإسلامى وخاصة فى أوربا وأمريكا حيث تكفل القوانين الخاصة بهذه البلاد حرية ممارسة الشعائر وإستعمال كل الأساليب الممكنة والمتاحة لنشر العقائد والأديان .

وإن كانت هناك محاولات لوقف المد الإسلامى ومحاولة عرقلة مسيرته بطرق ووسائل علمية وتخطيط مدروس فإنه يكفينا أن النظم السياسية فى هذه البلاد وأجهزة الرقابة والأمن هناك ليست هى التى تتدخل لعرقلة هذه المسيرة بل إنه من

الناحية الرسمية يمكن أن تساعد وتساهم فى حماية الدعاة وعدم التعرض لهم عن طريق منعهم أو إبعادهم من البلاد أو التحفظ عليهم كما يحدث أحياناً وللأسف فى كثير من البلاد الإسلامية نفسها والتى قد تتعرض أحياناً لدعاة الإسلام وهو دين الدولة الرسمى وتمنعهم من أن يقولوا كلمة الحق أو توجههم إلى مايقولونه حتى ولو أدى ذلك إلى تشويه صورة الإسلام ذاته .

إن فى أوربا الآن حرية شخصية للناس جميعاً فلهم حق الكلام والنشر والإعلان والدعاية حتى فى وسائل الإعلام الرسمية لأن الرسميين فى هذه البلاد لايعملون لدين معين ولايمنعون فكراً أو عقيدة من النشر أو الدعوة إليه وليس عيباً الآن بإسم هذه الحرية أن يعتنق أفراد الأسرة الواحدة والبيت الواحد أكثر من دين - بل نرى أحياناً عدداً من الأخوة بعضهم مسيحى متعصب والآخر يهودى . والثالث مسلم والرابع لادين له وأحياناً نجد الكثيرين منهم قد إندفعوا هرباً من المادية والإنحلال إلى إعتناق البوذية أو أديان روحية أخرى بدأت تظهر وتنتشر فى هذه المجتمعات .

ولذلك فانا أرى أن المسلمين آثمون أشد الإثم حين يتركنون هذه الفرصة ولايتحركون بسرعة ويخططون لنشر الإسلام بين هؤلاء الناس الذين هم فى حاجة إلى من ينقذهم من هذا الفساد والضلال ويخرجهم من حمأة الرذيلة إلى قمة الفضيلة دون جهد كبير .

ومع ذلك وبرغم قصور الوسائل التى يستعملها المسلمون وتقصير الرسميين البلاد الإسلامية لنشر دعوة الإسلام - فإن أعداد كبيرة من الغربيين تدخل فى الإسلام عن طواعية لمجرد معرفتهم بهذا الدين ورغم أن كثيرين منهم يعتنقون هذا الدين وهم يجهلون كثيراً من أحكامه وتشوه لهم صورته عن طريق التخطيط المدروس الذى سنتبين أن وراء القوى الخفية أو[الماسونية العالمية] والتى تحارب الأديان عموماً والإسلام على وجه الخصوص بكل الأساليب الممكنة والمتاحة والتى تتغير من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان وتأخذ أشكالات مختلفة ومسميات مختلفة حتى لايعرف الناس حقيقتها فيحتاطون منها أو يرفضونها ويقاومون أصحابها كما حدث فى أوربا يوم

أن طبع كتاب [بروتوكلات حكماء صهيون] وانتشر بين الأوربيين فهاجت الشعوب الأوربية على اليهود وقتلوا منهم أعداداً كبير فى روسيا وإنجلترا ثم حرق منهم هتلر عدداً كبيراً فى المانيا ـ وإن كانوا قد تمكنوا أخيراً وللأسف من الوصول إلى أغراضهم وأهدافهم التى خططوا لها وذكرتها البروتوكولات . والتى تظهر آثارها واضحة جلية فى سيطرة اليهود على مقدرات العالم وشعوبه وأصبح كل حكام الدنيا يحكمهم اليهود [القوى الخفية] ويستغلون بعض حكام الدول الكبرى بعد أن سيطروا على إقتصاديات كل دول العالم تقريباً .

وتعتبر الماسونية[٩] أخطر وأهم المشكلات التى تقف فى وجه الدعوة الإسلامية فى العالم الآن فعن طريقها كانت مشكلات وعقبات أخرى فى داخل وخارج العالم الإسلامى : يقول اليهود فى بروتوكولات حكماء صهيون ص ١٥٥ .

[وإلى أن يأتى الوقت الذى نصل فيه إلى السلطة سنحاول أن ننشىء ونضاعف خلايا الماسونية الأحرار فى جميع أنحاء العالم وسنجذب إليها كل من يصير أويكون معروفا بأنه ذو روح عامة هذه الخلايا ستكون الأماكن الرئيسية التى سنحصل منها على ما نريد وستكون أفضل مراكز للدعاية وسوف تركز هذه الخلايا تحت قيادة واحدة معروفة لنا وحدنا ـ وستتألف هذه القيادة من علمائنا وسيكون لهذه الخلايا ممثلوها الخصوصيون كى نحجب المكان الذى نقيم فيه قيادتنا الحقيقة وسيكون لهذه القيادة وحدها الحق فى تعيين من يتكلم فى رسم نظام اليوم ـ وفى هذه الخلايا سنضع الحبائل والمصايد لكل الإشتراكيين وكل طبقات المجتمع الثورية إن معظم الخطط السياسية معروفة لنا وإن الكلمات التحررية لشعارنا الماسونى هى [الحرية ـ المساواة ـ الاخاء] وسوف لانبدل كلمات شعارنا بل نصوغها معبرة ببساطة عن فكرة وسوف نقول : ـ [حق الحرية ـ وواجب المساواة ـ وفكرة الاخاء ـ وبها سنمسك الثور من قرنيه] .

وأما الدليل على أنهم يحاربون العقائد ويركزون الآن على الإسلام بالذات خاصة بعد الصحوة الإسلامية المنتشرة الآن فى العالم فهو هذا النص من البروتوكولات [ويجب علينا أن نحطم كل عقائد الإيمان ـ وإذ تكون النتيجة المؤقتة لهذا هى ثيار

ملحدين ـ حتى نمكن لأنفسنا السيادة على الأرض ومن أجل هذا لن نبيح قيام أى دين غير ديننا أى الدين المعترف بوحدانية الله[١٠] .

والغريب أن الماسونية الآن تسيطر على عقول كثير من المسلمين وقد إستطاعت أن تضمهم إلى محافلها المنتشرة فى كل أنحاء العالم وإن كانت بعض هذه المحافل قد غيرت أسماءها تحت مسميات أخرى خصوصاً فى البلاد التى منعت نشاط الماسونية الرسمى التى إنتشرت فيها المحافل الماسونية تحت اسم نوادى [الروتارى والليونز] وغيرها ويقول هيرتزل أحد حكماء صهيون [إن المحافل الماسونية المنتشرة فى كل أنحاء العالم تعمل فى غفلة كقناع لإغراضنا وإن النصارى المنحطين ليساعدوننا على استقلالنا وكلائنا من غير اليهود، ولايحققون لنا كثيرا من السعادة[١١] .

ويقول أيضا : [الماسونية لايفهمها أولئك الخنازير الماسون غير اليهود ولذلك لايرتابون فى مقاصدنا وقد أوقعناهم فى محافلنا كى تذر الرماد فى عيونهم][١٢] .

ولسنا هنا فى معرض الحديث عن تفصيل أهداف الماسونية البعيدة وتوسلها بالجنس والنساء والخمر والحفلات الماجنة للإيقاع ـ بالاشخاص واجتذابهم إلى صفوفها . فالماسونية تحتاج إلى كثير من الأبحاث .

تورط بعض المسئولين فى الحكومات العربية :

ولكنا هنا فقط نود أن ننبه إلى وقوع كثير من قيادات المسلمين والمسئولين فى حكومات العالم العربى والإسلامى فى حبائل هذه الماسونية من خلال نوادى الروتارى التى إنتشرت فى أكثر من ١٥١ دولة وبلغ عددها أكثر ٧٠٠ ، ١٦ نادٍ[١٣] تضم آلاف الأعضاء واعتقد أن هذه النوادى التى ينتسب إليها عدد من الوزراء والمسئولين فى بعض الدول العربية وراء منع تطبيق الشريعة الإسلامية فى بلادنا حتى الآن ـ وإن كنت أعتقد أن بعضا من هؤلاء المسئولين قد لا يكونون على علم تام بحقيقة هذه النوادى حيث أن طبيعتهم تعتمد على السلبية وأحيانا لايعرفها المنتمون إليها قبل أن

تورطهم قيادة الماسون تورطاً رسميا ـ ولعلنا رأينا ما قاله [هرتزل] من أن غير اليهود لا يرتابون فى مقاصد الماسونية وأن اليهود قد أوقعوهم فى هذه المحافل .

والغريب أننى حين أقرأ نصوص بروتوكولات حكماء صهيون أقف كثيراً أمام هذه النصوص التى تتحدث عن مخططاتهم للسيطرة على العالم من خلال الحكام الذين يمكنون السيطرة على شعوبهم عن طريق الإستبداد وخضوع الحكومة لشخص واحد مسئول مخصص لكل واحد من أتباعه ووزرائه الدور الملائم له لتسيير الأداة الحكومية ـ كما أقف متعجبا أمام مخططاتهم فى تعليم الحكام خطط البطش والنفاق حرصاً على المصالح التى يمكن تحقيقها مع إطلاق شعار الحرية والمساواة والأخاء ـ وأما توريط الشعوب إقتصادياً فيتحدث عن [البروتوكول الثانى] حديثا يؤكد كيف أن ما يعانيه العالم كله الآن من مشاكل اقتصادية هم وراءها وهم الذين خططوا لها ـ بل تعجب أخى القارىء حين تقرأ هذا النص .

وعلينا أن نختار من بين أفراد الشعب رجالا للإدارة من الأزلاء الذين لم يكتسبوا خبرة فى شئون الحكم وسيكون من السهل علينا أن نجعلهم كقطع الشطرنج يحركها علماؤنا ومستشارونا الحكماء الذين هيئوا من المهد ليحكموا العالم[٦٤] .

وأما الصحافة وتوجيهها كما يريدون والتحريض على تطاحن الأحزاب والمجالس والنيابة الشكلية ومحاولة إيجاد فجوة بين الحكام والشعوب وإقناع السلطة بإستعمال القهر مع الشعب كل هذا يتحدث عنه البروتوكول الثالث[٦٥] .

كل هذه الأمور أيها السادة تبين إلى أى مدى تسير الأمور وفق المخطط اليهودى العالمى وتبين أن بعض حكام الشعوب يحكمون شعوبهم بأسلوب قد لا يكونون راضين عنه وإنما هم مدفوعون إليه متورطون فيه خاصة بعد أن ورطتهم القوة الخفية [الماسونية العالمية] فى ديون لا طائل لها معظمها يكون للتسليح ولذا فإن البروتوكول السابع يتحدث عن ضرورة التشدد فى الخدمة العسكرية وزيادة قوات البوليس من أجل القهر وإشغال العالم فى حروب تزيد الدول إذلالاً وفقراً .

المشاكل الملموسة التي تعوق مسيرة الدعوة الإسلامية في الخارج :

١ ـ عدم وجود التمويل الكافي للمراكز الإسلامية في الخارج مع وجود هذه المخططات التي ذكرناها والتي رتب وخطط لها اليهود وأنا أعتبر أن من أهم المشكلات الموجودة في الخارج هي عدم وجود التمويل الكافي في المراكز الإسلامية المنتشرة في أوربا فهذه المراكز تعتمد على الجهود الذاتية وتبرعات أهل الخير ـ إلا أن حاجة هذه المراكز إلى أموال كثيرة تدعم بها وجودها في الخارج يضطرها إلى الوقوع تحت سيطرة بعض الدول التي توجهها وجهات سياسية معينة ـ وذلك نظير مساعدات هذه الدول لهذه المراكز خاصة بعد أن قل التمويل الذاتي والذي كان يتم عن طريق بعض أثرياء العالم العربي في دول الخليج وبعد أن تأثرت الأحوال الاقتصادية في هذه البلاد . وتأثرت أحوال كبار التجار وأثرياء هذه الدول بسبب هذه الحرب التي خطط لإستمرارها وبقائها لأكثر من سبع سنوات لإضعاف المسلمين عسكرياً وإقتصادياً وتفكيك وحدتهم وشغلهم عن عدوهم اللدود إسرائيل التي إستطاعت أيضا وبتخطيط من القوى الخفية العالمية أن تعزل مصر عن أخواتها من الدول العربية زيادة في التمزق وتفتت القوة وقد زرت بعض المراكز الإسلامية في أوربا وامريكا ووجدت أن هناك عدم تعاون بين بعض المراكز . والمراكز الأخرى بل أن بعضها يحارب البعض بعضه الآخر تبعا لما بين الدول العربية من خلافات وإن كنت أعترف أن المراكز الأهلية غير التابعة للحكومات الرسمية أنشط بكثير من هذه المراكز الرسمية التي يرى العاملون فيها أنهم مجرد موظفين لا يعنيهم أكثر من الحضور في المواعيد الرسمية وقد سمعت عن أحد المراكز الموجودة في النمسا وقد كلف إحدى الدول العربية مبالغ طائلة أن بعض العاملين فيه يرفضون إستقبال أحد قبيل إنتهاء موعد الدوام الرسمي ويطالبون من يلجأ إليهم في مثل هذا الوقت أن يعود إليهم في اليوم التالي في المواعيد الرسمية مع أن المفروض في هذه المراكز أن تكون مفتوحة الأبواب مستعدة لإستقبال القادمين إليها والمحتاجين إلى المساعدات منها سواء كانت مساعدات مادية أو إنسانية أو عقدية .

٢ ـ نقص الائمة والدعاة :

عدم توفر الدعاة المتخصصين فى معظم هذه المراكز الحرة التى لا تخضع للدول والحكومات وإن كان هناك أيضا تنافس وخلافات بين هذه المراكز الأهلية حيث يغلب على من يشرف على كل مركز من هذه المراكز من أبناء بلد معين ويصل الأمر ببعض هذه المراكز إلى حد الدعاية ضد المراكز الأخرى التى يشرف عليها أشخاص من دولة أخرى خاصة إذا كان بين هذه الدول خلافات أو قطيعة .

فالجزائريون مثلاً يشكلون أكثرية فى بعض المراكز والتونسيون يشكلون أغلبية فى مراكز أخرى والمصريون أيضا . وهكذا بالنسبة لمراكز إسلامية تنتشر وبكثرة فى دول أوربا خاصة المانيا الغربية والولايات الامريكية المتحدة وقد لاحظت أنه نتيجة عدم توفر الدعاة المتخصصين الدارسين للإسلام دراسة مستوعبة سيطر على بعض هذه المراكز بعض الشباب من ذو الأفكار والميول الخاصة الأمر الذى أدى إلى وجود عدد من المتشددين فى الدين يشرفون على هذه المراكز فأدى ذلك بالتالى إلى إبتعاد المسلمين المقيمين فى الخارج عن هذه المراكز وقد رأيت بنفسى صيف عام ١٩٨٤ فى إحدى المدن التابعة لولاية كاليفورنيا بأمريكا أحد هؤلاء الشباب وهو مهندس مصرى يقيم هناك منذ مدة طويلة يقوم بإلقاء خطبة الجمعة فى مسجد المركز كما يلقى بعض الدروس فى المسجد إلا أننى لاحظت أن هناك عدداً كبيراً من المسلمين المقيمين فى هذه المنطقة يرفضون الإشتراك فى عضوية المراكز وذلك لما عرفوه عن تشدد هذا الخطيب [المهندس] لتركيزه فى معظم خطبه على ذكر البدع وتحريم كثير من أمور الحياة لبعض العلماء فيها آراء واجتهادات لكنه مقتنع تماما بحرمتها وقد اعتمد فى فتاواه وخطبه على كتب معينة والعجيب إنها تنتشر فى هذه البلاد بكثرة وفى طبعات أنيقة وأعتقد أن وراءها يد خفية تدفع بها إلى هؤلاء الذين يتلمسون النجاة ويودون أن يبتعدوا عن جو الفساد والإنحراف الذى يعيشون فيه ـ ولكن هيهات فلا فرق بين الغلو والتقصير لقد استمعت إلى دروس هذا الداعية المتطوع فوجدته يتحدث عن أحكام وقضايا لم اسمع بها فى حياتى وأعتقد أنها تنفر الناس من الإسلام وتدفع المسلمين هناك إلى الهروب من هذا الجو الإسلامى الغريب[٢١] .

وأحمد الله أننى استطعت خلال شهر كامل قضيته معهم أن أميز كثيرا من هذه المفاهيم وقد جاءنى هذا الأخ قبل سفرى بيومين بعد مقاطعتى لفترة طويلة بسبب تساهلى [من وجهة نظره] فى أمور الدين وينتهى إلى أخطائه الفاحشة ومخالفاته الواضحة لكن الله هداه بعد ذلك وجاء يسألنى عن الكتب التى يجب أن يعتمد عليها وعن الكتب التى يجب أن يبتعد عنها ثم طلب منى لمكتبة المركز مجموعة من الكتب أحمد الله كثيراً لأنى أرسلتها إليه .

٣ ـ هيئات ومنظمات معادية

من المشكلات التى تعوق نشاط الدعوة فى الخارج أيضا سيطرة بعض الهيئات والمنظمات المعادية للإسلام على بعض هذه المراكز ومحاولة تشويه صورة الإسلام عن طريق نشر هذه الأفكار والآراء الشاذة التى لاتتفق مع تعاليم الإسلام الصحيحة ـ فقد لاحظت أن هناك بعضا من المراكز الإسلامية ترفض التعاون مع أى مركز إسلامى آخر يوجد فى المنطقة . وبعض هذه المراكز يستقل بها أبناء البلاد ممن اعتنقوا الإسلام . لكن لوحظ أن الإسلام عندهم مشوش تماماً وأن هناك كثيراً من الأحكام الشرعية التى لايعرفونها ـ كما أنهم يعتقدون بأمور ليس لها سند شرعى فمثلا يعتقدون أنه لايصح أكل السمك قبل ذبحه ـ كما يعتقدون أن الإسلام لايمنع الإختلاط ولايفرض الحجاب ولايمنع زواج المسلمة من غير المسلم . وبعض المسلمين والمسلمات لايزالون يؤمنون بأن العلاقات الجنسية هى علاقات خاصة لايتدخل الدين فيها ولايتعرض لها . وبعض هذه المراكز يشرف عليها بعض العرب الذين يبيحون لهم مثل هذه الأفعال كما يبيحون لأبناء المسلمين فى بعض الولايات الشمالية الالمانية أن يفطروا فى رمضان بعد العصر نظرا لقصر الليل وطول النهار عندهم وبعض هذه المراكز ينتمى لبعض الطرق الصوفية التى تنتشر كثيراً فى بلاد أوربا خاصة المانيا ـ (يتساهل زعماء هذه الطرق ـ مع أنهم أصلا عرب ومسلمون ـ مع أتباعهم من المسلمين فيبيحون إختلاط الرجال مع النساء فى حلقات الذكر . ويبيحون للمسلمين شرب الخمر ويسمحون للنساء بالسفور وأشهر مكان يجتمع فيه

هؤلاء الناس فى المانيا مكان اسمه [قهوة مدد] وهى موجودة فى مدينة هامبورج بشمال المانيا وقد ذهبت إليها بنفسى وشاهدت ذلك بعينى رأسى .

وهذه الطريقة الصوفية تنتشر الآن كثيراً فى دول أوربا . وفى مصر يوجد لها الآن عدد هائل من المقار . وتنتشر فى القرى والمدن وأتباعها كثيرون إلا أن الملفت للنظر أن غالبيتهم من المتعلمين وتدل أماكن أجتماعاتهم وما ينفق عليها من أموال على أن وراءها تمويل من جهات تملك هذه الإمكانيات الرهيبة . وقد قال لى زعيمهم فى مصر بأن لهم فى مصر فقط ثلاثمائة مقر . والغريب أيضا أن هذه الطريقة لم تعترف بها الطرق الصوفية فى مصر حتى الآن . وهى الطريقة البرهانية) ولذا فإن السؤال الذى يحيرنى لماذا تسمح لهم الدولة بممارسة نشاطهم وعقد اجتماعاتهم العلنية ؟ بالإضافة إلى أن الدولة لايغيب عنها معرفة أمكانات أتباع هذه الجماعة المالية والدعائية وما تملكه من مقار وسيارات وخلافه .

٤ ـ نشاط الكنيسة :

من مشاكل الدعوة فى الخارج نشاط الكنيسة الملحوظ فى أوربا لإجتذاب أكبر عدد من المسلمين العاطلين الذين يبحثون عن عمل هناك . وقد التقيت فى ميونخ منذ عامين بعدد من هؤلاء الشباب الذين ألجأتهم الظروف للسفر لالمانيا ورفض المركز الإسلامى إستمرار إقامتهم فيه فإضطروا للذهاب لبعض الكنائس التى أهتمت بهم كثيرا وأخذت تشككهم فى تعلمهم تعاليم المسيحية عن طريق بعض الشرائط المسجلة باللغة العربية والتى حصلت على بعضها ـ كما أن الكنيسة تعطيهم معونات شهرية أويومية وتفتح أمامهم فرص ومجالات العمل على أن تظل علاقتهم بالكنيسة . ويظل اشرافها الكامل عليهم نظير حمايتهم وعدم طردهم من البلاد لعدم وجود تصاريح إقامة معهم بالإضافة إلى اغرائهم بالزواج من الفتيات الأوربيات وهم يضطرون إلى قبول كل هذه الشروط ويستسلمون نتيجة خوفهم من الطرد وأحساسهم بأنهم لو عادوا إلى بلادهم دون أن يحصلوا على بعض الأموال ويثبتو

لذويهم أنهم لم يفشلوا فيما صمموا عليه جعلهم يقبلون هذا الوضع ومع مرور الزمن يعتادون هذا الوضع وينسون أهلهم ودينهم وشرفهم .

وقد التقيت فى المركز الإسلامى بميونخ منذ عامين أيضا بأحد المصريين الذى كان قد هاجر إلى ألمانيا منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما وترك اسم ابراهيم وغيره إلى اسم [فيكتور] وتجنس بالجنسية الالمانية وتزوج من ألمانية طردته وطرده أولاده الألمان المسيحيون ثم عاد ليلجأ للمركز الإسلامى الذى ظن أنه سينقذه من هذا الضياع وقد عرفت منه أنه لم يكن خلال الأعوام الماضية يفكر أبداً فى شىء اسمه الدين أو الوطن .

وبعض الشباب من المصريين ذهب إلى أوربا فى رحلات صيف وتورط هناك وابتعد عن أهله ودراسته فترة ثم اندمج مع جو الإنحراف والفوضى الأخلاقية الموجوده هناك وعرف أنه بعد فصله من دراسته قد أصبح مطلوبا للتجنيد فإنتظر هناك حتى يستطيع العودة إلى الوطن من غير أن يجند بعد بلوغه سن الثلاثين وهى السن التى يكتفى القانون المصرى بعدها بالحصول على مبلغ من المال نظير إعفائه من التجنيد وقد ينتظر هناك للأبد .

وحين ناقشت بعض المسئولين عن المراكز الإسلامية هناك فى هذه المشكلات وغيرها من المشكلات التى تواجه الشباب الضائع هناك كان الرد بأن الإمكانات المالية للمراكز الإسلامية ضعيفة وليس عندهم القدرة لإستيعاب أو تشغيل هذا العدد الكبير بعد أن ألقى فى هذا الخضم الهائل من المتع الجنسية والإغراء المادى الفاحش ولكن لماذا سمح له بالسفر ؟ هذا هو السؤال المطلوب الاجابة عليه .

٥ ـ البهائية والقاديانية :

من المشكلات التى تعوق إنتشار الدعوة فى الخارج أيضا وجود مراكز أو محافل كثيرة للبهائيين والقاديانيين والذين يدعون إنتمائهم للإسلام رغم مخالفة تعاليمهم للدين الصحيح . وهذه المراكز والمحافل البهائية والقاديانية تحاول أيضا إستقطاب أكبر عدد

من المسلمين المقيمين فى الخارج وضمهم إلى محافلهم ومن خلال دعوة هؤلاء يحار ابناء هذه البلاد بين هذا الفكر والفكر الذى يجدونه فى المراكز الإسلامية الأخرى ومعظم أبناء البلاد الأوربية لايعرفون هذه الخلافات الجوهرية الموجودة فى عقائد هذه النحل . ولايمكنهم التفريق بين هؤلاء وبين الأخرين فى المراكز الأخرى الذين يدعون أيضا الناس بإسم الإسلام . ولا أبالغ حين أقول أن نشاط القاديانية فى ألمانيا بالذات أقوى بكثير من نشاط كثير من المراكز الإسلامية هناك والمبانى الضخمة والمساجد الكبيرة الفخمة التى يشرف عليها القاديانيون توحى بأن اموالا طائلة تنفق على هذه الطائفة وقد لاحظت أن كثيرا ممن يشرفون على هذه المحافل القاديانية من الحاصلين على درجات عليا وبعضهم يحمل درجة الدكتوراه ودعوتهم تنصب على نشر هذا الفكر الذى تعقد له المؤتمرات السنوية فى أكبر الفنادق هناك .

أما البهائيون فهم أيضا موجودون فى معظم دول أوربا وينتشرون أكثر فى بعض الولايات الامريكية . وقد وصل عددهم فى أمريكا إلى عدة ملايين ولهم أيضا مساجدهم ودعاتهم المتفرغون وقد استطاعوا أن يجذبوا عدداً كبيراً من أبناء هذه البلاد من المسلمين وغير المسلمين .

ولعلنا لازلنا نذكر قصة المدعو الدكتور محمد رشاد خليفة أمام أحد المساجد الإمريكية وهو مصرى يحمل الدكتوراه فى الزراعة . لكنه يتفرغ للدعوة للبهائية وقد إستطاع ـ وللإسف أن يخدع كثيراً من أبناء المسلمين بنظريته التى طلع علينا بها تحت إسم الإعجاز العددى للقرأن الكريم ومعجزة الرقم ١٩ والذى وصل به بعد ذلك إلى تحديد يوم القيامة عن طريق فك رموز النصوص القرآنية عن طريق الأرقام وما ذلك إلا من أجل إقناع الناس بالعقيدة البهائية . وما تشمل عليه من أحكام تتناقض كثيراً مع عقيدة المسلمين الصحيحة وقد أراد أن ينتهى بالناس من وراء الرقم ١٩ إلى تقديس هذا الرقم كما يقدسه البهائيون .

وعندى وثيقة تؤكد أن هذا الرجل عميل للماسونية العالمية التى تساند نحلتى البهائية والقاديانية فقد حصلت على صورة من بحث مكون من تسع صفحات بإسم

الدكتور / محمد رشاد خليفة يتحدث فيه عما يسميه الإسلام المزيف وينقص بالقرآن وبالسنة، ما تعارف عليه المسلمون بالنسبة للأذان والوضوء والصلاة والحج . فهو يحاول أن يثبت أن الأذان الشرعي ينتهي عند الشهادتين وأن الوضوء فيه زيادات دسها أعداء الإسلام فيه . كالمضمضة والإستنشاق ومسح الأذنين وأنه لاسرية فى أى ركعة من ركعات الصلوات الخمس . كما يشكك فى كثير من أحكام الحج . والغريب أن هذا البحث قد أرسل عن طريق السفارة الإمريكية بالقاهرة موقعاً عليه من المدعوة [ليلى كلارك] إلى جريدة الأخبار المصرية لنشره فى الصفحة الدينية وقد حُوّل بالفعل عن طريق أحد كبار المسئولين بالصحيفة وهو غير مسلم . إلى مسئول الصفحة الدينية لنشره . لولا أنه رفض نشره . وقد إستطعت أن أحصل على نسخة من هذا التقرير احتفظ به فى مكتبتى الخاصة

٦ ـ الكتابة والصحافة الغربية :

من مشكلات الدعوة فى الخارج أيضا ما يكتب عن الإسلام فى كتب وصحافة الغرب . وما يدرس فى مدارس وجامعات بعض الدول الغربية عن الإسلام ورسول الإسلام ، فالمعروف أن هناك كتبا كثيرة تطبع وتنشر فى الخارج بلغات أهل البلاد تحاول بث الأفكار الخاطئة عن الإسلام لتشويه صورته فى نظر الناس . ومكتبات دول الغرب مليئة بهذه الكتب أما صحافة الغرب فقد لوحظ أن بعض الكتاب الغربيين بدأوا يكتبون كثيراً عن الإسلام والصحوة الإسلامية والمد الإسلامي ويطالبون بالوقوف فى وجه هذه الصحوة وتحذير الناس من الإسلام وأتباعه وأحيانا تصور تيلفزيونات وإذاعات هذه الدول المسلمين ومعاملاتهم مع الغير بصورة سيئة ، وقد رأيت فى تليفزيون النمسا برنامجا عن الأزهر وفوجئت بشىء لم أكن اتوقعه رأيت عدداً من المكفوفين جمعوهم فى أحد المساجد صوروهم وهم يتمايلون يميناً ويساراً وأماماً وخلفاً وقالوا عنهم : هؤلاء هم علماء الأزهر ورجال الدين الإسلامى ثم فوجئت بتعليق يتحدث عن معاملة المصريين لأقباط مصر وكيف أنهم يحرمونهم من أبسط حقوقهم ويعاملونهم معاملة غير كريمة . وقد إكتشفت أن هناك فى النمسا صورا

وملصقات كثيرة للأنبا شنودة ، وسمعت عن الإستقبال الحافل الذى إستقبل به فى النمسا حين زارها منذ فترة قصيرة .

والذى لاأستطيع فهمه كيف سمح رجال السياحة والمسئولون عن الأمن فى مصر أن تصور هذه الأفلام فى قلب القاهرة لتعرض الصورة السيئة عن الإسلام والمسلمين فى هذه البلاد لتخويف الناس من الإسلام وأبناء الإسلام ؟

وفى حوزتى الآن فيلم كامل عن مصر لمدة ساعتين كاملتين صور جميعه فى مصر يتحدث بالصورة والصوت والتعليق باللغة الالمانية عن أحوال مصر وتخلفها . والإنهيار الإقتصادى والزراعى فيها . وهو أيضا مما يمكن أن نسائل فيه أجهزة الأمن والمسئولين عن السياحة فى بلادنا . بل إننى أعجب لعدم تحرك العاملين فى السفارات المصرية فى الخارج للإحتجاج على عرض مثل هذه الأفلام . وفى كثير من دول أوربا يعرفون إسم الشيخ حافظ سلامة . والشيخ صلاح أبو اسماعيل . والصحفية صافيناز كاظم ، ويعرفون صورهم وأشكالهم حيث عرضت لهم لقطات كثيرة فى التليفزيون الألمانى مع تعليقات على أن هؤلاء هم زعماء الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر .

ثم يركز المعلق على موضوع الحدود الذى يؤكد أنه هو المقصود من تطبيق الشريعة فى مصر . وهذا يدل دلالة واضحة على إنشغال الغرب بموضوع الإسلام وشريعته وخوفه الشديد من تطبيق هذه الشريعة التى يعرف إنها ستؤدى إلى قوة المسلمين وإضعاف نفوذ هذه الدول عليهم .

٧ ـ الأقليات الإسلامية :ـ

وإذا كانت هناك حرية فى أوربا ويمكن علاج مشكلات الدعوة فيها بسهولة نظرا لوجود هذه الحرية فإن المشكلة الكبرى هى مشكلة الأقليات التى تعيش فى بلاد [دكتاتورية] كروسيا ودول العالم الشيوعى ففى هذه البلاد تواجه الأقليات الإسلامية كثيراً من أشكال القهر بل يصل الأمر أحيانا حين ينشطون دينيا إلى التصفية الجسدية

والتشريد والنفي ومصادرة الممتلكات وكل هذا يؤدى إلى ضغط فكرى رهيب نراه دائما موجودا عند أبناء هذه الدول حتى مع إنعدام القهر الجسدى أو المادى والذى يتبعه قهر نفسى يؤدى بعد جيل أو عدة أجيال إلى بعد هذه الأجيال عن الإسلام، ولذا فإنه يتحتم دعم هذه الاقليات ووقوف الدول الإسلامية وقفة رجل واحد فى وجه هذه الدول إن وجدت أن هناك ضغوطا نفسية أو فكرية أو مادية على أبناء المسلمين هناك تماماً كما تفعل الدول الغربية مع المسلمين بالنسبة للأقليات المسيحية الموجودة فى بلادهم .

ويمكن لحكام دول المسلمين أن يستعملوا أساليب كثيرة للضغط كاستعمال سلاح البترول أو الضغط الاقتصادى أو التهديد بقطع العلاقات وما إلى ذلك مما يحدث لنا ويستعملونه معنا . ولعل من أسباب قهر هذه الاقليات نقص التنظيم عندنا مع عدم وجود دعاة مؤهلين يجيدون لغة البلاد التى يقيمون فيها ويعلمون أهلها دين الله وعلى كل حال فإنه إذا كانت هذه الأقليات فى حاجة إلى دعم مادى وأدبى فإننا نستنهض هم الدول الإسلامية وندعوها إلى بذل المزيد وإن كنا ندعوهم فى نفس الوقت إلى ترشيد البذل بحيث توضع فى مواضعها الصحيحة .

وهذا يتطلب دراسة موضوعية لواقع الأقليات الإسلامية ووسائل الوصول إليها ، هذا بالنسبة للاقليات فى الدول العلمانية والتى وضحنا بأن السبل ميسرة لدعمها بدون حواجز أو قيود مع ضرورة وضع ميزانية خاصة بدعم الإسلام والمسلمين فى الخارج تحدد نسبتها فى ميزانية كل دولة إسلامية ، كما تحدد الكنيسة فى أوربا نسبة معينة من مرتبات وأجور الموظفين لدعم الكنيسة وهى تصل فى ألمانيا كما سمعت هناك إلى حوالى ٤٪ من المرتب تودع لحساب مجلس الكنائس العالمى .

ضرورة التخطيط والتنظيم :-

الذى يجب أن نعترف به لأنه لا توجد لدى العالم العربى والإسلامى خطة واضحة المعالم لنشر الإسلام والتعريف به فى المجتمعات العالمية [أوروبية أو آسيوية أو أفريقية] . وهذا ناشىء عن عدم وجود دراسة شاملة لهذه المجتمعات وعاداتها

وتقاليدها وإذا كنا قد قلنا بأن بعض المراكز الإسلامية التى لا يوجد بها دعاة رسميون متفرغون يقوم بعض المتبرعون فيها بالدعوة للإسلام، وتعليمهم بعض أحكامه مع أنه قد ثبت جهل كثيرين منهم بأحكام الدين . إلا أن المراكز التى يوجد بها دعاة رسميون على [الرغم من قلتهم] غير مؤهلين من ناحية إجادة اللغات الاجنبية بالاضافة إلى أن الكثيرين منهم لم يدرس بالضبط اوضاع المجتمع الذى يدعو الناس فيه .

هيئة عالمية للدعوة :

ومع أن الحكومات كما قلت مسئولة وعليها أن تنشىء جهازا عالميا للدعوة للإسلام تكون له ميزانيته المستقلة ويتشكل أعضاء هذه الهيئة من ممثلين لعدد من أبناء العالم الإسلامى . إلا أنه يجب أن يساهم الأفراد أيضا ولو من زكاة أموالهم بالمساهمة فى ميزانية هذه الهيئة العالمية .

وأهم من ذلك كله ضرورة توفر ثلاثة أشياء : ـ

أ ـ التنظيم

ب ـ التمويل

جـ ـ التخطيط

وبغير هذا لن نتمكن من الوصول الىّ أهدافنا وقد تؤدى أعمالنا إلى نتائج عكسية

٨ ـ عدم إهتمام الدول الإسلامية بأبنائها فى الخارج :

وقد لاحظت أن سفارات وقنصليات الدول الإسلامية فى البلاد الاجنبية لاتهتم كثيرا بأبناء بلادها فى الخارج وقد لاتعرف هذه الهيئات الرسمية عدد أبناء جالياتها بالضبط وإن عرفتهم عددا فهي قد لايكون بينها وبين أحد منهم صلة .

والذى يؤسف له أن بعض السفارات والقنصليات تعرف بعض أبنائها معرفة جيدة وتجند لهم بعض رجال الامن الذين يتبعونهم ويضيقون الخناق عليهم ويطلبون منهم عدم الإتصال بالمراكز الإسلامية ويهددون بعضهم بعدم تجديد جوازات سفرهم

أو إبلاغ الجهات المسئولة فى بلادهم للقبض عليهم عند عودتهم إلى هذه البلاد وذلك لمجرد أنهم يظنون أن ترابط هذا الشباب وإجتماعهم المستمر بالمراكز الإسلامية ودراستهم للدين من خلال هذه المراكز . قد يؤدى فيما بعد إلى تغيير النظم الموجودة فى بلادهم حيث سيتولى كثيرون منهم خاصة المبتعثون المدراسة هناك مراكز حساسة فى بلادهم وخاصة الجامعات خشية أن يتمكنوا فيما بعد من نشر أفكارهم الإسلامية التى يظنون أنها لابد وأن تدعوا إلى تغيير النظام القائم . الامر الذى دعا كثيراً من الشباب إلى عدم الذهاب إلى المراكز الإسلامية . خشية أن يوضعوا تحت المراقبة . أو أن يضاروا بسوء كتوقف الإعانات عنهم . أو الغاء بعثاتهم إلى غير ذلك مما سمعته بنفسى من عدد كبير من المبتعثين الذين التقيت بهم أثناء سفرى للخارج ـ وليس هذا خاصا بدولة واحدة وإنما لعدد من الدول العربية التى تتعامل مع أبنائها بهذا الأسلوب .

أما إذا إنحرف الشباب هناك أو ضل طريقه الصحيح فهذا شىء لايهم القائمين على الأمر فى قنصلياتنا وسفاراتنا فى الخارج . وعندى بعض أسماء سحبت جوزات سفرهم بسبب ترددهم على المركز الإسلامى فى فيينا . كذلك حصلت على أسمين لعربيين رفضت سفارة بلادهما هناك فى النمسا ان تجدد لهما جوازات السفر بحجة رفض وزارة الداخلية ذلك .

ولاشك أن هذا عائق كبير من عوائق ومشكلات الدعوة فى الخارج يجب أن يقدم له العلاج وتوضع له الحلول .

وهذه الاقليات الإسلامية الموجودة فى الخارج حتى من ابناء العرب والمسلمين والذين لايجدون رعاية أو عناية رسمية . ويخشون من التردد على المراكز الإسلامية خوفا من البطش بهم أو بسبب تخويفهم وأرهابهم من قبل سلطات الأمن التابعة لبلادهم والمقيمة هناك فى سفاراتهم لهذا الغرض . فإنهم فى النهاية ـ وللأسف يقعون فريسة الاغراءات وينسون دينهم بعد فترة نسيانا كاملا ـ

٩ ـ تأثر المسلمين فى الخارج بوضع المسلمين فى الداخل : ـ

ونظراً لأن الوضع قاتم فى معظم أرجاء أمتنا الإسلامية ونظرا للضغوط الرهيبة فى بلاد المسلمين التى تتم مع أصحاب الصحوة الإسلامية والتيار الإسلامى حتى المعتدلين منهم : فإن ذلك ولاشك يؤثر فى ابنائنا فى الخارج تأثيراً مباشرا ويؤدى بهم إلى إحباط شديد يكون له مردود عكسى على إيمانهم وتفكيرهم . ويدرس أولادهم فى مدارس الغرب نظرا لعدم توفر المدارس الإسلامية هناك . كما يقرأون ويتعلمون عن الإسلام ما يقرأوه أبناء الغرب فينخلعون من الإسلام رويداً رويداً حتى يذوبوا تماماً فى المجتمع الذى يعيشون فيه يقول الدكتور محمد الملا مدير المركز الإسلامى بأسبانيا[١٧] المشكلة التى تواجهنا فى أسبانيا هى فكرة الاسبانيين الخاطئة عن الإسلام ففى الكتب الدراسية هناك تقرأ سؤالا يقول ما هو الإسلام ؟

والاجابة هو دين ابتدعه رجل اسمه محمد.

كيف إبتدعه ؟

لأنه لم يكن من أشراف قومه فأراد أن يكون زعيما ـ وماذا تعرف عن المسلمين؟

والاجابة لايشربون الخمر ، ولايأكلون الخنزير، لايحترمون النساء ـ

لماذا لايأكلون الخنزير ؟

الاجابة لأن نبيهم كان ثملاً ذات يوم فعضه الخنزير فحرمه .

ثم يقول الرجل [الصعوبة فى نشر الدعوة الإسلامية فى أسبانيا هى تحضير الذهنية الإسلامية لتقبل سماع الحقيقة[١٨]].

ويتحدث الاستاذ أحمد بركات مدير رابطة العالم الإسلامى بكوبنهاجن عن أسباب عدم التخطيط وإنه من أسباب تقصير العمل الإسلامى فى أوربا فيقول :ـ

العمل الإسلامى فى أوربا إزداد تعقيدا وهذا فى رأيى يعود إلى عدم التنسيق بين الدعاة من جهة وبين الجهات والمنظمات الإسلامية التى ترسلهم من جهة أخرى. هم يرسلون دعاة بصورة مكثفة فى بلد لاتحتاج وأحيانا نجد بلدا بأكمله لايوجد به داعية واحد ثم يقول : وأنا مع الرأى القائل بضرورة تثقيف الدعاة وتأهيلهم قبل

ايفسادهم. ليس فقط تثقيفهم دينيا وإنما فى كل المجالات ولابد من إجراء كل الإختبارات للداعية .

ويقول الأستاذ حسن الاهدل مدير عام رابطة العالم الإسلامى بلندن فى نفس العدد من جريدة المسلمون «أحب أن أوضح أن من أسباب عرقلة الدعوة الإسلامية وجود سمعة سيئة عن المسلمين لدى الفرد الأوربى فهم يتصورون أننا متخلفون وعدوانيون وإرهابيون كما أوضح لكم خطورة وجود بعض أخلاق الجماعات الإسلامية فى الخارج على أسماء افرادها مثل من يسمون أنفسهم بالمحمدين أنهم لايدرون خطورة ذلك خاصة وأن الغرب لايعترف بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كنبى وإنما كمصلح له اتباعه :

هذه بعض المشكلات التى تقف عقبة فى سبيل نشر الإسلام كما ينبغى وان كنت قد ركزت على دول أوربا وأمريكا على أساس أن هذه ملاحظات خاصة وقد شاهدت الكثير منها بنفسى ولمست نتائج بعضها هناك بسبب سفرى إلى هذه البلاد وإن كان ذلك لايعنى أنه لاتوجد مشكلات فى اماكن أخرى من العالم وإنما هناك مشكلات فى آسيا وأفريقيا أيضا شبيهة بهذه المشكلات وإن اختلفت بعض وسائل التطبيق والممارسات المضادة ووسائل المواجهة للاقليات الإسلامية هناك مع ما ذكرناه من مضايقات وضغوط فكرية ونفسية فى الدول الشيوعية يوجد مثل ذلك فى بعض دول أفريقيا .

كما يوجد أيضا مضايقات فى بعض دول آسيا كالفلبين التى يعيش أبناء المسلمين فيها بين أكثرية مسيحية تمارس معهم ممارسات صليبية حاقدة حيث تعتنق الدولة فكرا معاديا للدين من حيث هو وللإسلام بصفة خاصة .

أقليات فى أفريقيا :-

يضاف إلى ماذكرناه من ضغوط وأساليب لحرب الإسلام والمسلمين فى دول العالم وجود أعداد من المسلمين فى البلاد الأفريقيه التى تحكمها اكثرية غير إسلامية بل

أحيانا تكون الاكثرية للمسيحيين إلا أن الحكم فى يد مسيحيين متعصبين .

ونظراً لحالات الفقر الموجودة عند المسلمين فى أفريقيا فإن الأقليات الإسلامية هناك تقع فريسة لإغراءات البعثات التنصيرية التى تدل على تحقيق كل رغبات الأقليات من مدارس وعيادات طبية ومراكز خدمة ذلك ولاشك له تأثير سىء على عقائد هؤلاء الفقراء الذين يدفعهم الفقر إلى الإستسلام لمن أطعموهم وعالجوهم حيث تجد الجاليات التبشيرية من الامكانيات المادية مايمكنها من القيام بهذه الاعمال وقد قلت قبل ذلك إنهم يجمعون مليارات من الدولارات يحصلونها بإعتبارها ضرائب بأسم الكنيسة ينفق جزء كبير منها على حملات التنصير والتبشير بالمسيحية أو إخراج الناس من الإسلام إن لم يتمكنوا من تنصيرهم وبعد :-

فلعلنا نكون قد وضعنا يدنا على الداء وأعتقد أن العلاج حين نعرف الداء يصبح سهلاً ونعود فنكرر مرة أخرى نحن فى حاجة إلى التنظيم والتخطيط والتمويل وبالتنظيم والتخطيط والتمويل يمكن أن نستعمل كل الوسائل الممكنة والمتاحة بما فى ذلك الضغوط الدولية الدبلوماسية لخدمة الإسلام ونشر دين الله الحنيف وإذا كان الغزو الفكرى المضاد للإسلام ترصد له الأموال الكثيرة وتقام له المؤسسات والأجهزة التى تخطط وترسم وتوفر من الأدوات ما يجعل الغزاة قادرين على تحقيق غايتهم وهى ليست نشر دين وإنما هى هدم لدين الإسلام الحنيف والمحاربة للقيم الفاضلة التى أرست دعائمها فى المجتمع فنحن أولى بأن نرصد الأموال الكثيرة ونقيم المؤسسات والأجهزة التى تخطط لنشر الإسلام والدعوة إليه وتضع المناهج وتحدد الأساليب والوسائل وتوفر الأدوات التى تحقق الغاية من نشر الإسلام وهناك مراكز للغرب تخطط للغزو الثقافى ولهم إذاعاتهم الموجهة التى تحارب الفكر الإسلامى والثقافة الإسلامية وهناك دور النشر وفروع الجامعات الأجنبية المنتشرة للأسف الشديد فى ديار المسلمين وهناك المكتبات الألمانية التى توجد عندها امكانيات تجعلها مقاصد طلاب العلم والبحث العلمى فى جامعات كثيرة من بلادنا الإسلامية فضلاً عن صحافتهم التى يصل صوتها إلى كل مكان هذه الأدوات المباشرة وغير المباشرة خطيرة على الإسلام ولذا

فنحن فى حاجة إلى المتخصصين وإلى وجود الأجهزة المقتدرة والمناخ الملائم لنشر الفكر الإسلامى الصحيح . أنه لايصح أبدا أن نغفل دور المسرح والوسائل الأخرى التى يجب أن نطوعها لخدمة الإسلام وأنا ادعوا إلى ضرورة إقتحام مجال الفديو بأعمال تقدم فيها القصة الإسلامية المأخوذة من تاريخ الصحابه الكرام والقصة التى تقدم الحل الإسلامى لمشكلات المجتمع الإسلامى فى الحاضر والمستقبل بإخراج جيد ونيات صادقة دون مغالاة .

إنه لمن المحزن حقا أن نترك لأعدائنا وخصومنا الأسلحة الخطيرة التى تمكنهم من ضربنا والنيل منا ثم نكتفى بتوجيه اللوم لهم دون أن نذكر ونتذكر أننا السبب فى ذلك حين نخلى الميدان لهم .

وأكرر أن السينما والوسائل الإعلامية المؤثرة فى حياة الناس خاصة الشباب ويجب المسارعة وبإخلاص النية لله إلى استغلالها لنشر الخير وأنا ادعو إلى الإهتمام بها من الإسلاميين وحبذا لو فتحت لهم المعاهد العالية التى تمد المجتمع بالمخرج المسلم والمصور المسلم وكاتب القصة والسيناريو المسلم هذه وسائل جديدة وحديثه وخطيرة فطن أعداؤنا وغيرهم لها وعرفوا خطورة تأثيرها فى الناس فبدأوا فى إعطائها كل اهتماماتهم وعنايتهم ورصدوا لها ملايينهم واحتكروها فى كل بقاع الأرض ولعل هذا من المخطط الماسونى العالمى الذى خطط له اليهود من قديم .

ولاشك أن تأثير الصورة أقوى من تأثير الكلمة ولقد قال الصينيون : إن تأثير صورة واحدة على المشاهد أشد تأثيراً من ألف كلمة .

ومن هنا فإنا أرى ضرورة العناية بتطويع الرائى هذا الجهاز الخطير الذى يدخل كل بيت بل كل حجرة فى خدمة الإسلام عن طريق أناس اسلاميين يؤمنون بالله واليوم الأخر ويعملون بصدق لرفعة الإسلام وخير الأمة الإسلامية وفى نهاية المطاف أقول شهادة للحق والتاريخ أنه رغم كل هذه المشكلات والعوائق التى تقف فى وجه الدعوة الإسلامية فإن الإسلام ينتشر ومساجد الله هناك ترتفع مآذنها وعدد كبير من

كنائس النصارى فى أمريكا بالذات تحولت بقدرة القادر إلى مساجد ومراكز إسلامية وأعداد المسلمين هناك تزيد يوما بعد يوم ولذا فإن الجهاز العالمى للدعوة الإسلامية الذى طالبت بأنشائه على أن تشارك فيه دول العالم الإسلامى كل وتحول من مزانياتها مع تسهيل الأمر من الحكومات الإسلامية لنشر الإسلام وأستطيع أن أقول خاصة بعد زيارتى لكثير من دول أوربا وأمريكا إن العالم يمكن أن يتغير وأن ينتشر الإسلام فى كل مكان منه فى فترة قصيرة جداً ولا ابالغ إذا قلت ربما فى أقل من عشر سنوات واللهم وفقنا لما فيه خير الإسلام والمسلمين . .

أ . د / عبد الغفار عزيز

الحواشي

(١) مرجع تاريخ الأمام ص ٨٠ جـ٢ بتصرف محمد رشيد رضا .

(٤) راجع بحث (أهداف الرسالة الإسلامية وبيان دور الأزهر في نشرها) للمرحوم الشيخ كامل محمد حسن ـ المؤتمر الخامس لمجمع البحث الإسلامي ص ٤١ .

(٥) مصر الحديثة ٤١٥ .

(٦) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٤٩٤

(٧) المرجع السابق .

(٨) المادة ٢٠١ من قانون العقوبات المصري .

(٩) حركات ومذاهب فتحي يكن ص ٥٧ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) مقدمة العلام والمناهج أنور الجندي المجلد الثاني ص ٦١٠

(١٢) البروتوكول الثاني ص ٣٥ من بروتوكولات حكماء صهيون .

(١٣) أنظر البروتوكولات ص ٣٧ ، ٣٨

(١٤) نقلا عن جريدة المسلمون العالمية في ١٩٨٥/١١/٩

(١٥) جريدة المسلمون ١٩٨٥/١١/١٩